الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الجامعـــات

جامعة الجزائـــر

معهد العلوم الاقتصاديـــة

اطروحة بحث لنيل شهادة الماجيستيـــر

فـــرع التخطيط

تحليـــل تطـــور مـــوازيـــن العمليات الجارية للجمهوريـــة الجزائريـــة خـــلال الفترة : 80-88

تقديم الطالب : محمد راتول

اشراف الأستاذ: أقاسم قادة

هيئة المناقشة :

-

-

-

-

الموسم الجامعي : 91-92

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الجامعات

جامعة الجزائر

معهد العلوم الاقتصادية

اطروحة بحث لنيل شهادة الماجيستير

فرع التخطيط

تحليل تطور ميزان العمليات الجارية للجمهورية الجزائرية خلال الفترة : 80-88

تقديم الطالب : محمد راتول

اشراف الأستاذ: أ قاسم قادة

هيئة المناقشة :

-

-

-

-

الموسم الجامعي : 91-92

الاهـــــداء

الـى العـم الـذي احتضنني

وربانـي وعلمنـي

الـى عمي الحاج محمد .

أهدي ثمرة عملي هذه .

ولبقية الأعزاء

أهدى أعمالي القادمة ان شاء الله

بيان المختصرات .

بغية استعمال مختصرات لجمل أو مصطلحات متعددة الكلمات الكثيرة التداول ، أقرب ما يمكن الى الجريان على اللسان بسهولة ، على غرار مختصرات اللغات الأجنبية الأخرى ، فانه تم العمل بالقاعدة التالية :-

آ- نأخذ الحرف الاول من كل كلمة ، ما عدا الكلمة الأخيرة ، نفصل بين هذه الأخرى بنقاط ، مع تجاهل " الـ " التعريف ، وحروف العطف ، و الجر ، و النصب ....

ب- من الكلمة الأخيرة ، نأخذ الحرفين الأولين ، ونفصل بينهما وبين المجموعة الأولى من الحروف بخط (ـ) .

بناء على هذه القاعدة فانه تم استخدام المختصرات التالية في مختلف صفحات هذا البحث .

المختصر العربي	المقابل	المختصر الفرنسي
إ.د ـ إج	الانتاج الداخلي الاجمالي	P.IB
ب.م ـ جز	البنك المركزي الجزائري	B.C.A
ت.ج ـ نا	التكلفة جانب الناقلة	F.A.S
ت.ف ـ نا	التكلفة فوق الناقلة	F.O.B
ج.م ـ خ	جدول المدخلات المخرجات	T.E.S
ح.ت.و ـ جا	حساب التحويلات وحيدة الجانب	B.T.C.P
ح ـ تج	الحساب التجاري	C.C
ح.ر.ط ـ ال	حساب رأس المال طويل الأجل	C.C.L.D
ح.ر.ق ـ ال	حساب رأس المال قصير الأجل	C.C.C.D
ح.س ـ خا	حقوق السحب الخاصة	D.T.S
د ـ دا	الدخل الداخلي	R.I
د.و ـ اح	الديوان الوطني للاحصائيات	O.N.S
د ـ وط	الدخل الوطني	R.N
م ـ تج	الميزان التجاري	B.C
م ـ خد	ميزان الخدمات	B.S
م.م ـ دو	ميزان المدفوعات الدولية	B.P
م.ع ـ جا	ميزان العمليات الجارية	B.O.C
م.ع ـ جم	المديرية العامة للجمارك	D.G.D.
م.ع ـ را	ميزان العمليات بالرأسمالية	B.O.C.A
ن.ح.ا ـ جز	نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية	S.C.E.A
ن.د ـ اج	الناتج الداخلي الاجمالي	P_t.I.B
ص.ن ـ دو	صندوق النقد الدولي	F.M.I
غ.م.ج ـ اخ	غير مذكورة في جهة أخرى	N.D.A
ش.ن ـ تا	شحن ، نقل وتأمين	C.A.F

مقدمة : ميزان العمليات الجارية من الأدوات الرئيسية ذات الأهمية البالغة التي يجب رصدها وتمحيصها بكل دقة ، بغية تجسيد المسار لإحداث تصور شامل ، لترشيد السياسة التنموية في البلد ، ومن هذا المنطلق ، حاولنا في بحثنا هذا تحليل تطور موازين العمليات الجارية ، للجمهورية ، خلال فترة الثمانينيات ، باعتبارها أهم فترة في تاريخ الجزائر المستقلة ، لاعتبارات عدة ، وتم ذلك من خلال عدة محاور هي : - محور التنظير .

- محور تطبيق التنظير .

- محور واقع ميزان العمليات الجارية للجمهورية الجزائرية ، خلال فترة الثمانينات ، وهو المحور الأساسي ، تمت معالجته ، وفق منهجية منطقية ، اعتمدت النقاط التالية كمعالم لها :-

- توفير المعلومات الاحصائية ومشاكل ذلك ، خلال الفترة المدروسة .

- تحليل تطور واقع الموازين الجزئية ، اجماليا .

- تبيان الموازين الجزئية ، حسب أهميتها القيمية وبالتالي التأثيرية ، وذلك على مستوى التدفقات الداخلية ، والخارجية ، مع تحليل واقع ذلك .

- استظهار أثر تطور الموازين الجزئية ، على الناتج ، وذلك على المستوى الجزئي ، وعلى المستوى الكلي .

وقد عمدنا إلى كل ذلك باستخدام تقنيات البحث العلمي ، بالاعتماد على أسلوب البحث الاستقرائي وباستخدام الأدوات الاحصائية البسيطة ، الشيء الذي أعطى لهذا البحث ، ميزة خاصة ، تتجلى في أهمية النتائج المتوصل إليها ، والتي تعتبر كحجر أساس ، يمكن استخدامها في اطار بحث نحو لتسطير سياسة تنموية تأخذ في الحسبان طبيعة تطور المعاملات مع الخارج ، خلال الفترة المشار إليها ، ومما زاد في أهمية هذا البحث أيضا ، طبيعة الدراسة بذاتها ، اذ يعتبر الأول من نوعه بسبب معطيات دور التوثيق المتاحة في البلد ، اذا ما استثنينا ، تلك المتعلقة بالتجارة الخارجية كمياسة .

واذ أقدم هذا البحث المتواضع ، فانني أتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساعدني أو أرشدني ، من قريب أو من بعيد ، لانجازه ، وأخص بالذكر أستاذي الكريم أ قاسم قبادة ، الذي تشرفت بتحمله مشاق الاشراف على بحثي هذا ، كما كان لي ذلك معه من قبل ، عندما أشرف على مذكرتي ، لنيل شهادة شهادة الليسانس في الاقتصاد السياسي ، فتحية لك أستاذي الكريم ، وأتمنى أن أكون عند حسن ظنك بي ، في ميدان البحوث العلمية ، والله الموفق .

الثلجي : 16 - 2 - 1992م.

تمهيد :

إن الخروج من دائرة التخلف الاقتصادي لأية دولة ،لا يمكن أن يتم ، ومن وجهات نظر عديدة ـ بمعزل عن العالم الخارجي ، اذ بحكم عامل تطور الأحداث الاقتصادية الذي انجر عنه التقسيم الدولي للعمل بإضافة إلى التوزيع الجغرافي للمواد الأولية الطبيعية ، فانه يستحيل على أية دولة أن تنغلق على نفسها دون ربط علاقات اقتصادية مع غيرها من الدول ، اذ نفتار بأن عملية التنمية الاقتصادية لأية دولة نامية مرتبطة إرتباطا قويا بمعاملاتها الاقتصادية مع غيرها من الدول ، بطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية ، اذ أن المشاريع التنموية في هذه الدول ، تعتمد في الكثير من الاحيان على الموارد المالية المحصلة عن طريق التبادل السلعي والخدمي ، أو التحويلات العمالية المتأتية من الخارج ، أو غيرها من الموارد الأخرى ، التي قد تتخذ شكل قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى .

إن تحسين الأوضاع الاقتصادية إذن ، مرتبط بحركات القيم المالية الداخلة الى البلد ، من غيرها من البلدان أو المؤسسات الأجنبية ، فكلما كانت هذه القيم كبيرة ، وناشئة عن نشاط انتاجي كبير ، مولد عنها ، كلما تحسنت أوضاعه وسادت مجتمعه الرفاهية وقد يكون العكس صحيحا .

ان معرفة الوضع الاقتصادي لأية دولة إزاء غيرها من الدول ، يمكن فحصه عن طريق جرد سنوي تحصى فيه نتائج معاملاته الاقتصادية مع الخارج بقيمها المالية ، ولقد تعارفت جميع الدول على وسيلة واحدة لذلك ، تبلورت في صورتها الأخيرة لتأخذ إسم ـ ميزان المدفوعات الدولية ـ ، اذ عن طريقها يمكن معرفة وتحليل الوضعية الاقتصادية للبلد مع غيره من البلدان ، تسمح له بانتهاج سياسة أو سبل تصحيحية في حالة عدم ملاءمة الوضعية أو تسمح له بتدعيم بعض البرامج الاقتصادية .

ان الجزائر كبلد نامي يسعى لرفع وتيرة التنمية الاقتصادية ، وذلك بمحاولة توفير المزيد من المداخيل الأجنبية ، بغية استثمارها داخليا في مختلف المشاريع التنموية ، وتمويل حاجيات البلاد من المواد الاستهلاكية الضرورية التي لا تنتج بوفرة داخليا ، أو ينعدم انتاجها ، وكذلك مواجهة النفقات المختلفة المتعلقة بالتكوين في الخارج ، والتعاون التقني ، والتمثيل الدبلوماسي ، وخدمات الديون السياسة الخارجية للبلاد .

إن تقييم مدى نجاعة ذلك المسعى يتوقف بالدرجة الأولى على تقييم تطورات الوضعية الاقتصادية للبلد اتجاه غيره من البلدان والمؤسسات الأجنبية ، وتحليلها عن طريق أفضل وسيلة نراها مناسبة لذلك ، وهي ميزان العمليات الجارية ، كأحد أهم عناصر ميزان المدفوعات الدولية .

ان تحليل تطور موازين العمليات الجارية للجمهورية الجزائرية ، يسمح لنا باظهار

عوائق عديدة صاحبت مرحلة التنمية الاقتصادية، فتأثرت بها خاصة خلال فترة الثمانينات حتى تعتبر فترة حاسمة في تاريخنا وذلك للاعتبارات التالية على الأقل :-

1- <u>الاعتبار الاقتصادي</u>: ذلك لأن هذه الفترة توقعت لها المخططات السابقة، بأنها فترة بداية قطف ثمار التنمية الاقتصادية، كنتيجة لنضج المشاريع الاستثمارية الضخمة، والتي يتطلب الأمر استخدامها أمثليا، كما أنها فترة نضج الاطارات المكونة محليا أو في الخارج، في مختلف التخصصات العلمية، لتحل تدريجيا محل الاطارات الأجنبية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان فترة الثمانينات سادتها أزمة اقتصادية عالمية حادة، أثرت سلبيا وآنيا على اقتصاديات الدول النامية، ومنها الجزائر، اذ أدى انخفاض بعض أسعار المواد الأولية، وتذبذب أسعار الأخرى، وكذلك انخفاض وتذبذب قيم العملات الدولية الرئيسية، الى انكماش الموارد المالية من العملات الأجنبية، ووسائل الدفع الأخرى، اضافة الى العوامل الطبيعية، ومنها الجفاف، الذي أثر سلبيا على المنتوج الفلاحي وهي العوامل التي لم يحسب لها المخططون حسابا دقيقا .

2- <u>الاعتبار السياسي والقانوني</u>: اذ ساد خلال هذه الفترة انقلاب شامل في طرق التسيير الاقتصادي وقوانينه، بدءا باعادة هيكلة المؤسسات فاستقلاليتها، فالتطهير المالي لها، وكذلك تغيير شامل في المواثيق السياسية التي تسير المجتمع، بدءا بالميثاق الوطني لسنة 1986، الى دستور 23 فيفري 1989.

3- <u>الاعتبار الاجتماعي</u>: اذ شهدت هذه الفترة تغييرات عميقة في سلوكات الأفراد والجماعات الاستهلاكية والانتاجية، فكانت بداية النضج الثقافي والفكري، المتناقض أحيانا، لملايين الشباب، اذ فرض ذلك تحديا كبيرا، في ما يخص مطالبهم الاجتماعية المتنوعة، من عمل ومسكن ومأكل وسياحة ... الخ، أمام محدودية الطاقات المحلية .

بناء على كل هذا حصرنا بحثنا في الاجابة على الاشكالية التالية :-

<u>اشكالية البحث</u> :

ان البحث عن واقع تطور عناصر ميزان العمليات الجارية، من جانبي التدفقات الداخلة والخارجة، ومدى أهمية كل ميزان جزئي، من الموازين الجزئية لميزان العمليات الجارية، في واقع هذا التطور وتحديد علل وعوامل ذلك، مع تحليل طبيعة التركيب الهيكلي واستنتاج النماذج الاقتصادية الممكنة لكل ميزان جزئي بو ذلك من خلال طبيعة التطور الاجمالي للجانبين الدائن والمدين، وأثر كل ذلك على النتائج على المستويين الجزئي والكلي، خلال الفترة 80- 1988، هو جوهر اشكالية بحثنا، والذي سنتبع فيه أسلوب البحث الاستقرائي، اعتمادا على الأدوات الاحصائية البسيطة للاجابة على الكثير من الأسئلة المتضمنة داخل الاشكالية الرئيسية، أو التي تحيط بها .

ان الاجابة على الاشكالية الرئيسية المشار اليها ، تتم من خلال قسمين رئيسيين ،
بكل قسم يجيب على مجموعة من الاشكاليات الجزئية ، التي تصب في الاشكالية الكلية هو ذلك
من خلال مجموعة من الفصول ، مصاغة في سياق منهجي ، وفق المنطقية التالية :ـ
القسم الاول : عنوانه : ميزان العمليات الجارية ، عرضا وتحليلا نظريا : وهو يهدف الى التعريف بميزان العمليات الجارية ، وكيفية إعداده ، واستخلاص المشاكل التي تصادفنا في عملية احصاء عناصره ، وكذا التحديد النظرى لعلاقاته ببعض عناصر الاقتصاد الكلي والادوات الاحصائية المستخدمة في تحليل تطوره ، وقد فُصّل هذا القسم إلى ما يلي :ـ
الفصل الاول : ميزان العمليات الجارية كعنصر اساسي في ميزان المدفوعات الدولية : الهدف من هذا الفصل ، هو الوصول الى استنتاج أنّ ميزان العمليات الجارية هو الجزء الرئيسي في ميزان المدفوعات الدولية ، وهو الجزء الذي يجب أنْ تنصبّ عليه الدراسة لأجل أية سياسة تصحيحية .
الفصل الثاني : احصاء وتسجيل قيم عناصر ميزان العمليات الجارية : وهو يهدف الى معرفة مبادئ وميكانيزمات تسجيل القيم ، في الميزان ، وأهم المشاكل المصادفة عمليا في جمع احصاءات القيم لأجل العمل على تفاديها .
الفصل الثالث : ميزان العمليات الجارية وعناصر الاقتصاد الكلي : وهو يهدف الى تبيان العلاقة التأثيرية للميزان على بعض عناصر الاقتصاد الكلي كالدخل والناتج ، لأجل استخدامها في التحليل التطبيقي .
الفصل الرابع : الأدوات التقنية المستخدمة في تحليل ميزان العمليات الجارية : وهو عرض نظري يهدف الى تحديد أهم الأدوات الاحصائية التي يمكن استخدامها في تحليل الميزان عمليا ، وتحليل تطور بنوده من فترة لفترة أخرى ، وكذا تحديد الاتجاه العام لهذا التطور .
خلاصة القسم : ونجمع فيها أهم النتائج التي يتم التوصل اليها من خلال الفصول الأربعة .
القسم الثاني : وهو الجانب العملي للاجابة على اشكالية البحث عبر سياق محاولست أنْ أجعله منهجيا ومترابطا ، يبتدئ من كيفية اعداد البيانات الاحصائية اللازمة ، مرورا بتحديد الأهمية الوزنية لكل ميزان جزئي ، ضمن ميزان العمليات الجارية ، مع استخلاص العوامل المحددة لذلك ، فإلى تحليل تطور كل ميزان جزئي على ضوء أولوية الأهمية الوزنية ، كما يحاول هذا القسم الاجابة على طبيعة التركيب الهيكلي لكل ميزان من الجانب القيمي ، مع محاولة استخلاص العلاقة الترابطية بين متغيرات الميزان والمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالانتاج ، ويتم كل ذلك لأجل ابراز أهم المتغيرات التي يمكن اللعب من خلالها لأجل تحديد السياسة التصحيحية الملائمة للراغب في ذلك ، ويتم ذلك عبر الفصول التالية :ـ
الفصل الأول : المعطيات الاحصائية ، مصادرها ومشاكل جمعها : يهدف هذا الفصل الى

لاشارة الى صعوبة الوصول الى المعطيات الاحصائية التفصيلية ، الخاصة بميزان العمليات الجارية خاصة ، ميزان المدفوعات الدولية عامة ، من المؤسسات الوطنية المختصة ، واشكالية تخطي هذا الحاجز .

الفصل الثاني : تحليل أهمية الموازين الجزئية في ميزان العمليات الجارية : وهو يهدف الى معرفة أي الموازين الجزئية الأهم ، من حيث القيمة ، سواء في الجانب الدائن أو الجانب المدين ، ويمكننا ذلك من معرفة المتغيرات الأساسية وغير الأساسية المؤثرة على جانبي ميزان العمليات الجارية ، الشيء الذي يسمح لنا بصياغة منهجية منطقية لدراسة الميزان ومكوناته .

الفصل الثالث : تحليل تطور الميزان التجاري : وهو يهدف الى التحليل الاجمالي لتطور الصادرات والواردات السلعية ، وتحديد الاتجاه العام لهذا التطور ، من خلال النموذج الرياضي الملائم ، وكذلك تحليل التركيب الهيكلي ، لاستبيان المواد ذات الأهمية القيمية سواء في الجانب الدائن أو في الجانب المدين ، الشيء الذي يوضح الرؤية جيدا عند محاولة اعطاء توجيهات تصحيحية للراغب في ذلك .

الفصل الرابع : تحليل تطور اجمالي قيم التدفقات الداخلة والخارجة لميزان الخدمات والعوائد ، وهو يهدف أيضا الى التحليل الاجمالي لتطور الصادرات والواردات الخدمية وتحديد الاتجاه العام لها من خلال نموذج الرياضي الملائم ، وكذلك التحليل الهيكلي ، لاستبيان الخدمات ذات الأهمية القيمية في جانبي التدفقات الداخلة والخارجة .

الفصل الخامس : تحليل تطور تدفقات التحويلات وحيدة الجانب : الهدف منه هو تحليل طبيعة التطور بالاضافة الى تحليل التركيب الهيكلي للتحويلات ، لمعرفة المتغيرات ذات القيم التأثيرية .

الفصل السادس : علاقة ميزان العمليات الجارية بالناتج الداخلي الاجمالي وأثر الواردات على انتاج الفروع : وهو يهدف أساسا الى تحديد اثر ميزان السلع والخدمات ، على ن . د . إ . ج ، من خلال معدلات التصدير والاستيراد والتحديد الاقتصادي ، لدالة الواردات وبالتالي تحديد مدى ارتباط ن . د . إ . ج بالواردات ، مع اظهار مدى تأثير تغيرات الواردات على انتاجات الفروع الصناعية .

خلاصة القسم : وفيها نحاول تجميع أهم النتائج المتوصل اليها من خلال الفصول الستة .

هذه هي اذن ، عناصر الخطة التي سنتبعها للاجابة على اشكالية البحث ، وقد اقتصرنا على الفترة 80 ـ 1988 ، أساسا ، للاعتبارات الاقتصادية ، السياسية ، القانونية ، والاجتماعية السالفة الذكر ، وتوقفنا عند سنة 1988 ، لسببين الأول هو أن مسودة البحث تمت في نهاية سنة 1989 ، والثاني صعوبة الحصول على معلومات احصائية بهذا الخصوص بعد هذه الفترة نتيجة لأزمة التوثيق الحادة لهذا فان النتائج المتوصل اليها تعكس طبيعة الفترة المدروسة فقط ، نتيجة للتغيرات العميقة التي حصلت مع بداية التسعينات .

القسم الأول :

ميزان المعلمات الجارية عرضا وتحليلا نظريا .

مقدمة القسم : ان دراسة أو تحليل أية ظاهرة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها ، لا بد وأن تعتمد على أسس وقواعد نظرية ، تستعين بها ، في منهجية الدراسة ، وتستنير بها للوصول الى الهدف المبتغى . من هذا المنطلق ولأجل حل إشكالية بحثنا ، لا بد وأن ننطلق من الأسس والقواعد التي يمكن أن تعيننا في المنهجية ، وتوصلنا للغاية التي نريدها ، لهذا كان لزاما علينا أن نمر بهذا القسم النظري ، والذي يتناول التعريف بميزان المعلميات الجارية ، وكيفية إعداده ، والمشاكل التي تصادفنا عند ذلك ، والعمل على تفاديها وكذا علاقته مع بعض عناصر الاقتصاد الكلي ، وأخيرا ، الأدوات الإحصائية التي تعين على دراسة الميزان وتحليله ، ويهدف ذلك كله إلى توضيح الرؤية وفك الغشاوة عن الأسس والقواعد التي التي ينبغي الإلمام بها ، لأجل تحليل تطور الميزان تحليلا علميا هادفا . لأجل هذا تمت منهجة هذا القسم الى الفصول المتسلسلة التالية :-

الفصل الأول : ميزان المعليات الجارية كعنصر أساسي في ميزان المدفوعات الدولية .

الفصل الثاني : احصاء وتسجيل فهم عناصر ميزان العمليات الجارية .

الفصل الثالث : ميزان العمليات الجارية وعناصر الاقتصاد الكلي .

الفصل الرابع : الأدوات الاحصائية المستخدمة في تحليل ميزان العمليات الجارية .

الفصل الأول : ميزان العمليات الجارية كعنصر أساسي في ميزان المدفوعات

مقدمة الفصل : توجد لكل دولة أجهزة للتقويم الكمي ، للعمليات الاقتصادية التي تجري داخل الدولة ، أو بينها وبين غيرها من الدول . وقد توجد هذه الأجهزة على عدة مستويات ، آخرها المستوى المركزي ، الذي تتجمع لديه كل المعلومات الاحصائية خاصة منها الاقتصادية . ففي مجال المعاملات مع الخارج ، على وجه الخصوص ، فان وظيفة الاحصاء التي للمبادلات التجارية ، تعتبر من المعالم الطبيعية للأجهزة المختصة للمديرية العامة للجمارك ، اذ أنها تقوم باحصاء وتسجيل قيم كل ما يخرج عبر الحدود ، أو ما يدخل من سلع وخدمات ، بصفة شرعية ، كما أن للبنك المركزي الجزائري الدور الرئيسي ، في مراقبة دخول وخروج الأرصدة النقدية باعتباره المحرك الأساسي لتداول السلع والخدمات مع العالم الخارجي ، وكذلك المعادن النفيسة التي تعتبر من بين وسائل التعامل والدفع الخارجي أيضا .

لذا فان لادارة الجمارك ، والبنك المركزي الجزائري ، وكلا هما يتبع وزارة واحدة وهي وزارة المالية [1] ، الدور الريادي في مراقبة وإحصاء المعاملات الاقتصادية مع الخارج ، اذ تقوم إدارة الجمارك باحصاء الحركات الكمية والقيمية للسلع والخدمات العابرة في الاتجاهين ويتولى البنك المركزي تسوية تلك العمليات بالدفع أو القبض ، وتسجيل ذلك وعن طريقها ميكانيزمات خاصة ضمن جرود قد تكون شهرية أو سداسية أو سنوية ، ولعل أهم تلك الجرود ، هو ميزان المدفوعات ، والذي تظهر من خلاله كل العمليات مع الخارج مبوبة ومصنفة حسب قاعدة عامة متعارف عليها .

ان الهدف الأساسي ، لهذا الفصل ، هو محاولة استظهار الإمكانية الهيكلية والقيمية لميزان العمليات الجارية ضمن ميزان المدفوعات الدولية ، مع محاولة استخلاص أنه الجزء الذي يؤثر بصفة مباشرة ، على مجرى التنمية وعلى مجرى التوازن الاقتصادي مع الخارج . وسيتم ذلك من خلال المباحث التالية :-

المبحث الأول : التقديم العام لميزان المدفوعات الدولية

المبحث الثاني : نموذج ميزان المدفوعات والمكانة الهيكلية لميزان العمليات الجارية ضمنه حسب تقديم صندوق النقد الدولي .

المبحث الثالث : نموذج ميزان العمليات الجارية الجزائري ، وأشكال نماذج موازين العمليات الجارية

---

1 – تسمى حاليا وزارة الاقتصاد .

المبحث الأول : التعريف بالمفهوم ، مفهوم ميزان المدفوعات الدولية

نتناول في هذا المبحث أساساً التركيب الهيكلي العام لميزان لميزان المدفوعات الدولية ، للتمكن من تصور تسجيلات المعاملات التي يمكن أن تدخل ضمن حساباته ، ولأجل ذلك يتم التطرق حسب الموالاة للعناصر التالية :

مفهوم ميزان المدفوعات .

٤٧١٦٤٥

الشكل العام لميزان المدفوعات .

عناصر ميزان المدفوعات .

أولاً : مفهوم ميزان المدفوعات : يعرف ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن حساب سنوي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تمت بين الأشخاص المقيمين[1] في بلد معين ، والأشخاص المقيمين في البلدان الأخرى ، وبعبارة أخرى هو عبارة عن سجل سنوي لحقوق الدولة أو ديونها ، اتجاه الخارج ، خلال فترة تكون في الغالب سنة واحدة[2] .

وهذا التعريف يشبه التعريف الذي يقترحه صندوق النقد الدولي إذ يعرفه : ((بأنه بيان بجميع الصفقات الاقتصادية الحاصلة خلال مدة معينة بين المقيمين في بلد ما ، والمقيمين في بلدان أخرى)) ، أو كما ورد في السنوية الاحصائية التي يصدرها صندوق النقد الدولي والمسماة إحصائيات موازين المدفوعات[3] ، فإن : ((ميزان المدفوعات هو وثيقة إحصائية ، تسجل فيها لمدة معينة : -

1- العمليات على السلع والخدمات والمداخيل بين إقتصاد دولة ما وبقية دول العالم التي تتعامل معها .

2- تحويلات الملكية ، والتغيرات الأخرى التي تطرأ على الممتلكات من الذهب النقدي لهذا الاقتصاد ، وعلى ممتلكاته من حقوق السحب

(1) : الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو اعتباريين .

(2) الاقتصاد السياسي - النقد والاعتماد والتجارة الخارجية ج 2 . أحمد السمان . جامعة دمشق . 1984

(3) : انظر : BALANCE OF PAYMENTS STATISTICS YEARBOOK I.M.F 1985

الخاصة ، وكذلك على دائنيته المالية تجاه بقية العالم ، أو التزاماته المالية نحوه .

3- تسجيلات التحويلات وحيدة أو ثنائية الجانب والموجهة لغرض توازن المعاملات و التحويلات المذكورة ، التي تعوض عكسها .

من خلال التعريف السابق لميزان المدفوعات نجد ربما التأكيد على العناصر الأساسية التي يتكون منها وهي :-

1- أن ميزان المدفوعات عبارة عن كشف إحصائي حسابي سنوي .

2- أنه يهتم بالقيم النقدية لكافة العمليات الاقتصادية التي تجري مع الخارج .

3- أنه يهتم بالعمليات الاقتصادية ، التي تتم بين الأشخاص المقيمين وغير المقيمين (1)

ثانيا : الشكل العام لميزان المدفوعات : يقدم ميزان المدفوعات عادة في شكل جدول (حساب) مكون من جانبين ، الأول دائن و الثاني مدين :

I- الجانب الدائن ، وهو الجانب الموجب تدون تحته كافة العمليات التي تحصل الدولة من خلالها على ايرادات من بقية العالم ، والمصدر الرئيسي لهذه الايرادات بطبيعة الحال ، هو الصادرات من السلع والخدمات والمداخيل الأخرى المتنوعة التي يحصل عليها الأشخاص المقيمون بالدولة من غير المقيمين فيها .

II- الجانب المدين ، وتسجل فيه قيم كل العمليات التي تؤدي الدولة بموجبها مدفوعات الى الخارج ، نتيجة إستيراداتها من السلع والخدمات ، والمدفوعات الأخرى المتنوعة التي يحصل عليها الأشخاص

---

(1) : أنظر مفاهيم الأقامة ، ص 41 و 42

غير المقيمين في الدولة من المقيمين فيها .

III_ الرصيد : قد يضاف عمود الى الجدول ، يسجل فيه رصيد كل عملية أي (الجانب الدائن ـ الجانب المدين) ، ويسجل الرقم بالاشارة ليدل فيما اذا كان الرقم دائنا أو مدينا .

IV_ المجموع : وهو آخر سطر في الميزان ورصيده معدوم إستنادا الى قاعدة القيد المزدوج ، التي يؤسس عليها ميزان المدفوعات ، وهناك عدة اشكال أخرى لموازين المدفوعات سنتطرق اليها في حينها .

ثالثا : عناصر ميزان المدفوعات قد تختلف تسميات العناصر الأساسية التي يتكون منها ميزان المدفوعات من تنظيم الى آخر إلا أن جوهرها واحد ، وتكاد التسميات تستقر حول تقسيم عناصر ميزان المدفوعات حسب ما يقدمه صندوق النقد الدولي وعلى النحو التالي(1) :-

1_ حساب السلع والخدمات .
2_ التحويلات الأحادية الجانب .
3_ حساب حركات رؤوس الأموال .

ويضم حسابي السلع والخدمات ، والتحويلات الأحادية الجانب تحت بند رئيسي واحد هو ميزان العمليات الجارية ، الذي يدور موضوع بحثنا حول تحليله وتقويمه .

I_ ميزان العمليات الجارية : وتدرج ضمنه العمليات التجارية التي تجري بين الدولة وغيرها من الدول وكذلك عمليات التحويلات التي تتم دون مقابل ، وأهمها الإعانات ، وبصفة عامة يتألف ميزان العمليات الجارية ، من المقبوضات والمدفوعات الناشئة من المبادلات التجارية ، والدخول التي يجري حوزها وتحويلها خلال الفترة التي أعد الميزان لأجلها

(1) : انظر : MOURAD LABIDI. COMPTABILITE NATIONALE O.P.U 1982 P: 281

ـ الحساب التجاري وهو أول بند رئيسي في ميزان المدفوعات تسجل فيه قيم التدفقات من السلع والخدمات بين الدولة وغيرها من الدول عدا ما يمر بالبلاد من سلع في اتجاه بلد آخر (التجارة العابرة)، وتسمى الصادرات والواردات من السلع أحيانا بالتجارة المنظورة وتسجل قيمها في بند يحمل إسم الميزان التجاري، كما تسمى التدفقات الداخلة والخارجة الناتجة من الخدمات بالتجارة غير المنظورة، ويعتبر الحساب التجاري أهم بند في ميزان المدفوعات في غالب الأحيان.

ا ـ الميزان التجاري: وهو أهم بند في الحساب التجاري، وبالتالي أهم بند في ميزان المدفوعات وتغيراته تعتبر المحرك الرئيسي لبقية بنود عناصر الميزان. وكما سبقت الإشارة تسجل فيه قيم الصادرات والواردات من السلع والتي ترصدها سجلات الجمارك والبنوك المركزية للدول. وكما سنرى، فإن الصادرات تجعل البلد دائنا للغير، وبالتالي قيمتها تسجل في جانب الدائنية، أما الواردات فتجعل البلد مدينا وبالتالي تسجل قيمها في الجانب المدين للميزان.

ويختلف تركيب الميزان التجاري من حيث طبيعة المواد التجارية التي تشكله وذلك من دولة لأخرى، سواء من حيث قيم هذه المواد أو تشكيلتها، أو من حيث طبيعة العملية التجارية (تصديرا أو إستيرادا)، وعلى وجه العموم نجد أن صادرات الدول المتقدمة متنوعة ومكثفة، تتركز خاصة على تصدير التجهيزات الصناعية بشتى أنواعها والمواد المحولة والمواد الغذائية العادية أو المحولة ...الخ. وتكون في الغالب معظم هذه الصادرات موجهة إلى الدول النامية، أما وارداتها فتتركز أساسا على المواد الطاقوية الخام، والمواد الأولية بصفة عامة. والعكس تماما خاصة بالنسبة لبعض الدول النامية، إذ لا تكاد صادراتها تتعدى المواد الأولية الخام، في حين تعتبر سوقها الداخلية كمصدر رئيسي للمنتوجات الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة، والتي غالبا ما تكون قيمتها تتعدى بكثير عائدات صادراتها، الشيء الذي تنجم عنه إشكالية تمويل تلك الواردات على بساط البحث خاصة

إذا أضيف لذلك أن القوت اليومي لشعوب بعض البلدان، يتوقف على ما تجود به أراضي دول أخرى .

إن سياسة إحلال المنتوج المحلي محل الواردات بالنسبة للدول النامية والسعي إلى تغطية بقية الواردات، عن طريق تنمية الصادرات وتنويعها وتحسينها، هي من الأمور الضرورية، التي تجعل من الميزان التجاري أداة للإرشاد الاقتصادي .

ب - ميزان الخدمات : وهو العنصر الثاني من الحساب التجاري ويتألف من الديون والمطاليب الناشئة، عن أعمال النقل والتأمين والعمولات المختلفة، ونفقات الأجانب من سياحة وأسفار[9]، وكذلك عوائد الاستثمارات من الفوائد والمدفوعات أو المقبوضات الأخرى .

- النقل : يعتبر النقل من الخدمات المهمة، التي تسجل بميزان الخدمات، وتسجل ضمن هذا البند الحقوق المقبوضة أو المدفوعة لقاء نقل البضائع والمسافرين من بلد لآخر، سواء كانت وسيلة النقل بحرية أو جوية أو برية، أو غيرها من الوسائل . وباعتبار أن النقل ضمن الخدمات المقدمة، فإن العمليات التي تجري بهذا الخصوص، تسجل ضمن ميزان التجارة غير المنظورة . وللنقل والخدمات اللاحقة له كالإصلاحات والصيانة التي تجري على ظهر البواخر في عرض البحر أو المحيط، أهمية في التجارة الدولية، لذا لنجد أن الاتفاقية الدولية بين الدول تنص على كيفيات وطرق نقل البضاعة . ونجد أن الكثير من الدول المصدرة تشترط أن تقوم وسائطها الخاصة بنقل البضاعة التي تصدرها حتى نقطة العبور إلى تراب الزبون، لتضيف بذلك إلى سعر البضاعة تكلفة نقلها، وتضمن بذلك مداخيل إضافية من العملة الصعبة، ويجدر بنا التأكيد على أنه عندما ينقل البلد بضائع على سفنه، لحساب بلد آخر، فإن نفقات النقل تسجل لصالح ميزان مدفوعاته، وإذا نقل البلد صادراته على سفن أجنبية فإن نفقات النقل تقيد في خرج ميزان مدفوعاته، أما إذا نقل صادراته على سفنه فيجب أن تقيد مصاريف النقل في دخل ميزانه الحسابي .

(9) : انظر الاقتصاد السياسي ـ أحمد السمان ـ طه إبلاحم لثلا

من مدفوعات البلد المستضيف، من العملات الصعبة اتجاه غيره من البلدان وهذا ما تشكو منه الكثير من الدول النامية، ومنها بلدنا الذي ظل يستعين منذ الاستقلال بالمتعاونين الأجانب، خاصة في ميدان التعليم و التعاون التقني ... بينما يعد تحويل الجالية الجزائرية من الخارج الى داخل الوطن من العملات الصعبة، كما سنرى شبه معدوم.

II - ميزان العمليات الرأسمالية: وهو البند الأساسي الثاني، في ميزان المدفوعات، تسجل فيه كل المعاملات التي تجرى بين الدولة وغيرها من الدول، والتي ينشأ عنها التزامات ديون أو ملكية، لصالح الدولة، أو الدول الأخرى ... خارج المحيط الاقتصادي، و يحتوى هذا البند على قسمين، قسم به معاملات رأس المال طويلة الأجل، و قسم به معاملات رأس المال قصيرة الأجل.

1 - حساب رأس المال طويل الأجل: تسجل في هذا الحساب حركات رؤوس الأموال، بين الدولة وغيرها من الدول، أو مقيميها، و هي المعاملات المستحقة السداد لسنة فأكثر [1]، وتتضمن الاستثمارات المباشرة، التي تقوم بها الدولة والمؤسسات المقيمة بها، في الدول الأخرى، كما تتضمن أيضا العقارات التجارية في دولة ما، التي تنتقل ملكيتها الى مقيم في دولة أخرى [2]. بالاضافة الى هذا، يتضمن حساب رأس المال طويل الأجل، استثمارات محفظة الأوراق المالية، وهي عبارة عن الأسهم والسندات التي يملكها مقيمين بالدولة، لدى دولة أجنبية، ويسجل به كذلك، القروض طويلة الأجل، التي يمنحها غير المقيمين، للدولة ومؤسساتها ... وكذلك الأموال الأخرى مثل نصيب الدولة في المنظمات المالية الدولية، و في ملكية العلاقات التجارية، وبراءات الاختراع، وما يحققه المقيمين، من أنصبة في الاستثمارات المذكورة في الخارج، وكل هذه العمليات تسجل في الجانب المدين من الميزان، ما عدا القروض طويلة الأجل.

1، 2 : أنظر: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، صبحي تادرس قريصة، دار النهضة العربية، ص 326.

2- حساب رأس المال قصير الأجل : يشمل المعاملات التي يتم فيها التعامل لمدة تقل عن السنة ، مثل ، خروج الذهب أو دخوله ، أو خروج رؤوس الأموال قصيرة الأجل ، من الداخل الى الخارج أو العكس ، كالأصول النقدية ، وودائع البنوك ، والكمبيالات ، وأرصدة المعاسرة ، والقروض تحت الطلب ، و سندات الحكومة ، قصيرة الأجل كأن يضيف أحد المقيمين من أرصدته النقدية ، لدى البنوك الأجنبية أو يزيد فيما يملكه من التزامات تجارية ، أو سندات حكومية قصيرة الأجل[1] ، كما يشمل أيضا حركات الذهب الملحي .

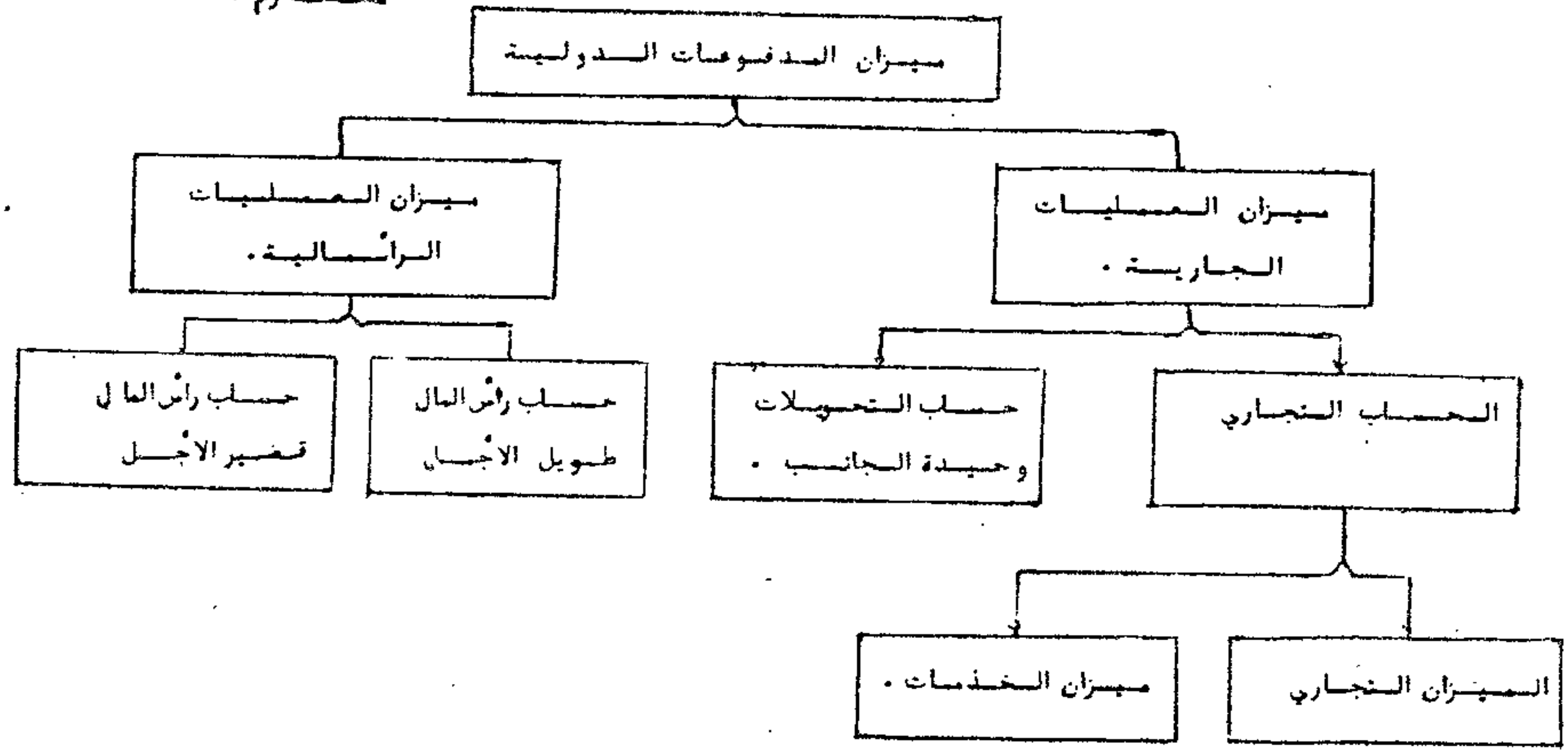
و تجدر الاشارة الى أنه ، يقيد بهذا الحساب ، على وجه الخصوص قيمة الأسهم والسندات (الأوراق المالية) ، التي يملكها مقيمين بالدولة ، لدى دولة أجنبية ، وكذلك قيمة ما يحققه المقيمون من أنصبة ، في الاستثمارات كملكية العلامات التجارية ، و براءات الاختراع ... الخ ، في الجانب الدائن لحساب رأس المال قصير الأجل ، مقابل نفس القيمة ، التي تسجل في الجانب المدين لحساب رأس المال طويل الأجل ، كما تسجل به أيضا القروض التي يمنحها غير المقيمين ، الى الدولة في الجانب المدين مقابل نفس القيمة التي تسجل في الجانب الدائن ، من حساب رأس المال طويل الأجل .

---

1 - نفس المرجع السابق ، ص 327 .

التركيب الهيكلي العام لميزان المدفوعات الدولية .

مخطط رقم : ١



المبحث الثاني : نموذج ميزان المدفوعات ، و المكانة الهيكلية لميزان العمليات الجارية ضمنه ، حسب تقديم صندوق النقد الدولي .

يقوم صندوق النقد الدولي ، بإعداد مطبوعتين ، لاحصائيات موازين المدفوعات للدول الأعضاء به ، المطبوعة الأولى شهرية ، وتسجل فيها النتائج الجزئية لاحصائيات موازين المدفوعات أو الحركات الحاصلة لقيم المعاملات المختلفة للدولة مع غيرها ، أما المطبوعة الثانية فهي سنوية ، و تسجل فيها الحصيلة السنوية المنقحة لاحصائيات موازين المدفوعات ، للدول الأعضاء و التي تُرسل له المعلومات الاحصائية الخاصة بمعاملاتها مع الخارج ، كما يعد الصندوق نموذجين لموازين المدفوعات ضمن مطبوعاته ، الأول مجمع والثاني أكثر تفصيلا .

في هذا المبحث ، و بغية إستخلاص أي النموذجين أصلح للتحليل و الدراسة ، مع إظهار المكانة الهيكلية لميزان العمليات الجارية فإننا سنتطرق الى النقطتين التاليتين :-

أولا : تقديم ميزان المدفوعات حسب ص ن - د و .

ثانيا : الأهمية الهيكلية والقيمية لميزان العمليات الجارية ضمن ميزان المدفوعات .

أولا : تقديم ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي :

I - النموذج المجمع : في هذا النموذج ، تعرض البنود مجمعة تحت عناوين رئيسية عددها ثمانية ، وهو يسمح فقط بإسداء نظرة عامة ، وأخذ فكرة موجزة ، على العلاقات التبادلية مع الغير ، وهو لا يسمح بإجراء تحاليل ضافية ، على المكونات الجزئية ، وبالتالي لا يسمح بتسطير سياسة معينة تأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات بتفاصيلها ، اذ أن معظم البنود تظهر الرصيد فقط ولعل الشكل التالي للنموذج المجمع ، كما يعده ص-ن-د و يوضح ذلك :-

---

(1) - أول مجلد بهذا الخصوص بعنوان : ((BALANCE OF PAYMENTS YEARBOOK)) طبع سنة 1949 وذلك على أساس ((MANUEL DE LA BALANCE DES PAIEMENTS.)) لصندوق النقد الدولي والتي ظهرت سنة 1948 .

النموذج المجمع لميزان المدفوعات، حسب اعداد ص.ن.د(1)

جدول رقم

	اسم البند	القيمة
أ	المعليات الجارية – خارج منطقة – و.	
	– صادرات السلع. ت . ف – نا(2).	....
	– واردات السلع. ت . ف – نا .	....
	* الميزان التجاري :	....
	– سلع وخدمات أخرى ، وعوائد : دائنة.	....
	– سلع وخدمات أخرى ، وعوائد : مدينة.	....
	* مجموع السلع والخدمات والعوائد :	....
	– تحويلات خاصة وحيدة الجانب.	....
	* مجموع التحويلات الرسمية خارج وحيدة الجانب.	....
	– تحويلات رسمية وحيدة الجانب.	....
ب	استثمارات ورؤوس أموال أخرى طويلة الأجل خارج الأصناف وحتى ك	....
	– استثمارات مباشرة.	....
	– استثمارات الحقيبة.	....
	– رؤوس أموال أخرى طويلة الأجل.	....
	" القطاع الرسمي المقيم.	....
	" بنوك مصدرة للنقود.	....
	" قطاعات أخرى.	....
	* * مجموع الصنفان أ ، ب.	....
جـ	رؤوس أموال أخرى قصيرة الأجل، خارج الأصناف وحتى ك .	....
	– القطاع الرسمي المقيم.	....
	– بنوك مصدرة للنقود.	....
	– قطاعات أخرى.	....

(1): انظر الكتاب السنوي ، BALANCE OF PAYEMENTS YEARBOOK I.M.F 1965

(2): التكلفة فوق الناقلة ((FOB)) .

	اسم البند	القيمة
د	السهو والخطأ .	....
	** مجموع : أ + * ب + * ج + * د .	....
هـ	مركز التحويلات وحيدة الجانب	....
	ـ تحويلات الذهب الى نقود / تحويلات النقود الى ذهب . ـ منح / الغاء حقوق السحب الخاصة . ـ تغيرات في قيم الاحتياطات .	....
	** المجموع : من أ حتى هـ .	....
و	التمويل الاستثنائي .	....
	** المجموع : من أ حتى و .	....
ق	التزامات تكون ممتلكات الاحتياط للسلطات الأجنبية .	....
	** مجموع : من أ حتى ق .	....
ك	تغيرات كلية في الاحتياطات .	....
	ـ الذهب النقدي . ـ حقوق السحب الخاصة . ـ وضعية الاحتياطات في الصندوق . ـ ممتلكات العملات الصعبة . ـ موجودات أخرى . ـ اعانات على دائنية الصندوق .	....

يبدو من النموذج السابق ، أن بنوده مجمّعة ، ولا يظهر من تفاصيلها إلا بالقدر الذي يعطي صورة موجزة ، عن رصيد العمليات ، إذ أنه لا يظهر دائنية و مديونية كل بند رئيسي ، و ذلك ما لا يتيح إمكانية معرفة أهمية البند في كل الميزان ، إلا بقدر الرصيد ، و هو ما يمكن أن يعطي صورة غير واضحة ، فقد تكون قيمة الرصيد مهملة إلا أن مقدار دائنيته جد كبير ، و مقدار مديونيته يقترب من قيمة دائنيته و قد يكون مقدار الدائنية والمديونية معا مهملين ، من حيث القيمة إلا أن رصيد البند في الحالتين متساو .

و النتيجة هي أن عرض الميزان وفق هذا النموذج ، أي النموذج المجمع ، لا يمكن أن يعطي صورة كافية عن الأهمية القيمية للبنود ما دامه يحتوي فقط على أرصدة العمليات ، و بالتالي لا يمكن استخدامه كوسيلة للتحليل الاقتصادي ، في مجال المعاملات مع الخارج .

ب- النموذج المفصل : وهو النموذج الأهم إذ تظهر فيه البنود الرئيسية ، ومكوناتها الجزئية أكثر تفصيلا ، مسجلة بدائنيتها ومديونيتها وفق نظام محاسبي موحّد بالنسبة لجميع الدول ، ولكل بند رقم يُعرف به ، وترقم البنود من رقم 1 حتى رقم 112 ، وفيه كل بند مكتوب مرتين ، مرة كدائن ، وأخرى كمدين ، فتدل الأرقام الفردية على البنود الدائنة ، والأرقام الزوجية على البنود المدينة (أنظر ، ص4)

ثانيا : الأهمية الهيكلية والقيمية لميزان العمليات الجارية

ضمن ميزان المدفوعات : يمكن تلخيص الأهمية الهيكلية و القيمية لميزان العمليات الجارية ضمن ميزان المدفوعات في النقاط التالية :-

1- يضم ميزان العمليات الجارية ، ميزاني السّلع و الخدمات وبالتالي و بالتالي فهو يحتوي على المتغيرات الاقتصادية "الرئيسية" التي تعكس النشاط الاقتصادي العملي المجسد في التدفقات الداخلة و الخارجة نتيجة للصادرات و الواردات من السلع و الخدمات .

2ـ أنّ السلع والخدمات، هما المتغيران الأكثر أهمية، والأكثر اتساعا في مجال المعاملات بين الدول وكذلك الأكثر تنوعا .

3ـ أنّ عناصر ميزان السلع والخدمات هي المتغيرات ذات التأثير المباشر والآني على بقية المتغيرات، سواء في المجمعات الاقتصادية الوطنية (عناصر المحاسبة الوطنية) ، أو في ميزان المدفوعات كرؤوس الأموال طويلة أو قصيرة الأجل، كما هو الشأن أيضا بالنسبة للتحويلات وحيدة الجانب .

4 ـ أنّ ميزان العمليات الجارية، هو المحدد الرئيسي لوضعية الدول في الاقتصاد العالمي اذ أنّ مدى خطورة المديونية يتوقف على مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ذلك، عن طريق الصادرات من السلع والخدمات.

انّ ميزان العمليات الجارية حسب تقديم صندوق النقد الدولي في الشكل المفصل، لميزان المدفوعات الدولية، يتكون من 44 بندا جزئيا مرتبة من 1 حتى 44 منها 22 بندا دائنا أي التي تحمل أرقاما فردية و 22 بندا مدينا، أي التي تحمل أرقاما زوجية، وذلك ما يعادل حوالي 40 % من عدد البنود في ميزان المدفوعات البالغة 122، أي أنّ 60 % من بقية البنود موزعة على رؤوس الأموال قصيرة الأجل و رؤوس الأموال طويلة الأجل، الشيء الذي يجعل ميزان العمليات الجارية كما يعده صندوق النقد الدولي يحتل الصدارة من حيث عدد البنود، وبالتالي وضع في أول قسم لميزان المدفوعات.

ونستعرض في مايلي ميزان العمليات الجارية، كما يقدمه صندوق النقد ضمن ميزان المدفوعات المفصل .

ميزان العمليات الجارية (1)

حسب تقسيم ص . ن . د و

=※=※=※=※=※=※=※=※=※=

جدول رقم : 2

	اسم البند	القيمة
أولا	سلع وخدمات وعوائد .	
	** مجموع ، دائن .	
	** مجموع ، مدين .	
	السلع :	
1	ـ صادرات السلع . ت . ف . ب .	
2	ـ واردات السلع . ت . ف . ب .	
	الخدمات والعوائد :	
3	ـ مراسلات ، دائن .	
4	ـ مراسلات ، مدين .	
5	ـ خدمات مقدمة للعابرين ، دائن .	
6	ـ خدمات مقدمة للعابرين ، مدين .	
7	ـ نقل آخر ، دائن .	
8	ـ نقل آخر ، مدين .	
9	ـ سفر ، دائن .	
10	ـ سفر ، مدين .	
11	ـ عوائد اعادة الاستثمار المباشر في الخارج .	
12	ـ عوائد اعادة الاستثمار المباشر في البلد المصرح .	
13	ـ عوائد استثمار أخرى مباشرة ، دائن .	
14	ـ عوائد استثمار أخرى مباشرة ، مدين .	
15	ـ عوائد أخرى لاستثمارات القطاع الرسمي المقيم ، بما فيها العمليات بين القطاعات الرسمية ، دائن .	
16	ـ عوائد أخرى لاستثمارات القطاع الرسمي المقيم ، بما فيها العمليات بين القطاعات الرسمية ، مدين .	
17	ـ عوائد أخرى لاستثمارات القطاعات الرسمية الأجنبية ، غير متضمنة العمليات بين القطاعات الرسمية ، دائن .	
18	ـ عوائد أخرى لاستثمارات القطاعات الرسمية الأجنبية ، غير متضمنة العمليات بين القطاعات الرسمية ، مدين .	
19	ـ عوائد استثمارات أخرى ، دائن .	
20	ـ عوائد استثمارات أخرى ، مدين .	

(1) : أنظر : BALANCE OF PAYMENTS STATISTICS .
VOLUME 38 YEARBOOK PART 1 .1987 I.M.F

	معاملات غير مذكورة في جهات أخرى (غ م ج ـ ان) (1) .	
21	ـ معاملات بين القطاعات الرسمية ، غ م ج ـ ان ، دائن .	
22	ـ معاملات بين القطاعات الرسمية ، غ م ج ـ ان ، مدين .	
23	ـ معاملات أخرى للقطاع الرسمي المقيم ، غ م ج ـ ان ، دائن .	
24	ـ معاملات أخرى للقطاع الرسمي المقيم ، غ م ج ـ ان ، مدين .	
25	ـ معاملات أخرى للقطاعات الرسمية الأجنبية ، غ م ج ـ ان ، دائن .	
26	ـ معاملات أخرى للقطاعات الرسمية الأجنبية ، غ م ج ـ ان ، مدين .	
27	ـ عائد العمل ، غ م ج ـ ان ، دائن .	
28	ـ عائد العمل ، غ م ج ـ ان ، مدين .	
29	ـ عائد الملكية ، غ م ج ـ ان ، دائن .	
30	ـ عائد الملكية ، غ م ج ـ ان ، مدين .	
31	ـ سلع وخدمات وعوائد أخرى ، دائن .	
32	ـ سلع وخدمات وعوائد أخرى ، مدين .	
ثانيا	التحويلات وحيدة الجانب . مجموع : دائن . مجموع : مدين .	
33	ـ تحويلات المهاجرين ، دائن .	
34	ـ تحويلات المهاجرين ، مدين .	
35	ـ ارسالات أجور العمال ، دائن .	
36	ـ ارسالات أجور العمال ، مدين .	
37	ـ تحويلات خاصة أخرى ، دائن .	
38	ـ تحويلات خاصة أخرى ، مدين .	
39	ـ تحويلات بين الحكومات ، دائن .	
40	ـ تحويلات بين الحكومات ، مدين .	
41	ـ تحويلات أخرى للقطاع الرسمي المقيم ، دائن .	
42	ـ تحويلات أخرى للقطاع الرسمي المقيم ، مدين .	
43	ـ تحويلات أخرى للقطاعات الرسمية الأجنبية ، دائن .	
44	ـ تحويلات أخرى للقطاعات الرسمية الأجنبية ، مدين .	
	ـ نتيجة المعطيات الجارية : * دائن . * مدين .	

* (1) : مختصر غير مذكورة بجهة أخرى .

ولئن كان يظهر ، في هذا التقديم أن بند الخدمات والعوائد يحتوى على 30 بندا جزئيا ، أي 15 بندًا دائنا وما يساويه مدينا ، فإن ذلك لا يعبر بالضرورة عن ثقله الفعلي في ميزان العمليات الجارية ، إذ كثيرا ما نجد ، خاصة في البلدان النامية ، أن الاهمية النسبية في هذا الميزان يحتلها ، بند السلع ، من حيث القيمة ، حتى وإن كانت التركيبة الهيكلية لها من حيث الصادرات محدودة ، إذ قد لا تتعدى سلعة أو سلعتين ، تأخذ نسبة تفوق 80 ٪ من مجموع الصادرات السلعية ، في حين أن الواردات السلعية تتنوع تنوعا كبيرا ، لتستجيب للتنوع الكبير ، الذى تتطلبه تنمية الاقتصاد الوطني .

لذا فاننا نرى عدم ابراز المكونات الجزئية لميزان السلع في ميزان المدفوعات الذى يعده صندوق النقد الدولي ، رغم الأهمية القيمية الكبيرة التي تحتلها التجارة الخارجية للسلع ، وكأنها محاولة لاخفاء اللاتوازن الذى تعرفه العلاقات الاقتصادية الدولية ، لذا فإنه من المفيد جدًا ، إبراز مكونات ميزان السلع وذلك على الأقل بإظهار المجمعات التالية :

* سلع التجهيز ، دائن ومدين .
* مواد غذائية ، دائن ومدين .
* مواد أولية ، دائن ومدين .
* سلع ومواد ، أخرى ، دائن ومدين .

إن الفصح عن قيم الصادرات والواردات لهذه المجمعات ، في ميزان العمليات الجارية ، يفيد على الأقل في معرفة ، مدى صلابة وصلاحية الاقتصاد الوطني ، ومدى قدرته على الاستجابة لمتطلبات زيادة تميته .

ان أهمية كل بند ، من حيث خدمة وتمويل الاقتصاد الوطني ، تحددها هيكلة الاقتصاد الوطني بذاته ، وقدرته على اقتحام السوق الدولية ، في مجال المنتوجات المادية ، ومدى إكتفائه الذاتي ، وكذلك قدرته على الصمود، أمام المنافسة في مجال الخدمات ، وكذلك ضمان عوائد أعلى على الاستثمارات والعمل ، ومدى أهمية رصيد التحويلات وحيدة الجانب .

قد تكون لكل دولة خاصية مميزة ، من حيث أهمية البنود عن الميزان الجاري ، فهناك من الدول من يكون بند السلع هو البند الرئيسي لها ، من حيث أهمية وقيمة رصيده ، وهناك من يكون بند الخدمات هو البند الرئيسي لها ، وهكذا ، تتوقف أهمية رصيد كل بند ، على الميزات الاقتصادية الأساسية للبلد ، وذلك من حيث :-

* الإنتاج المادي .
* الانتاج الخدمي .
* عوائد رؤس الأموال والاستثمارات .
* التحويلات وحيدة الجانب .

نظرا لهذه الأهميات التي يبرزها ميزان العمليات الجارية ، فان الكثير من الباحثين ، في مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية ، يعطون أهمية بالغة لهذا الميزان ، خاصة في تصحيح الأوضاع المالية للدول مع العالم الخارجي .

ونجد الكثير من البحوث تخص الجزء الأول منه فقط وهو الميزان السلعي ، الا أنه في نظرنا دراسة التجارة الخارجية من باب الميزان السلعي فقط ، يعتبر قصورا ، وذلك لأهمية العناصر الأخرى أيضا ، في ميزان العمليات الجارية .

المبحث الثالث : نموذج ميزان العمليات الجارية الجزائرى ، وأشكال نماذج موازين العمليات الجارية .

ان معرفة ، شكل نموذج ميزان العمليات الجارية ، ضمن ميزان المدفوعات الدولية الجزائرى ، والتركيبات الرئيسية والجزئية ، ومدى تفصيلاتها ، وكذلك معرفة الأشكال المختلفة ، والتي يمكن أن يقدم بها ميزان العمليات الجارية ، من شأنها أن تحدد لنا مدى ملائمة نموذج ميزان العمليات الجارية الجزائرى ، ومدى ابرازه لمختلف المعاملات ، ذات الأهمية ، التي تسجم ومختلف النشاطات التي تميز ، البلد . والتي تساعد وتستجيب لمتطلبات التحليل الإقتصادى ، الضرورى لبناء نماذج التنمية الاقتصادية .

ولعل ما يدعم ذلك أيضا ، هو إجراء مقارنة بسيطة لميزان العمليات الجارية ، حسب نموذج البنك المركزى الجزائرى ، ونموذج صندوق النقد الدولي ، باعتباره النموذج الموحد والمرجع الرئيسي لمعظم الدول .

أولا : تعدد أشكال تقديم موازين العمليات الجارية :

تتعدد أشكال تقديم موازين العمليات الجارية ، تبعا لتعدد أشكال تقديم موازين المدفوعات الدولية ، هذه الأخيرة ، التي يمكن تصنيف أشكالها اما حسب المحتوى ، أو حسب التسجيل ، أو حسب التقسيم الجغرافي .

I – حسب المحتوى : يمكن أن نميز بين نوعين من موازين العمليات الجارية :

1 – الشكل المفصل : وفيه تظهر البنود الرئيسية ، وتفاصيل مكوناتها ، وأفضل نموذج لذلك . . . يمكن أن يكون ذلك الذي يقدمه صندوق النقد الدولي [1] .

2 – الشكل المجمع : وفيه تظهر الأرقام مجمعة تحت البند الرئيسي فقط ، ولا تظهر البنود الجزئية [2] ، أو قد يظهر الأهم فيها ، اما حسب قيمته التي قد تكون كبيرة ، أو حسب الهدف من اعدادها ، اذ قد يعد الميزان لدراسة نشاط اقتصادي ، معين ، فيستوجب ذلك ضرورة اظهاره في ميزان العمليات الجارية .

II – حسب شكل التسجيل : تتعدد أشكال موازين العمليات الجارية أيضا ، حسب أشكال التسجيل ، وبهذا الصدد نورد مايلي :

1 – التسجيل على صفتين : تطبيقا لقاعدة القيد المزدوج ، فإنه يجري ، تسجيل القيم أمام كل بند ، بقيمتين ، القيمة الأولى ، تسجل بعمود يسمى عمود الدائنية ، والقيمة الثانية تسجل بالعمود الآخر ، هو ، عمود المديونية [3] ، وقد يضاف عمود آخر يسجل فيه الرصيد .

2 – التسجيل على صفة واحدة : في هذه الطريقة يكتب كل بند مرتين ، متتاليتين ، مرة ليكتب أمامه القيمة الدائنة ، بإشارة موجبة ، ومرة ليكتب القيمة المدينة بإشارة سالبة [4] ، وهناك طريقة أخرى يتم فيها أيضا كتابة البنود مرتين ، لكن ضمن قسمين منفصلين القسم الأول هو القسم الدائن والثاني هو القسم المدين .

---

1 * أنظر صفحة : 24

* (2) كمثال على ذلك ، انظر جدول رقم : 1

* (3) انظر : نموذج البنك المركزي الجزائري صفحة : 31

* (4) انظر : نموذج . ص . ن . د . صفحة : 24

د ـ طريقة تجميع الرصيد : في هذه الطريقة ، يكتب إسم البند ، مرة واحدة فقط ، ويسجل مقابله قيمة الرصيد (الدائن ـ المدين) ، فاذا كان الرصيد موجبا قد تكتب اشارة (+) بجانب القيمة ، وإذا كانت القيمة المدينة أكبر من الدائنة فيسجل قيمة الرصيد أمام البند باشارة سالبة (ـ) .

III ـ حسب المنطقة الجغرافية : يمكن تقديم ميزان العمليات الجارية ، بأي شكل من الأشكال السابقة ، لكن على أساس إقليمي ، بحيث يشمل معاملات الدولة مع عدد من الدول حسب أهمية المعاملات معها ، كميزان المعاملات مع السوق الأوروبية المشتركة مثلا ، أو مع الدول الاشتراكية ، بالنسبة لبعض البلدان ، قد يعد الميزان على أساس المناطق النقدية ، كمنطقة الفرنك أو الجنيه الاسترليني . . . . . كما قد يعد على أساس المعاملات مع دولة معينة أيضا .

ومما يجب التأكيد عليه ، هو أنه مهما اختلفت أشكال التقديم هذه ، الا أن جوهر تقديم القيم ، يبقى واحدا ، أساسه قاعدة القيد المزدوج .

ولئن كان كل نوع من هذه الأشكال مناسبا لأداء دراسة ، أو استخلاص نتيجة معينة ، فإنه بالنسبة لموضوع دراستنا نحن ، فإنه يجب ، توافر ميزان العمليات الجارية الذي يحتوي على الخاصيتين التاليتين :

* التفصيل : أي يجب أن يحتوي على تفاصيل البنود الرئيسية ، وذلك للتمكن من معرفة أهمية كل نشاط إقتصادي بالنسبة للاقتصاد الوطني ، ومدى تطوره ، وذلك للتمكن من رسم سياسة واضحة ، لمختلف المعاملات مع الخارج .

* التسجيل المزدوج : أي تسجيل قيمة الدائنية والمديونية لكل بند ، وذلك سواء بطريقة التسجيل على صفحتين أو على صفحة واحدة ، وذلك للتمكن من فحص وزن كل بند في المعاملات ، وأهميته في المجموعات الاقتصادية .

ثالثا : مدى انسجام نموذج الميزان للبنك المركزي الجزائري مع نموذج صندوق النقد الدولي :

يقوم البنك المركزي الجزائري بإعداد (نموذج) لميزان المدفوعات ، خاص به ، يختلف في الشكل ، وفي الكثير من البنود الجزئية ، على ميزان

المدفوعات حسب نموذج صندوق النقد الدولي ، وتبعا لذلك فان ميزان العمليات الجارية للبنك المركزي الجزائري ، يختلف في الشكل عن النموذج الذي يستعمل لدى صندوق النقد الدولي ، وذلك في النقاط التالية :-

١ — ان البنك المركزي الجزائري يعتمد طريقة التسجيل على صفحتين ، الصفحة الأولى هي المتحصلات ، والصفحة الثانية هي المدفوعات ، وذلك أمام كل بند ، على عكس صندوق النقد الدولي ، الذي يعتمد طريقة التسجيل على صفحة واحدة مشتركة ، تسجل فيها القيمة ، الدائنة بإشارة موجبة ، والقيمة المدينة باشارة سالبة .

ان الطريقة التي يعتمدها البنك المركزي ، تظهر جليا ، وبدون عناء قيمة دائنية ومديونية كل بند ، وتمكن من ابداء الملاحظات الأولية بكل سهولة .

٤ — ان نموذج البنك المركزي الجزائري يظهر المجمعات الرئيسية بصفة جلية منسجمة مع أهم النشاطات الاقتصادية مع الخارج ، وبهذا الصدد فهو يميز ما يلي :

أ — السلع : وهي أول بند رئيسي ، كما هو الشأن بالنسبة لنموذج صندوق النقد الدولي .

ب — النقل : ويميز في هذا البند بين النقل البحري وغيره .

ج — التأمينات : ويلاحظ أنه في نموذج ص ، ن ، د لا تظهر بصفة واضحة .

د — الأسفار : ويظهر البند أيضا في نموذج ص ، ن ، د .

ه — عوائد رأس المال : ويلاحظ أنه لم يميز بين عوائد رأس المال العامة والخاصة ربما بسبب ضآلة الأخيرة .

و — عوائد العمل .

ي — عوائد الملكية الثقافية : ويلاحظ أنها أعطيت أهمية في نموذج البنك المركزي الجزائري ، وذلك لكثرة المعاملات بهذا المجال ، فنجده يحدد العناصر التالية تحت بند عوائد الملكية الثقافية :-

* مبيعات ومشتريات براءات الإختراع .
* حقوق التصنيع
* حقوق التأليف .
* التعاون التقني .

وفي نموذج ص . ن . د . و ، تجد أن هذه العناصر كلها خاضعة تحت بند واحد هو عائد الملكية .

نموذج البنك المركزي الجزائري[1]

جدول رقم : 3

الأرقام بالدينار الجزائري

البنود	مقبوضات (دائن)	مدفوعات (مدين)
سلع وخدمات		
أ ـ السلع		
1 ـ الصادرات ، الواردات		
2 ـ سلع أخرى		
ب ـ النقل		
1 ـ البحري		
2 ـ أخرى		
جـ ـ التأمينات		
د ـ أسفار		
هـ ـ عوائد رأس المال		
1 ـ قسائم وأسهم		
2 ـ عوائد رؤوس الأموال العائرة		
3 ـ فوائد على القروض		
4 ـ فوائد على توظيف الأموال ، والقروض البنكية		
و ـ عوائد العمل		
ق ـ عوائد الملكية الثقافية		
1 ـ مبيعات ومشتريات براءات ا ختراع		
2 ـ حقوق التصنيع		
3 ـ حقوق التأليف		
4 ـ التعاون التقني		
ك ـ خدمات متفرقة		
1 ـ البريد والمواصلات ، الاذاعة		
2 ـ حقوق سينمائية		
3 ـ أعمال كبرى		
4 ـ أعمال مقدمة للزبائن		

(1) : أنظر الملحق رقم 4.

مدفوعات (مدين)	مقبوضات (دائن)	البنـــود
		5 ــ أعمال التصليح ....
		6 ــ مصاريف بنكية ....
		7 ــ خدمات أخرى ....
		ل ــ الحكومة الجزائرية ....
		1 ــ فوائد الاقتراضات والتوظيفات العامة ...
		2 ــ مساهمات في نفقات تشغيل المنظمات الدولية ....
		3 ــ مقبوضات ونفقات المناصب الدبلوماسية بالخارج ....
		4 ــ مقبوضات ونفقات ادارية ....
		م ــ حكومات الدول الأجنبية ....
		ــ مجموع السلع والخدمات ....
		ــ رصيد السلع والخدمات ....
		ــ ** مخصصات مجانية : ....
		أ ــ القطاع الخاص ....
		ب ــ القطاع العمومي ....
		ــ مجموع المخصصات المجانية ....
		ــ رصيد المخصصات المجانية ....
		*** مجموع عناصر الميزان الجاري ....
		*** رصيد الميزان الجاري ....

ق ــ خدمات مختلفة : ويذكر منها ، خدمات البريد والمواصلات ، الاذاعية ، حقوق سينمائية . . . الخ ، وهي لا تظهر جلية في نموذج صندوق النقد الدولي .

ك ــ الحكومة الجزائرية : ويضم هذا البند : فوائد الاقتراضات والتوظيفات العامة والمساهمات في المنظمات الدولية ، ونفقات التمثيل الدبلوماسي الجزائري بالخارج ، ونفقات ومقبوضات إدارية . هذا البند أكثر تفصيلا في نموذج ص . ن ــ د و خاصة فوائد رؤوس الأموال المستثمرة .

ل ــ حكومات الدول الأجنبية : وجاء هذا البند في نموذج ص . ن ــ د و تحت إسم ، عليات القطاع الرسمي الأجنبي .

م ــ مخصصات مجانية : ويميز بين نوعين من المخصصات ، الأول مخصصات للقطاع الخاص والثاني للقطاع العام ، وجاءت في نموذج ص . ن ــ د و تحت عنوان تحويلات وحيدة الجانب ، وهي أكثر تفصيل من نموذج البنك المركزي الجزائري .

إن عدم تفصيل بعض البنود ، يعود إما لضآلة المعاملات فيها ، أو لعدم الرغبة في الكشف عن مكوناتها ، ولكونها تدخل ضمن أسرار الدولة . بينما يعد ذكر تفاصيل المكونات الجزئية لبعض البنود الأخرى ، نتيجة لأهمية المعاملات فيها ، وذلك إما على مستوى الدائنية أو المديونية ، أو هما معا .

وكان ينبغي إظهار مكونات صادرات وواردات السلع في مجموعاتها الكبرى على الأقل وعلى ما اقترحناه في الصفحة : 26

3 ــ إن البنك المركزي الجزائري ، لا يستعمل في نموذجه الأرقام الاستدلالية التي تدل على البنود المختلفة ، وكان يجب إعطاء كل بند رقم معين ، تتفرع عنه مجموعة من الأرقام الاستدلالية الجزئية ، تمثل مختلف البنود ، وذلك كما هو معمول به في المخطط الوطني للمحاسبة مثلا . وذلك على عكس صندوق النقد الدولي الذي يعطي لكل بند رقم استدلالي معين .

خلاصة الفصل : من خلال هذا الفصل حاولنا اعطاء مفهوم اكاديمي لميزان المدفوعات الدولية ، وتحديد العناصر الرئيسية التي يتكون منها ، الشيء الذي أدى بنا الى استنتاج أن ميزان العمليات الجارية هو الجزء الأهم فيه باعتباره يشكل مجموعة المتغيرات الأساسية التي لها تأثير مباشر وآني على المتغيرات الاقتصادية الأخرى وعلى وتائر التنمية الاقتصادية ، وبعد اعطاء نظرة عامة عن مختلف الأشكال التي يمكن أن يقدم بها ميزان العمليات الجارية ضمن ميزان المدفوعات الدولية ، استنتجنا أن الشكل الملائم للدراسة التي نريد اجراءها هو الشكل المفصل والذي يفصل القيم بعد ادخالها وبعد تدقيقها ، والذي يحوي كل البنود الجزئية الأكثر قيمة وملاءمة للخارج ، كنموذج البنك المركزي الجزائري ، غير أن استحالة الحصول على سلسلة النماذج للفترة المدروسة ، والتي يعدها البنك المركزي الجزائري ، أدى بنا الى اعتبار أن سلسلة النماذج التي يعدها صندوق النقد الدولي ، بشكلها المفصل هي الأكثر ملاءمة والأقرب لامكانية تجسيد دراستنا ، حتى وان كانت لا تظهر المكونات الجزئية لميزان السلع رغم الأهمية القيمية الكبيرة لها ، كالسلع الغذائية والمدنية ، السلع التجهيزية ، والمواد الغذائية ، والمواد الأولية وغيرها .

الفصل الثاني : احصاء وتسجيل قيم عناصر ميزان العمليات الجارية .

مقدمة الفصل :

يهدف هذا الفصل الى محاولة توضيح طريقة تسجيل قيم المعاملات مع الخارج ، ضمن ميزان العمليات الجارية ، سواء كانت هذه المعاملات على السلع ، صادرات او واردات ، او على الخدمات تدفقات داخلة او خارجة ، او على التحويلات وحيدة الجانب ، ويفيدنا ذلك ، في القراءة السليمة لارقام ميزان العمليات الجارية ، في القسم الثاني من هذا البحث ، كما يهدف هذا الفصل ايضا الى محاولة توضيح كيفية اجراء حصر المعلومات الرقمية عن مختلف المعاملات ، ومشاكل احصاء عناصر ميزان العمليات الجارية من قبل الهيئات المختصة ، ويفيدنا ذلك في محاولة اعطاء تصور اجمالي لكيفية تفادي ذلك ، وسوف يتم كل ذلك من خلال المباحث التالية :-

المبحث الاول : مفاهيم عامة .

المبحث الثاني : مبادئ تسجيل قيم عناصر ميزان العمليات الجارية .

المبحث الثالث : بعض مشاكل احصاء عناصر ميزان العمليات الجارية .

المبحث الاول : مفاهيم عامة

نتناول في هذا المبحث بعض المصطلحات الأساسية ، كمفهوم الصادرات و الواردات ، و طرق تقييمهما ، و مفهومي الاقامة وعدم الاقامة ... الخ و هي المصطلحات التي تحدد مجال عملية احصاء القيم .

اولا : الصادرات : يعتبر هذا المصطلح من المصطلحات الأهم في ميزان العمليات الجارية ، و هو يطلق على السلع و الخدمات التي تنتجها الدولة أو المقيمين فيها ، و تبيعها لدولة اخرى أو المقيمين فيها ، مقابل سلع أو خدمات اخرى ، أو في مقابل الذهب أو العملات الأجنبية التي تلقى قبولا عاما في التبادل الخارجي ، أو في مقابل دين سابق ، أو في مقابل منح و تعويضات معينة[1]. وعلى غرار السلع و الخدمات ، هناك أيضا تصدير رؤوس الأموال ويكون ذلك عندما يستثمر مقيمي دولة ما رؤوس أموالهم في مشاريع مختلفة في دول اخرى .

ان الصادرات من السلع و الخدمات ، هي واحدة من بين استخدامات الانتاج الوطني و هي في الواقع مولدة لاستخدامات و مداخيل الاقتصاد الوطني[2]، و في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية ، فانه لا يوجد تعريفا محددا لمفهوم الصادرات ، الا أن هناك ما يشير لعدم اختلاف مفهومها عن المفهوم الذى يحدده لها نظام المحاسبة الوطنية ، حيث تسجل ضمن صادرات الدولة كل نقل لملكية السلع و الخدمات المنتجة من قبل الاعوان الاقتصادية المقيمة الى غير المقيمين[3].

كما تعرف الصادرات في وثيقة جدول المدخلات المخرجات للجزائر لسنة 1979 كما يلي : " ان الصادرات من السلع و الخدمات ، تشمل كل السلع الجديدة التي تخرج بصفة نهائية من القطر الاقتصادى ، وكل الخدمات المقدمة من طرف المقيمين الى غير المقيمين (بمقابل) ، باستثناء الخدمات المستهلكة داخل القطر الاقتصادى من طرف العائلات غير المقيمة "[4] غير أن هناك من يعتبر أن هذا التعريف ناقصا[5].

1- عبد العزيز فهمي هيكل ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، 1986 ، ص 313.

2- B. B. BERNIER .Y . SIMON . INITIATION A LA MACRO- ECONOMIE . MANUEL CONCRET DE 1ER CYCLE . 2é EDITION . P: 153.

3- MOURAD LABIDI . COMPTABILITE NATIONALE . OPU 1982. P : 86.

4- DIRECTION DE LA COMPTABILITE NATIONALE . M. PLANIFICATION . COMPTES ECONOMIQUES NATIONAUX . LE TES . 1979. T: 1.

5- AKACEM . KADA. O. SEKIRI . LE S.C.E.A EVALUATION CRITIQE. C.R.E.A.D 1987 . . 23 . 25.

ان صادرات السلع تقيم عادة عند نقطة العبور الى الخارج ، أى بسعر السلعة فوق الناقلة .(ت.ف.ن نا) [1] .

ثانيا : الواردات : يقصد بها السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة أو المقيمين بها ، من الدول الاخرى أو المقيمين بها ، مقابل سلع وخدمات ، أو مقابل ذهب أو عملات صعبة ، تدفعها الدولة ، أو المقيمين بها الى الدول الاخرى أو المقيمين بها ، أو مقابل تعويضات ومنح معينة .

ان ن م ح ا ج ، لا يعطي مفهوما محددا للواردات ، الا أنه يستدل بأن مفهومها لا يختلف عن مفهوم نظام المحاسبة الوطنية لها ، حيث انه يسجل في واردات دولة ما ، كل نقل لملكية السلع والخدمات المنتجة ، من قبل غير المقيمين ، الى داخل البلد [2] .

وتعرف وثيقة ج م ح ، الجزائري لسنة 1979 ، بأن واردات السلع تشمل كل السلع الجديدة التي تدخل بصفة نهائية الى القطر الاقتصادى ، وأن واردات الخدمات تشمل الخدمات المقدمة من طرف غير المقيمين الى المقيمين بمقابل باستثناء الخدمات المستهلكة في الخارج من طرف العائلات المقيمة ، غير أن هناك من يعتبر بأن هذا التعريف ناقص [3] .

ان الواردات من السلع تقيم عادة بسعر الوصول الى نقطة العبور ، الى القطر الاقتصادى ، ويشمل ذلك سعر الشراء في البلد المصدر ، وتكاليف النقل والتأمين أى أن الواردات تقيم بسعر (ش.ن تا) [4]

ثالثا : حدود تقييم المبادلات التجارية : تقيم المبادلات التجارية وفق قواعد خاصة متعارف عليها عالميا ، الا أن ذلك لا يعني أن كل الدول تأخذ بها وذلك فيما يخص حدود التقييم ، أى ما هو السعر الذى نقيم به الصادرات والواردات ؟ هل هو سعر الخروج من المعمل أم سعر الوصول الى نقطة العبور ، أم سعر الشحن في الناقلة . ؟ . والواقع أن هناك طريقتين أساسيتين هما : الصادرات ت.ف.نا ، والواردات ش.ن تا وهناك طريقة أخرى أقل استخداما وهي : ت.ج نا [5] .

1- ت.ف.نا : التكلفة فوق الناقلة . F.O.B

2- مصدر رقم 3 . هامش الصفحة السابقة .

3- أنظر : أقاسم قادة ، عمر صخرى : نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية - تقييم نقدى . مركز البحوث الاقتصاد التطبيقي للتنمية . 1987 . ص: 23 ، 25 .

4- ش.ن تا : شحن ، نقل ، وتأمين C.A.F . 5- ت.ج نا : التكلفة جانب الناقلة F.A.S

أ ـ فوب : ونقصد بها الكلفة فوق الناقلة ، وهي طريقة لتقييم الصادرات من السلع ، وتؤخذ بموجبها قيمة السلعة عند وصولها نقطة عبور البلد المصدر ، اضافة الى تكاليف شحنها فوق الناقلة (باخرة ، طائرة ، شاحنة .... الخ) ، وتستخدم معظم الدول هذه الطريقة في تقييم صادراتها من السلع ، اذ تسجل قيمة الصادرات في سجلات الجمارك ، بمجموع سعر الخروج من المعمل ، زائدا تكاليف النقل الى نقطة العبور ، وما صاحب ذلك من مصاريف أخرى ، زائدا تكاليف شحنها في وسيلة النقل ، وغالبا ما تكون التكاليف الاضافية هذه مدمجة في سعر البيع للاجنبي ، ومع ذلك يبقى عقد التصدير هو الذي يحكم ذلك .

ب ـ سيف : وهي طريقة لتقييم الواردات من السلع ، ويقصد بها قيمة السلعة عند وصولها الى نقطة العبور للبلد المستورد ، فهي تشمل قيمة الواردات ، التي تأتي الى الدولة من الخارج مدمجا فيها تكاليف التأمين ، وتكاليف الشحن على الناقلة ، حتى وصولها الى نقطة التفريغ[2] فهي تشمل اذن القيمة ت.ف.نا للبلد المصدر زائدا نفقات النقل والشحن والتأمين ، حتى الحدود الجمركية للدولة المستوردة .

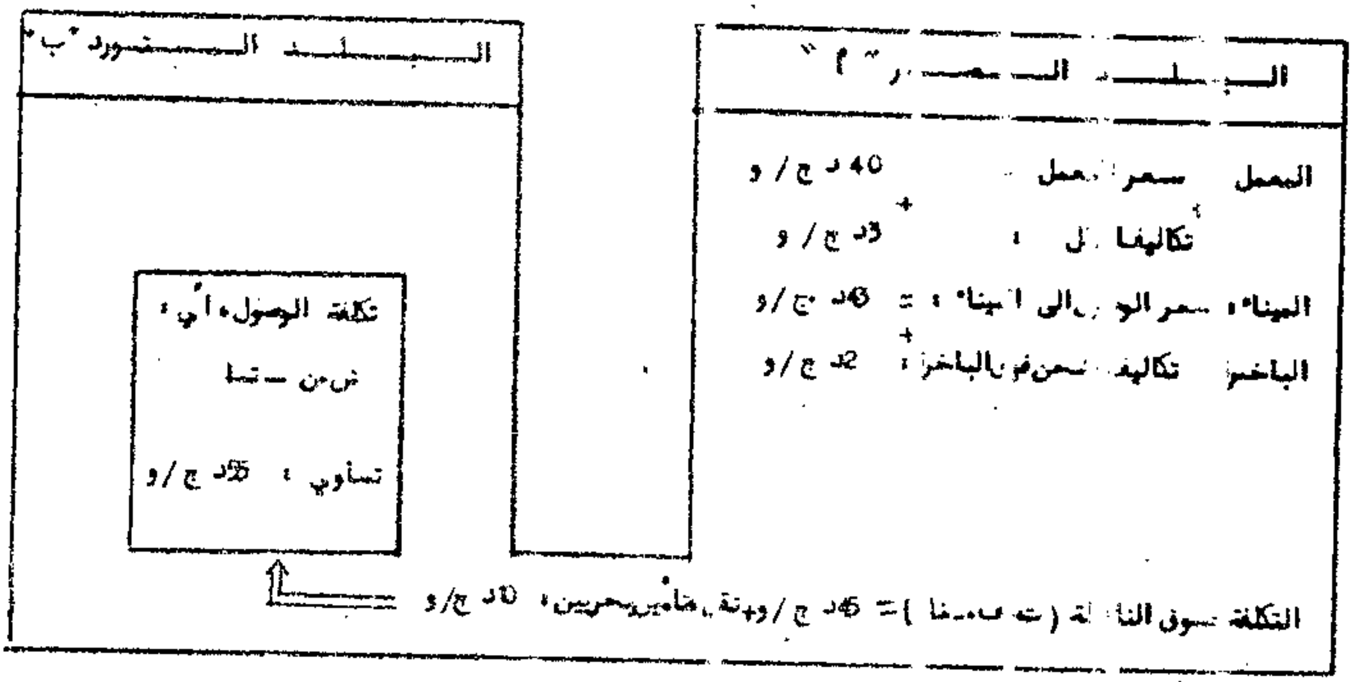
وبما أن قيمة الصادرات تسجل بتكلفتها ، عند شحنها في الناقلة ، وأن قيمة الواردات تسجل بقيمة السلعة فوق ظهر الناقلة للبلد المصدر مضافا اليها تكاليف النقل والتأمين ، حتى نقطة التفتيش الجمركية ، في البلد المستورد ، فانه يمكن استنتاج ، أن مقدار الواردات العالمية يكون أكبر من مقدار الصادرات العالمية .

1- سيف : شحن ، نقل ، تأمين . C.A.F

2- المصدر : موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية . د . عبد العزيز فهمي هيكل - دار النهضة العربية . 1986 . الصفحة : 340 . بتصرف .

ولنوضح حجم تكلفة تسجيل الصادرات والواردات، نعطي المثال التوضيحي، من خلال الشكل التالي :-

مخطط رقم : 2



من شكل أعلاه نظهر :-

1- قيمة صادرات البلد "أ" للوحدة الواحدة = 45 د ج/و (ت.ف.سنا).

2- قيمة واردات البلد "ب" للوحدة الواحدة = 55 د ج/و (ش.من.ستا).

في الشكل المبسط السابق، افترضنا بلدين، بلد مصدر (أ)، وبلد مستورد (ب)، والاشكالية هي : ما هي القيمة الاحصائية، التي يسجلها البلد (أ) كصادرات؟ . وما هي القيمة الاحصائية التي يسجلها البلد (ب) كواردات؟ .

- بالنسبة للبلد (أ): يتم احتساب قيمة السلعة بشكل تكاليفها، من لحظة خروجها من المعمل، الى لحظة شحنها في الباخرة، و ما ينجر عن ذلك من تكاليف أخرى .

بما أنّ : سعر المعمل هو : 40 د ج /و .

كلفة النقل هي : 3 د ج /و .

كلفة الشحن في الباخرة : 2 د ج /و .

فان قيمة السلعة بكلفتها فوق الناقلة، هي مجموع تلك القيم أي: 40+3+2 = 45 دج/و . ومبدأيا تسجل قيمة الصادرات بهذا السعر أي سعر : ف.ف.ب (ف.و.ب) .

مع ملاحظة : أنّ هذه القيمة، هي لوحدة واحدة فقط، ويتم احتساب قيمة الصادرات بسعر : ف.و.ب، بالنسبة للكميات المصدرة كلها، بنفس المنوال .

- بالنسبة للبلد المستورد (ب): فانه يستلم السلعة، بقيمتها على ظهر الباخرة في ميناء البلد المصدر، وهي في مثالنا 45 د ج / و ولايصالها الى ميناء البلد المستورد، فانها تتطلب نفقات نقل وتأمينات على الأقل، و في مثالنا تبلغ هذه النفقات، انطلاقا من ميناء البلد المصدر الى ميناء البلد المستورد 10 د ج /و . أي أنّ سعر السلعة في ميناء البلد (ب) يقدر بـ 55 د ج /و، وعليه فان البلد (ب)، يسجل قيمة الواردات بسعر : ت.ت.ن (س.ي.ف)، وهو 55 د ج / و .

والجدير بالذكر، فان التكاليف الحاصلة بين نقطتي العبور للبلدين قد تحددها العقود المبرمة، فقد يتحملها كليا أو جزئيا البلد المصدر، وتسجل تبعا لذلك قيمة الواردات . ان تسجيل الصادرات والواردات، على المنوال السابق، يجعلنا نخلص، الى أنّ قيمة الصادرات العالمية أقل من قيمة الواردات العالمية إحصائيا .

وتجدر الاشارة الى ان بعض الدول ، لا تدمج تكاليف النقل والتأمينات ونفقات الطريق عموما ضمن قيمة المستوردات ، لكنها تجعل لها بندا خاصا ضمن ميزان العمليات الجارية ، وهو نفس الاسلوب الذي يستخدمه صندوق ، اذ يسجل كل من الصادرات والواردات بسعر : تسليم فوب .

III ــ تسليم ظهر السفينة F.A.S : وتعبر عن قيمة السلعة بجانب الناقلة ، فهي تحتوي على الأقل ، على سعر المعمل ، وتكاليف الشحن والنقل والانزال في الميناء بجانب الباخرة . ان كان النقل سيتم بحراً ، وهي حسب المثال السابق تبلغ 43 دج /و ، فهي كما يبدو واضحا تختلف عن تسليم فوب فقط في تكاليف الشحن .

هذه هي الطرق المستخدمة عموما في تقييم الصادرات والواردات ، وان كانت الطريقتان الأوليان أكثر استخداما ، الا انه في الواقع نجد بعض العمليات التجارية لا تستفيد بهذه القاعدة ، تماشيا مع نصوص العقد التجاري ، الذي قد ينص على خلاف هذه القاعدة .

ومهما يكن ، فان عملية التقييم تبقى من المهام الاحصائية الصعبة والمحفوفة بالكثير من المحاذير ، الذي تضطلع بها ادارة الجمارك .

رابعا : مفهومي الاقامة وعدم الاقامة : ان تحديد مفهومي ، مقيم وغير مقيم ، أمر بالغ الأهمية في تصنيف العمليات وتسجيلها ، في ميزان العمليات الجارية ، على وجه العموم نقول ان الشخص الطبيعي مقيم في بلد ما ، اذا كان ينتمي اليه بجنسيته على الأقل ، وهكذا "يعتبر الدبلوماسيون والعسكريون ، والعمال المهاجرون ، هجرة مؤقتة والسياح مقيمين في القطر الذي ينتمون اليه بجنسيتهم ، وبالمثل فالشركة هي مقيم في القطر الذي فيه تكونت ، ولكن فروعها وتوابعها ، ليست كذلك وهذا التمييز عادة تحكمي الى حد ما ، وقد يؤدي الى صعوبات ، فرب عامل يبدأ بهجرة مؤقتة ثم ينتهي بالبقاء دائما"[1]

---

1 ــ الاقتصاد الدولي ، دومينيك سالفادور ، سلسلة ملخصات شوم ، دار ماكجرو هيل للنشر ، 1984 ص 130

ولا يختلف مفهوم الاقامة، في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية عن هذا المفهوم ،اذ يتحدد مفهوم الاقامة ، بمفهوم القطر الاقتصادي ، الذي يتألف من المحيط الجغرافي الوطني ، مضافا اليه مقرات السفارات والقنصليات ، والممثليات الجزائرية بالخارج ، بما فيها موظفيها ،والمياه الاقليمية والسفن ، وبواخر الصيد ،كما يعتبر السواح الجزائريون بالخارج أيضا مقيمين ، ويتضمن مفهوم غير مقيم ، السواح الأجانب بالجزائر ، والمتعاونين المتقيمين بالجزائر ،والعمال الأجانب ،وكذلك الأعوان الأخرى ،كالممثلين الدبلوماسيين الأجانب بالجزائر ،والادارات الأجنبية الأخرى ،بما فيها الدولية[1].

وتعتبر بعض التشريعات، أن هذا المفهوم يبقى غير كافي ،بالنسبة لبعض التحاليل في المجال الكلي ، وللتقليص من عدم صلاحيته ، ترى أنه يجب تحديد ،المدة الزمنية التي تدخل العائلة أو العون ضمن صنف المقيم ، وغير المقيم ، وذلك ما نجده، في النظام الفرنسي مثلا ،"إذ أن المقيمين من الوجهة الاقتصادية ، هم الأشخاص ذوي الجنسية الفرنسية القاطنين في فرنسا ، أو في الخارج ،منذ أقل من سنتين ،والأشخاص الأجانب الجنسية القاطنين بفرنسا منذ أكثر من سنتين (باستثناء الموظفين الأجانب)، ويدخل ضمن المقيمين أيضا الأشخاص المعنويين الذين لهم مؤسسات بفرنسا ،باستثناء الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين .

أما غير المقيمين فهم الأشخاص الطبيعيين والمعنويين ، غير الموصوفين أعلاه ، وهم يشكلون الخارج[2]".

---

1 ـ أنظر: MOURAD LABIDI. COMPTABILITE NATIONALE. OPU . 1982. P:60

2ـ أنظر: B. BERNIER . Y. SIMON . Initiation à la macrO_ economie . Manuel concret de 1°cycle 2° Edition . DUNOD . P: 60

المبحث الثاني : مبادئ تسجيل قيم عناصر ميزان العمليات الجارية :

العملية الأساسية الثانية، في اعداد ميزان العمليات الجارية ، بعد جمع المعلومات وتصنيفها وترتيبها ، للفترة محل البناء ، هي عملية تسجيل القيم ، ولتوضيح هذه العملية ، نحاول في هذا المبحث ، ابراز مبدأ التسجيل أولا ، ثم بعد ذلك تقنية التسجيل .

أولا : مبدأ التسجيل : يتألف ميزان العمليات الجارية ،كما سبقت الاشارة من جانبين رئيسيين ، يبينان طبيعة حركات ، العمليات التي تجرى اذ أن طريقة التسجيل به ، انما هي طبق الأصل لنظرية القيد المزدوج المعروفة في مسك الدفاتر المحاسبية ، فكل عملية بميزان العمليات الجارية تكون إما دائنة أو مدينة .

I ـ الجانب الدائن : وهو جانب ايجابي ،تدرج تحته كافة العمليات التي تحصل الدولة من خلالها ، على ايرادات من بقية دول العالم ، أو المؤسسات الأجنبية الأخرى ، ومصدر هذه الايرادات طبعا هو الصادرات من السلع والخدمات المتنوعة ،التي يؤديها الأشخاص الطبيعيين ،أو الاعتباريين بالدولة ، لغير المقيمين كيفما كانوا .

II ـ الجانب المدين : وهو جانب سلبي ، تسجل فيه كل العمليات التي تؤدي الدولة بموجبها مدفوعات لغير المقيمين ،كيفما كانت طبيعتهم وذلك نتيجة الواردات من السلع و الخدمات المختلفة ،التي يتلقاها الأشخاص المقيمون بالدولة من غير المقيمين بها .

ان طريقة القيد المزدوج هذه ، كما هي معروفة في القواعد المحاسبية تؤدي في آخر الأمر ، الى تعادل الجانب الدائن مع الجانب المدين ، وذلك نتيجة قيمة رصيد الميزان ، التي تسجل في الجانب الدائن ، أو في الجانب المدين ، حسب طبيعة النتيجة ، و المثال التالي يوضح ذلك :ـ

ميزان العمليات الجارية للدولة ...

الوحدة : مليون وحدة نقدية .

جدول رقم : 4

اسم المستفيد	دائن	مدين
سلع	24579	25711
نقل	461	2590
تأمينات	58	206
سفر	881	695
عوائد رأس المال	31	1789
عوائد العمل	1020	348
عوائد الملكية الثقافية	24	2347
خدمات مختلفة ، بما فيها الأشغال الكبرى	171	3286
الحكومة الجزائرية	356	390
حكومات الدول الأجنبية	93	15
مجموع السلع والخدمات	27634	37375
تحويلات القطاع الخاص	174	35
تحويلات القطاع العام	1	25
مجموع التحويلات	175	60
مجموع السلع والخدمات والتحويلات	27809	37435
رصيد العمليات الجارية - مدين	9626	
المجموع	37435	37435

المصدر : بتصرف 182 P.1982 MOURAD LABIDI . COMPTABILITE NATIONALE O/P/U

يسجل الرصيد ، إذا كان مقدار الدائنية أكبر من مقدار المديونية ، بالجانب المدين ، ليدل على تحقيق فائض في ميزان العمليات الجارية ، والعكس صحيح كما في المثال الوارد في الجدول أعلاه ، فإن رصيد الميزان ، سجل في الجانب الدائن ، ليدل على وجود عجز يقدر بـ 9626م . وحدة نقدية إذ كما هو واضح ، فإن المدفوعات الخارجة ، أكبر من التدفقات الداخلة وسجلت القيمة المدينة للرصيد في الجانب الدائن ، ليبقى جانبي الميزان متوازنين محاسبيا .

ثانيا : تسجيل القيم : عملية تسجيل القيم بميزان العمليات الجارية تتم وفق قاعدة القيد المزدوج ، اذ ان العملية تسجل عموما ،كدائنة اذا كانت تؤدى الى الحصول على مدفوعات من الاجانب ، وكمدينة اذا كانت تؤدى الى مدفوعات الى الاجانب.

أ ـ تسجيل قيم السلع: ان قيمة الصادرات من السلع تسجل في الجانب الدائن من الميزان في بند الصادرات السلعية ،كما تسجل الواردات من السلع في الجانب المدين من الميزان تحت نفس البند .

II ـ تسجيل قيم الخدمات : لا يختلف تسجيل الخدمات عن تسجيل السلع من حيث المبدأ ، فنفقات المقيمين على المرافق السياحية في الخارج ، مثلا تسجل في الجانب المدين في بند الخدمات (السفر) ، باعتبارها تؤدى الى مدفوعات الى الاجانب ، على عكس نفقات الاجانب على مرافق السياحة في القطر الاقتصادى ، فانها تؤدى الى مدفوعات الى القطر ، لذا فانها تسجل في الجانب الدائن ، ونفس الشئ بالنسبة لنفقات النقل و التامينات ... الخ .

III ـ تسجيل قيم التحويلات وحيدة الجانب : اذا كانت هذه التحويلات ، عبارة عن هبات أو معونات سلعية مقدمة للاجانب ، فانها تقيد في الجانب الدائن ، في بند الصادرات السلعية ، وفي الجانب المدين وبنفس القيمة في بند المدفوعات التحويلية ، والعكس صحيح ، اذا كانت هذه الهبات أو المعونات مقدمة من طرف الاجانب الى المقيمين ، أما اذا كانت نقدية مقدمة الى الاجانب فانها تسجل دائنة في الالتزامات السائلة للحائزين الاجانب في ميزان المدفوعات ، ومدينة بنفس القيمة في بند مدفوعات تحويلية[1] .

أما بالنسبة لتحويلات العمال ، فان تحويلات العمال الاجانب بالقطر الاقتصادى الى خارج القطر ، فانها تسجل في الجانب المدين ، في بند المدفوعات التحويلية الخاصة بميزان العمليات الجارية ،باعتبارها تؤدى الى مدفوعات الى الاجانب ، أما تحويلات العمال المقيمين من قطر المهجر الى القطر الاقتصادى ، فانها تسجل في الجانب الدائن تحت بند مدفوعات تحويلية خاصة .

1ـ انظر : الاقتصاد الدولي ، (سلسلة ملخصات شوم) . دومينيك سالفادور . دار ماكجروهيل للنشر 1984 ، ص: 138 .

عملية إحصاء عناصر ميزان العمليات الجارية ، كغيرها من عمليات الاحصاء قد لا تخلو من بعض الأخطاء ، التي قد تعود الى طبيعة العمليات نفسها ، إذ أنها كثيرة التشعب والتعقد ، أو الى طبيعة الأجهزة القائمة على عملية جمع المعلومات الإحصائية ، في هذا المبحث نحاول إبراز أهم المشاكل التي قد تصادف القائم على إعداد ميزان العمليات الجارية ، وذلك بعد التعرف على أهم الأجهزة القائمة بعملية جمع المعلومات والقنوات المؤدية الى مديرية موازين المدفوعات ، بالبنك المركزي ، وذلك لغرض السعي المتواصل للتخفيف منها ، في سبيل الحصول على معلومات دقيقة ، يمكن إعتمادها ، بدرجة عالية من الثقة .

أولا : أجهزة جمع بيانات المعاملات مع الخارج : أهم جهاز لجمع البيانات الاحصائية ، الخاصة بموازين العمليات هو جهاز الجمارك ، ثم جهاز البنك المركزي ، الذي يقوم بإعداد موازين العمليات الجارية ضمن ميزان المدفوعات السنوي .

I ـ الجمارك : وهي من الهيئات الهامة في وزارة الاقتصاد[1] ، لها مديرية عامة على المستوى المركزي ، هي المديرية العامة للجمارك ، و 34 مصلحة جمركية على المستوى الولائي ، و82 مكتبا على مستوى كافة القطر تنقسم الى[2] :

ـ مكاتب ذات اختصاص عام ، حيث يتم تصريح البضائع تحت كل الأنظمة الجمركية .

ـ مكاتب ذات إختصاص محدد وهي مفتوحة للصادرات والواردات ، التي تنحصر في السياحة الدولية ، الملاحة الوطنية ، والتجارة الحدودية .

ـ مكاتب مختصة يتم فيها التصريح تحت كل الأنظمة الجمركية ، بضائع معينة فقط .

ـ وهناك 164 فرقة جمركية مخصصة للمراقبة ، و13 مراصد متعددة ومراصد مراقبة .

* (1) ـ كانت تسمى قبل الأسبوع الثاني من سبتمبر 1989 ، بوزارة المالية .
* (2) ـ المرجع : مطبوعات اشهارية : تعرفوا على الجمارك ، المديرية العامة للجمارك . مارس 1988 .

ومن المديريات التي تهتم بالاحصائيات هي المديرية الفرعية لمعالجة المعطيات ، والمديرية الفرعية للدراسات العامة والتخطيط ، أين تصب جميع المعطيات ، حيث تتم معالجتها ضمن مجموعات :

- احصاء التجارة الخارجية .
- احصاء السياحة والتأمينات .
- احصاء التموينات ، الهبات ، تحويلات العمال .

II — البنك المركزي الجزائري : تأسس بموجب القانون رقم 62 — 144 بتاريخ 1962.12.13 ، وهو المجسد لإرادة الدولة ، للاستيلاء الفعلي على السلطات النقدية ، وذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي ، فبالإضافة للوظائف التقليدية له فإنه :-" الرقيب ، على التحويل الخارجي ، وإعداد القوانين المتعلقة بذلك والسهر على تطبيقها ، منح إجازات التصدير والإستيراد ، مطالبة البنوك بالمعلومات ، والاحصاءات ، الرقابة على سوق المعادن الذهبية ، شراء وبيع العملات الأجنبية ، تحويلات الأفراد للسفر أو العلاج أو الحج ، والاشتراك في الصحف ... الخ . كما أنه المسؤول عن ميزان المدفوعات" (1) .

وللبنك المركزي هيئة قائمة هي التي تقوم بجمع المعلومات الاحصائية ، المتعلقة بالمعاملات الخارجية ، من البنوك المختلفة ، والمديرية العامة للجمارك ... والقيام بإعداد ميزان المدفوعات الدولية ، الذي هو من إحتكار مصلحة ميزان المدفوعات لدى البنك المركزي الجزائري .

والجدير بالذكر ، أن المديرية العامة للجمارك تقوم سنويا بإعداد الجزء الأول من ميزان العمليات الجارية ، وهو الميزان السلعي .

---

* (1) — انظر : محاضرات في اقتصاد البنوك . شاكر القزويني — ديوان المطبوعات الجامعية . 1989 . صفحة : 58 .

ثانيا : أخطاء جمع المعلومات الإحصائية : في عمليات الإحصاء عموما هناك العديد من الأخطاء يمكن أن ترتكب ، ويصنف الإحصائيون الأخطاء الإحصائية كما يلي :-

I ـ أخطاء التصريح : وهي على نوعين :

1 ـ أخطاء متعمدة : وهي الأخطاء التي يرتكبها المستجوب عمدا بالإدلاء بمعلومات خاطئة ، قد تكون نتيجة لأحد الأسباب التالية :

أ * عدم الوعي واللامبالاة التي يتصف بها بعض المستجوبين .

ب * الخوف من المسؤوليات التي قد تترتب على الاجابة الصحيحة ، مما يدفع المستجوب للإجابة بشكل مغلوط .

ج * شخصية المستجوب التي قد تكون إما مضحكة أو مخيفة . . . ، مما يدفع المستجوب للاستهتار أو الخوف ، وبالتالي الإدلاء بمعلومات خاطئة .

د * الخوف من بعض الأوهام المنتشرة في المجتمع كالحسد والعين .

2 ـ أخطاء غير متعمدة : وتكون دون قصد للأسباب التالية :

أ * عدم فهم السؤال المطروح فهما صحيحا .

ب * سوء تصميم الاستمارة وعدم وضوح الطباعة والكتابة .

ج * عدم مناسبة وقت الاستفتاء ، مما يؤدي الى إرهاق أو إزعاج ، أو السرعة في إجابة المستجوب .

د * عدم المعرفة الدقيقة للقيمة الإحصائية ، مما يجعل المستجوب يدلي برقم تقريبي ، قد يكون خاطئا .

II ـ أخطاء التسجيل : وهي الأخطاء التي يرتكبها المستجوب ، عند تسجيله للمعلومات ، كأن يخطيء في تسجيل الرقم ، أو تسجيل الرقم في حقل مخصص للاجابة حول معلومة أخرى .

III ـ أخطاء السهو : وهي الأخطاء التي يرتكبها المستجوبون ، كأن ينسى المستجوب طرح أحد الأسئلة ، أو ينسى تسجيل أحد الاجابات على بعض الأسئلة المطروحة .

ثالثا : طبيعة أخطاء جمع معلومات ميزان العمليات الجارية :

من العرض السابق يمكن تصنيف أخطاء جمع المعلومات الاحصائية المتعلقة بميزان العمليات الجارية وفق مايلي :

I — أخطاء التصريح : وترتكب عند « الأخطاء » خاصة عند نقاط العبور حيث وجود أعوان التفتيش والتسجيل الجمركي ، فقد ترتكب أخطاء متعمدة وذلك ، بعدم التصريح بكل ما يتم إستيراده أو تصديره ، خوفا من المسؤوليات التي قد تترتب على ذلك ، أو نتيجة لشخصية العون الجمركي ، التي قد تكون ضعيفة ، نتيجة التهجم وعدم الاستقبال اللائق .

كما قد ترتكب أخطاء غير متعمدة ، أهمها نتيجة لعدم وضوح الكتابة في الفواتير ، أو نتيجة لكتابة الفواتير بلغة لا يفهمها العون الجمركي ، أو نتيجة لعدم وجود فواتير ، مما يجعل الجمركي يلجأ إلى التقدير الجزافي للسلع .

II — أخطاء التسجيل والسهو : وهي عموما مستبعدة الحدوث ، وإن وجدت فهي لا تتعدى نسبة ضعيفة من مجموع الأخطاء الممكن إرتكابها .

III — مشاكل أخرى في جمع المعلومات الاحصائية لميزان العمليات الجارية :

هناك عدد من المشاكل الأخرى التي يمكن أن تصادف في الاحصائيات الأولية ومنها :

1 — التلف : نقصد به فساد بعض المواد ذات الحساسية .

2 — الترانزيت : وهو عملية الاستيراد أو التصدير ، بالمرور بدولة ثالثة بحيث تجرى بها ، عملية إعادة شحن المنتوج أو اتمامه . . .

3 — عدم اظهار الفواتير .

4 — التهرب بسبب عبور الحدود .

5 — تهاون الأعوان في تقييم المستوردات شفقة على المستوردين ، من الرسوم المرتفعة .

6 — تغيرات معدلات الصرف .

7 — عدم التصريح بالعملات .

8 — المتاجرة بالتذاكر ، والأوراق المالية .

9 — المتاجرة بالطرود البريدية .

هذا ما يمكن حصره من مشاكل في تحديد قيم المعاملات مع الخارج ، ويبدو أنها عديدة ، إلا أن الاستخدام الأمثل ، للموارد البشرية المكلفة ، بحصر العملية ، والاستخدام الأمثل لكفاءاتها ، وكذلك ، تطوير وسائل المراقبة والتسجيل من شأنه ، أن يخفف من هذه المشاكل .

خلاصة الفصل : من خلال هذا الفصل ، حاولنا فك الغشاوة ، وإظهار ميكانيزمات تسجيل القيم ضمن الجدول ، ومشاكل ذلك ، وذلك عبر ثلاث مباحث ، الأول تمهيدي ، تمت من خلاله محاولة تحديد مفهوم عدد من المصطلحات الأكثر استخداما بهذا الخصوص ، كالصادرات والواردات ، وحدود تقييم المبادلات ، وقد تم تحديد بهذا الخصوص ثلاث طرق لتسجيل كلا من الصادرات والواردات وهي على التوالي : ت.ف.سنا ف.و.ب ـ تسنا ت.ج.سنا . كما تم تحديد مفهومي الإقامة وعدم الإقامة ، ليفيد ذلك في معرفة كيفية تسجيل القيم ، كما تعرضنا ضمن المبحث الثاني ، إلى مبدأ التسجيل ، وفق قاعدة القيد المزدوج ، لكل نوع من المعاملات ، بالنسبة للسلع ، أو الخدمات أو التحويلات وحيدة الجانب . أما في المبحث الثالث ، فقد تعرضنا لبعض مشاكل إحصاء عناصر ميزان العمليات الجارية ولأجل الإلمام بذلك ، تم التعرض إلى أجهزة جمع بيانات المعاملات مع الخارج ، كما تم تحديد الأخطاء التي يمكن أن ترتكب عند عملية إحصاء وتسجيل قيم المعاملات مع الخارج ، وكيفية العمل على تفاديها .

الفصل الثالث : ميزان العمليات الجارية

وعناصر الاقتصاد الكلي

مقدمة الفصل :

في هذا الفصل نحاول اظهار أهمية عناصر ميزان العمليات الجارية، وانعكاسات تغيراتها على بعض المجاميع الكلية الرئيسية، سواء من جانب الانفاق أو من جانب الدخل، كما نحاول اظهار على وجه الخصوص، التأثيرات الآنية، لكل من الصادرات والواردات على الدخل التوازني، وكذا تحديد طبيعة دالة الواردات، وذلك قبيل أن نشير بإيجاز شديد، الى التحليل الفرعي، وأثر كل من الصادرات والواردات على تطور الفروع الاقتصادية.

وسيتم التطرق لكل ذلك من خلال المباحث التالية :-

المبحث الأول : الانعكاسات الكلية لقطاع الخارج على المجاميع الوطنية.

المبحث الثاني : آثار الصادرات والواردات على الدخل والناتج.

المبحث الثالث : تحليل عنصري الميزان التجاري على مستوى الفروع الاقتصادية.

ان التطرق النظري لكل هذه العناصر من شأنه أن يساعد على توضيح الرؤية أثناء عملية التحليل العملي، وكذلك يساعد على اظهار الدور الكبير الذي يلعبه قطاع الخارج في حفظ التوازن الاقتصادي أو الاخلال به.

المبحث الأول : الانعكاسات الكمية لقطاع الخارج على المجاميع المحاسبية الوطنية .

أولا : أهمية قطاع الخارج في النشاطات الاقتصادية : لقطاع الخارج ، كما سبقت الاشارة ، أهمية بالغة ، في إقتصاديات الدول ، فقد يكون عاملا رئيسيا في تنميتها ، كما قد يكون عامل افقار لبعضها الآخر ، اذ له تأثيرا مباشرا على مختلف الأنشطة الاقتصادية ، من انتاج ، وتداول ، وتوزيع ، واستهلاك ، واستثمار ... وبالتالي تأثيرا على مختلف الأسواق ، كسوق السلع والخدمات (الاستهلاك) ، وسوق العمالة ، والسوق المالية (الاستثمار) ... أي له تأثيرا على مختلف الأعوان الاقتصادية الأخرى .

* ولعل المخطط الموالي (صفحة ٥٠٠) يظهر ذلك ، إذ ، إلى الخارج تصدر المنتجات المحلية ، من سلع وخدمات ، فتتاح للدولة مقابل ذلك ، أرصدة من العملات الأجنبية الأكثر تداولا في الأسواق العالمية ، مما يتيح لها امكانيات الحصول على منتجات تفتقر إليها ، سواء في سوق الاستهلاك النهائي أو في سوق الاستهلاك الوسيط ، كما تتاح لها أيضا امكانيات تطوير النشاطات المنتجة ، سواء بتوسيع الاستثمارات فيها عموديا أو افقيا ، أو كليهما معا . ولعل ما يدعم ذلك أيضا ، ما يدوله مفهومها في السداد الأخرى ، من عملات صعبة ، أو ما يدخلوه الى البلد من سلع انتاجية .

* ويظهر هكذا بأن الدولة تقوم بعمليتين تجاه الخارج :

- العملية الأولى : هي تصدير ما يمكن التنازل عليه من سوق الاستهلاك الوطني .

- العملية الثانية : هي إستيراد ، ما هو ضروري ، لسوق الاستهلاك الوطني ، ولتنمية القدرات الانتاجية الوطنية ، وذلك لقاء ما تحصل عليه من عملات أجنبية ، مقابل صادراتها ، ومن مختلف المصادر الأخرى ، كتحويلات العمال والمساعدات ... الخ

إن زيادة قيمة الواردات على قيمة الصادرات ، تعني أن هناك استنزافا لأرصدة العملات الصعبة ، تحت تصرف الدولة ، ولوسائل الدفع الخارجية عامة ، تحت رهن اشارتها .

ان قطاع الفخار يؤثر تأثيرا مباشرا على :-

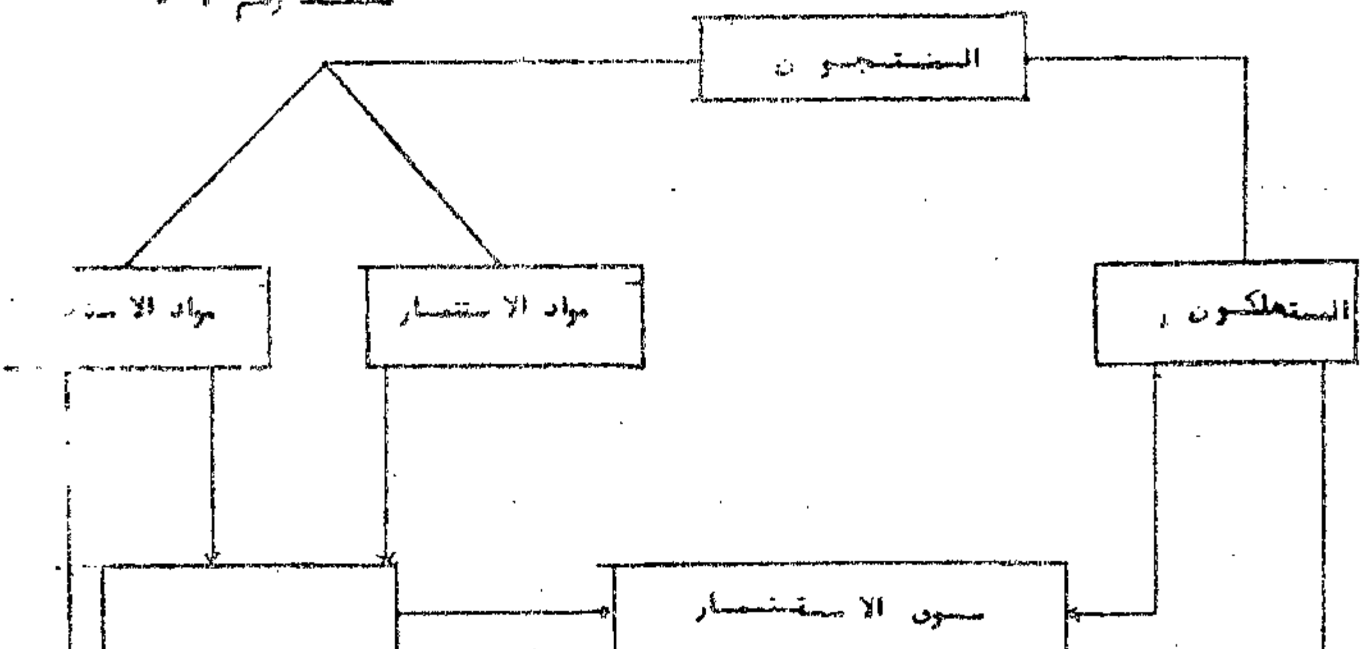
- سوق مواد الاستهلاك
- سوق مواد الاستثمار
- سوق النقد والمال

وحيث أن نشاطات مختلف الأسواق الاقتصادية ، التي تنشط هذه الأسواق تنعكس في مختلف المجاميع الاقتصادية ، من وجهتي نظر الانتاج والاستخدام ، فالمرتبطين كما أشرنا ، بدرجة أو بأخرى بالفخار ، فإن ترشيد سياسات تنمية تلك المجاميع ، سواء من وجهة نظر الانتاج أو الاستخدام ، يجب أن تأخذ في الحسبان ، الحسابات الخارجية الجارية للوطن .

مخطط يوضح أهمية علاقات قطاع الفخار

مع مختلف العناصر الاقتصادية .

مخطط رقم (3)



ثانيا : ميزان العمليات الجارية كطرف في المجاميع الكلية حسب ن ح ا ج [1] .

نستعرض تحت هذا العنوان أهم المجاميع الاقتصادية الكلية ، حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية ، والتي تتأثر ببعض عناصر ميزان العمليات الجارية ، وذلك بغية توظيفها ، في التحليل واستخلاص مدى أهمية أطراف الميزان فيها ، وذلك خلال القسم الثاني من هذا البحث .

I – مجاميع الانتاج : وما يهمنا في هذه المجاميع هو الانتاج الكلي الاجمالي ، الانتاج الداخلي الاجمالي ، والناتج الداخلي الاجمالي .

1 – الانتاج الكلي الاجمالي (أ.انتاج) : وهو عبارة عن مجموع الانتاجات الاجمالية للفروع الاقتصادية ، وهو يسمى أيضا الانتاج الاجتماعي الاجمالي ، ويحسب بسعر السوق ، وفق المعادلة التالية [2] :

الانتاج الكلي الاجمالي = مجموع انتاجيات الفروع الاقتصادية + الحقوق والرسوم المدفوعة على الواردات + الرسم الوحيد الاجمالي على الانتاج .

(1.3)

مع الاشارة الى أن الانتاج الاجمالي للفرع هو مجموع الانتاجيات الاجمالية للمؤسسات التي تنتمي لذلك الفرع .

غير أنه يمكن إعطاء الانتاج الكلي الاجمالي حسب استخداماته – وهو الأمر الأكثر أهمية – كما في المعادلة التالية :

الانتاج الكلي الاجمالي = الاستهلاكات الانتاجية + الاستهلاكات النهائية + التراكم الاجمالي للأصول الثابتة + تغير المخزونات + الصادرات – الواردات .

(2.3)

---

1 : نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية . S.C.E.A.

2 : MOURAD LABIDI COMPTABILITE NATIONALE

O.P.U. 1982 . P : 66.

وبالرموز اللاتينية يكتب :-

$$P.T.B = CP + CF + ABFF + S + E - M.$$

3.3

من التعريف والمعادلتين ، يظهر جليا ، أن الانتاج الكلي الاجمالي ، يفسر مجموع السلع المبدأ ثرة في الاقتصاد ، وحسب المعادلة الأخيرة ، فان لعنصري الميزان التجاري تأثيرا مباشرا على قيمة الانتاج الكلي الاجمالي ، اذ تؤثر عليه الواردات تأثيرا سلبيا ، بينما تؤثر عليه الصادرات تأثيرا ايجابيا ، فهو اذن يتأثر بصافي الميزان ، فاذا كانت الصادرات أكبر من الواردات ، فان ذلك من شأنه أن يظهر الأثر الايجابي على إ.ك.إ ، بينما اذا كانت الصادرات أقل من الواردات ، فان لذلك تأثيرا سلبيا عليه ، ويكون الميزان التجاري عديم الأثر عليه اذا كانت قيمة الصادرات تساوي قيمة الواردات .

2 - الانتاج الداخلي الاجمالي ، (إ.د.إ) : وهو عبارة عن مجموع السلع والخدمات المستخدمة نهائيا ، والتي هي الا عبارة عن مجموع القيم المضافة لفروع الانتاج بسعر السوق [1] ويعبر عنها بالمعادلة التالية :-

الانتاج الداخلي الاجمالي = الاستهلاك النهائي + التراكم الاجمالي للأصول الثابتة + تغير المخزونات + الصدرات - الواردات

4.3

وبالرموز اللاتينية ، يكتب :-

$$P.I.B = CF + A.B.F.F + \Delta S + E - M.$$

5.3

ان إ.د.إ ، يقيس القيم الجديدة المنتجة في البلد ، والمستخدمة في الاقتصاد الوطني وتظهر الصادرات بأنها من مستخدمات القيم المنتجة ، كما أن قيمة الواردات تعد يا ، تسلب من قيمته ، وهو من المجاميع الأكثر استخداما في عمليات التحليل الشامل اذا لم تتوافر احصائيات الناتج الداخلي الاجمالي .

3 - الناتج الداخلي الاجمالي (ن.د.إ) : ويعرف حسب نظام الحسابات الوطنية ، بانه عبارة عن إ.د.إ مضافا اليه القيم المضافة لفروع الشؤون العقارية ، والمؤسسات المالية والادارات العمومية ومنقوصا منه مشتريات الخدمات السوقية غير المنتجة التي تقوم بها فروع الانتاج كالايجار و الخدمات المالية (تأمينات وعمليات مالية) و التعديلات من أجل الخدمات البنكية المقدرة [2] .

---

1 ، 2 : د. القاسم قادة ، د. عمر صخري ، نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية ، تقييم نقدي ، مركز الابحاث في الاقتصاد التطبيقي ، من أجل التنمية ، 1987 ، القسم العربي ص 28.

ان استعراض مجاميع الانتاج هذه ، من جانب الاستخدام يسمح لنا بإظهار التأثير المباشر لكل من الصادرات والواردات عليها ، اذ تسمح بما تحتله من الأهمية النسبية لقيم الصادرات ، وكذلك السلبية النسبية لقيم الواردات اتجاه تلك المجاميع ، و ذلك ضمن القسم الثاني من بحثنا .

II - مجاميع المداخيل : و هي تمثل الجانب الآخر للانتاج ، اذ انه حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية فإن المداخيل لا تنشأ الاّ في فروع الانتاج .[1]

وما يهمنا أكثر من المداخيل ، الدخل الداخلي ، الدخل الوطني ، الدخل الصافي الوطني ، الدخل الوطني المتاح ، وذلك لانعكاس أهم المعاملات الجارية مع الخارج ضمنها .

1 - الدخل الداخلي (د - داخ) : هو عبارة عن القيم الجديدة التي تنشأ في الفروع الانتاجية للاقتصاد ، فهو عبارة عن الانتاج الداخلي الصافي بسعر السوق ، أي :-

الدخل الداخلي (د . داخ) = ا.د.خ - اهتلاك الأصول الثابتة

6.3

أي :

R.I = P.I.B - C.F.F

7.3

واعتمادا على المعادلة رقم 4.3 ، فانه يمكن كتابة الدخل الداخلي ، وفق المعادلة التالية :-

الدخل الداخلي (د - داخ) = الاستهلاك النهائي + التراكم الاجمالي للأصول الثابتة + تغير المخزونات + الصادرات - الواردات - اهتلاك الأصول الثابتة .

8.3

وبالرموز اللاتينية يكتب :

R I = C.F + ABFF + S + E - M - CFF

9.3

1 - انظر : MOURAD LABIDI. COMPTABILITE NATIONALE O.P.U 1984 P: 95 .

2 - انظر : اطلاء موكدلك ، ولاء افاسم قادة ، د . عمر صخري . نظم الحسابات الاقتصادية الجزائرية . تقديم نقدي . مركز الابحاث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية . 1987 . القسم الفرنسي . ص 39

2 ـ الدخل الوطني (د ـ ون) : ويظهر كل المداخيل الجزئية بما فيها المحولة من الخارج ، و يعطى بالمعادلة التالية [1] :ـ

الدخل الوطني = الدخل الداخلي ـ رصيد تعويضات الأجراء المتأتية من الخارج ـ رصيد دخل الملكية و المؤسسة المتأتي من الخارج .

10 ـ 3

بتعويض الدخل الداخلي ، حسب المعادلة رقم : 3 ـ 8 نجد :

الدخل الوطني = الاستهلاك النهائي ـ تراكم الأصول الثابتة + تغير المخزونات + الصادرات ـ الواردات ـ اهتلاك الأصول الثابتة ـ رصيد تعويض الأجراء المتأتي من الخارج ـ رصيد دخل الملكية و المؤسسة من الخارج .

. 11 . 3

بالصيغة اللاتينية تكتب :

.. =C.F+ABFF+ΔS+E [illegible]

12 ـ 3

3 ـ الدخل الوطني المتاح : وهو عبارة عن الدخل الوطني مضافا اليه رصيد التحويلات الجارية الأخرى المتأتية من الخارج .

4 ـ الدخل النقدي الوطني : ويعطى بالمعادلة التالية [2] :ـ

الدخل النقدي الوطني = الناتج الداخلي الصافي بسعر السوق ـ رصيد التعويضات المتأتية من الخارج ـ رصيد دخل الملكية أو المؤسسة المتأتي من الخارج .

13 ـ 3

ويتم حساب الدخل النقدي الوطني المتاح ، باضافة ، رصيد التحويلات الجارية الأخرى المتأتية من الخارج ، الى الدخل النقدي الوطني .

من خلال استعراض مجاميع الانتاج ومجاميع المداخيل ، يظهر في كل مرة أن قطاع الخارج ، يؤثر في كل مجمع لكونه حدا من الحدود الأساسية التي يتكون منها ، و هذا ما يفيدنا في امكانية معرفة الأهمية النسبية لعناصر الخارج في تلك المجمعات ، وبالتالي معرفة مدى تأثيرها على عملية التنمية ، وذلك من خلال النسب ، التي سنستشفها من هذه المجاميع والتي يتم عرضها في الفصل الموالي .

1 ، 2 : انظر: اقاسم قادة ، ع . بخري . نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية . تقييم نقدي . مركز بحوث الاقتصاد التطبيقي للتنمية . ص 38

المبحث الثاني : آثار الصادرات و الواردات على الدخل و الناتج .

إن تصدير السلع والخدمات المحلية ، يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلع والخدمات ، كما أنّ إستيرادها من خارج المحيط الاقتصادي ، يؤدي إلى تخفيض الطلب عليها و من ثم فان للصادرات والواردات تأثيرا مباشرا على مستويات الانتاج ، و بالتالي على مستويات المداخيل .

كيف تمارس كلا من الصادرات والواردات آثارهما على المداخيل ؟ و كيف يؤثر ذلك على مستوى التوازن ؟ ، و كيف تتحدد العلاقة بين كل من الصادرات و الدخل و الواردات و الدخل ؟

ذلك هو أهم ما يجيب عنه هذا المبحث ، إعتمادا على بعض مبادئ التحليل الكنزي .

أولا : المبادلات الخارجية و التوازن الاقتصادي :

أ - مفهوم التوازن : لادراك معنى التوازن الإقتصادي ، نعطي المثال التالي :-

نفترض إقتصادا يتكون من قطاعين فقط ، القطاع الأول هو قطاع المؤسسات ، القطاع الثاني ، هو قطاع العائلات ، بافتراض انّ قطاع المؤسسات هو القطاع الانتاجي الوحيد للسلع والخدمات ، و انّ عملية الانتاج تتم عن طريق تأجير عوامل الانتاج (الأرض ، العمل ، رأس المال) التي يملكها القطاع العائلي ، و بافتراض كذلك انّ القطاع العائلي ، هو القطاع الوحيد الذي يشتري السلع و الخدمات .

تحت هذه الافتراضات ، نقول انّ هذا الاقتصاد في حالة توازن فيما إذا إستخدم القطاع العائلي ، كل مداخيله النقدية الحاصلة لديه ، من جراء بيع عوامل الانتاج ، لقطاع المؤسسات ، لشراء كل ما أنتجه قطاع المؤسسات ، خلال نفس الفترة .

أي أن الاقتصاد ، يكون في حالة توازن ، اذا تحققت العلاقتان التاليتان : –

قيمة الانتاج = الدخل النقدي
ايرادات المؤسسات = الانفاق الكلي

14.3

و يقاس على ذلك اقتصاد يتكون من كل العناصر الأساسية و هي الاستهلاك العائلي و الحكومي ، الاستثمار ، الصادرات ، و الواردات . ففي هذه الحالة يتحقق التوازن لما تتحقق المعادلة التالية(1) : –

$$Y = (c + G) + I + E - M. \qquad 15.3$$

حيث أن :
Y = الدخل النقدي .
G = الاستهلاك العائلي .
c = الاستهلاك الحكومي .
I = الاستثمار .
E = الصادرات .
M = الواردات .

وبافتراض أن : $c + G = C$

فان التوازن يتحقق لما :

$$Y = C + I + E - M. \qquad 16.3$$

وبمعنى آخر ، يتحقق التوازن لما يتساوى الدخل النقدي مضافا اليه الواردات ، مع مقدار الانتاج الموجه للاستهلاك والاستثمار و التصديري : –

---

(1) : انظر : النظرية الاقتصادية الكلية ، سلسلة ملخصات شوم ، يوجين ديوليو أ. ديوان المطبوعات الجامعية . الصفحة : 38 وما بعدها .

$$Y + M = C + I + E. \qquad 17.3$$

ويمكن تبسيط فكرة التوازن بإلغاء آثار الصادرات و الواردات من المعادلة الأخيرة أي بجعل : $E = M$ فتصبح المعادلة السابقة كما يلي :-

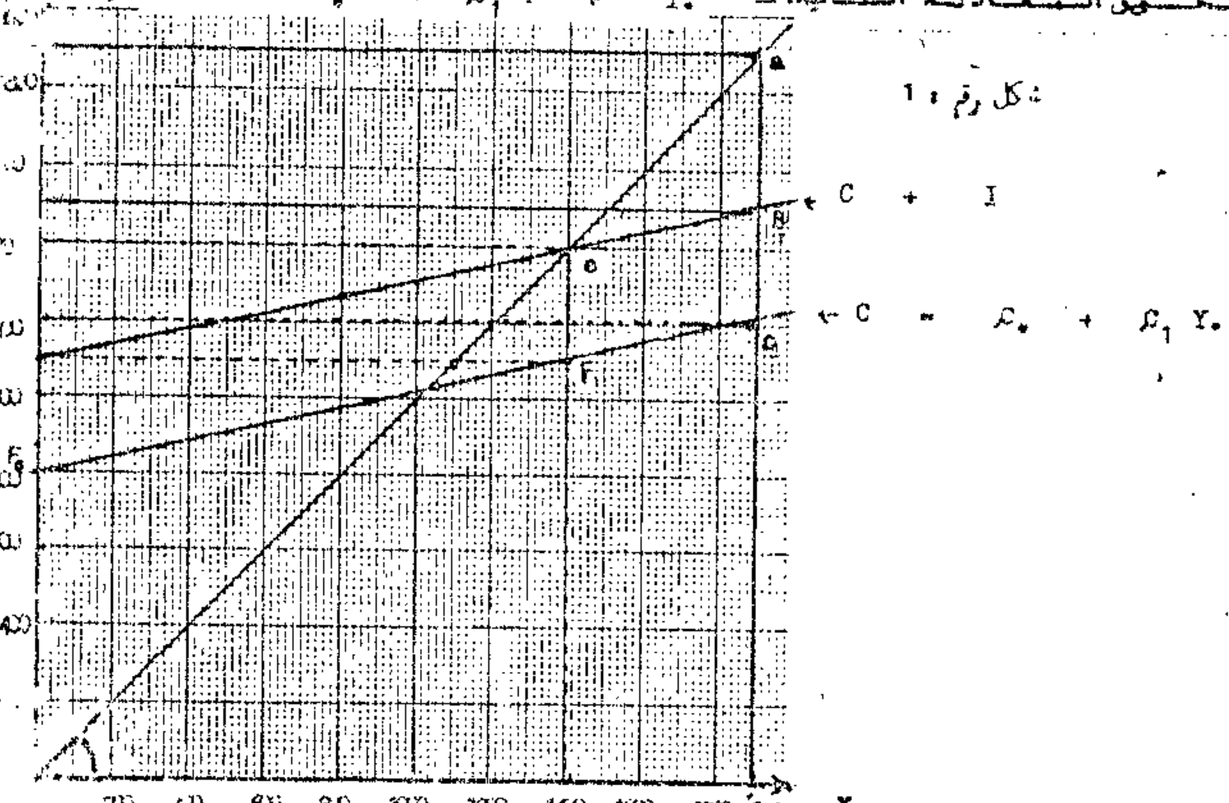
$$Y = C + I. \qquad 18.3$$

حيث يفترض أن : C دالة خطية من الشكل : $C = \mathcal{L}_0 + \mathcal{L}_1 Y.$ 19.3

أي أن قيمة الاستهلاك تتوقف على الدخل ، و يوضح ذلك المنحنى رقم : 1 في الشكل أدناه .

بافتراض أن الطلب على الاستثمار هو 300م د ج ، فإن التوازن يحدث عند تحقيق المعادلة التالية :-

$$Y = \mathcal{L}_0 + \mathcal{L}_1 Y + I. \qquad 20.3$$



و يظهر من الشكل أعلاه أن التوازن يحدث في النقطة : O المقابلة لناتج أو دخل يعادل 1400م د ج ، وعندها يكون مبلغ الاستهلاك المقدر من طرف العائلات و الحكومة هو : 1100م د ج (النقطة F) ، أما مبلغ

الاستثمار المقرر من قبل المؤسسات هو 300 م د ج (ع ٥) ، ان الانتاج البالغ 1400م د ج ، يستجيب كلية لحاجيات الطلب الكلي البالغة 1400م د ج أي (1100 + 300) م د ج ، وهي قيمة تعادل في نفس الوقت 1400م د ج كمداخيل وزعت من قبل المؤسسات لعوامل الإنتاج المقدمة .

و يكون الاقتصاد في حالة عدم توازن عند أية نقطة أخرى ، ففي الحالة مثلا ، الناتج يبلغ 1900م بينما الطلب يبلغ 1500 م د ج أي مجموع الاستهلاك (1200م د ج) و الاستثمار (300م د ج) ، حيث أنه في هذه الحالة لاتستطيع المؤسسات تسويق أكثر من 1500م د ج من انتاجها وهي القيمة التي لايستطيع كل من المستهلكين و المستثمرين أن يدفعوا أكثر منها .

و يحدد التوازن بنفس المبدأ في إقتصاد مفتوح التعامل مع الخارج .

من منظور الحسابات الاقتصادية الجزائرية ، فانه يمكننا استنتاج قياسا على التحليل السابق ، بأن التوازن يحدث عند تحقق المعادلة التالية :

الدخل النقدي الوطني = الناتج الداخلي الصافي (بسعر السوق) + رصيد تعويضات الأجراء الحاصل من الخارج + رصيد دخل الملكية والمؤسسة الحاصل من الخارج .

حيث الدخل النقدي الوطني في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية ، يعادل الدخل الوطني في نظام الحسابات الوطنية ، حيث هذا الأخير ، عبارة عن تعويضات الأجراء ، و المداخيل الصافية للملكية و المؤسسة ، والضرائب المباشرة ، ناقصا الاعانات .

---

(1) : مراد العبيدي . المحاسبة الوطنية . ديوان المطبوعات الجامعية . 1982 نسخة بالفرنسية . ص : 93 ، 96 .

II – الانعكاسات التلقائية للصادرات والواردات على الدخل (الإنفاق)

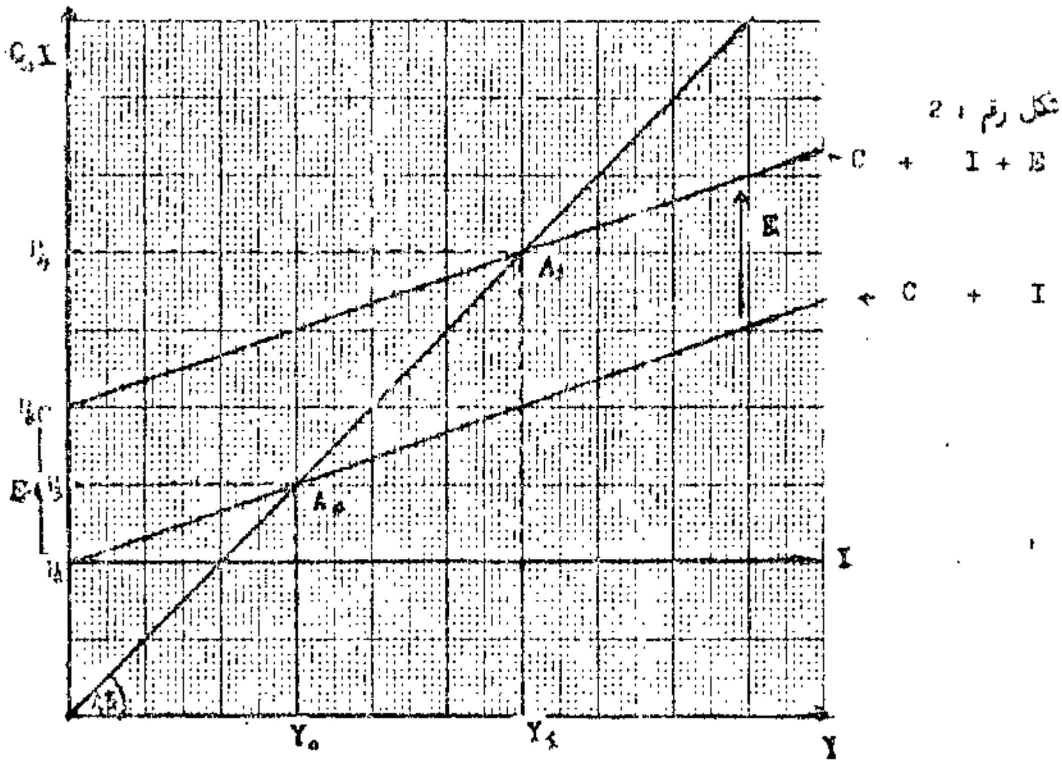
عادة ما يكون الإستهلاك دالة خطية في الدخل تعطى بالصيغة التالية – (انظر : 3.19)

$$C = C_0 + C_1 Y_0$$

حيث : C_0 قيمة ثابتة ، C_1 الميل الحدي للاستهلاك ، فإنه في اقتصاد مغلق أين يتحقق التوازن عند تحقق المعادلة التالية : –

$$Y = C + I \qquad \text{(انظر : 3.18)}$$

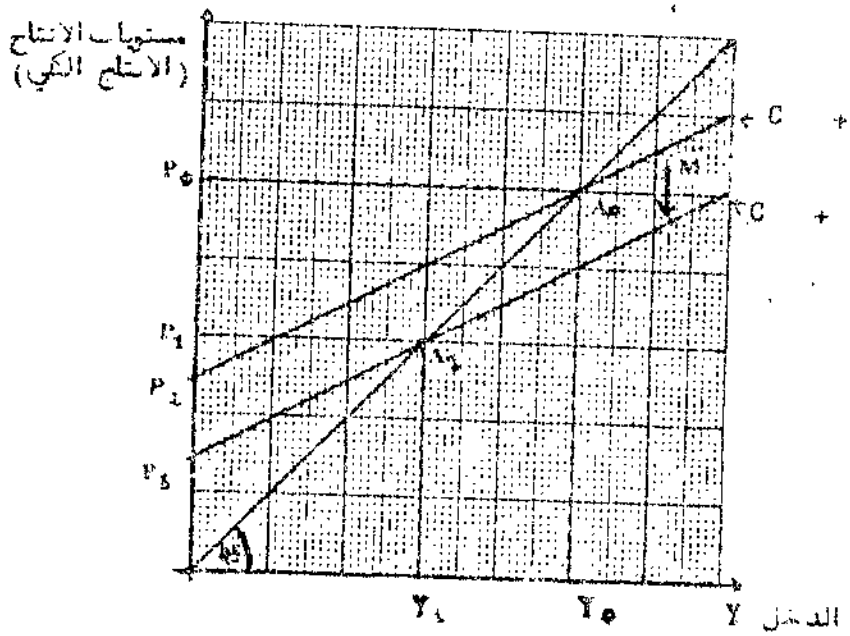
يتحقق التوازن عند النقطة A_0 من الشكل الموالي : –



شكل رقم : 2

بافتراض أنّ نفس الاقتصاد تفتح ، ليصبح يصدر القيمة E ، فإنه نتيجة لذلك يتغير الدخل من Y_0 الى Y_1 ، وهو الدخل التوازني الذي يجب أنّ يساوي مقدار الانفاق P_4 ، لتكون نقطة التوازن الجديدة هي A_1 . الاّ انّه يلاحظ انّ ادخال القيمة E ، أدّى الى زيادة مضاعفة في قيمة الدخل التوازني ، إذ انّ قيمة الصادرات المضافة هي $(P_2 - P_1)$ بينما قيمة زيادة الدخل هي : $(Y_1 - Y_0)$ ، أي أنّ نسبة التغير في الدخل أكبر من نسبة التغير في الإستهلاك .

نفترض أنْ نفس الاقتصاد الأول ، أصبح يستورد القيمة M ، ولا يصدّر شيئاً ، في هذه الحالة ، وكما يظهر من الرسم البياني التوالي فان الدخل التوازني يتأثر سلبياً ، فينخفض من القيمة Y_0 الى القيمة Y_1 ، حيث يحدث التوازن الجديد عند النقطة A_1 ، بعد أنْ كانت النقطة التوازنية هي A_0 .



بمجرد استيراد القيمة M ، حصل انخفاض مضاعف في الدخل التوازني ، حيث أصبح عند مستوى انتاج P ، اذ أنّ قيمة الواردات ، أقل من قيمة التغير في الدخل التوازني ، $M = P_2 - P_3$

وهي : $\Delta Y = Y_0 - Y_1$ ، 21.3

والجدير بالملاحظة ، أنه عند تساوي قيمة الصادرات E مع قيمة الواردات M ، في نفس السنة ، فان تأثير ذلك يكون منعدماً على الدخل التوازني ، الذي يستقر عند المستوى :

$Y = C + I_0$ (انظر : 15.3)

أمّا عندما تكون : $M < E$ ، فانه يكون لذلك تأثيراً ايجابياً على الدخل التوازني ، الذي ينزاح الى الأعلى .

وفي الحالة المعاكسة ، عندما تكون $M > E$ ، فانه يكون لذلك تأثيراً سلبياً على الدخل التوازني ، إذ يعمل نفس مفعول الحالة البيانية السابقة .

ثانيا : الأثر المضاعف للصادرات على الدخل و التشغيل : ان للصادرات

السلع و الخدمات المنتجة داخل التراب الوطني ، اثرا مضاعفا في

مداخيل الاقتصاد الوطني ، كما لها أيضا تأثيرا على التشغيل .

1 - الأثر المضاعف للصادرات في اقتصاد مغلق ، يتحقق التوازن

كما سبقت الاشارة ، عندما تتحقق المعادلة التالية :

$$Y = C + I$$ (انظر ، 18.3)

أو من وجهة نظر الانفاق عندما تتحقق المعادلة : $Y = C + S$ 22.3

حيث : S القيمة المخصصة للادخار من الدخل .

و بتفاعل المعادلتين نستنتج أن التوازن يتحقق عند تساوي الادخار

مع الاستثمار ($I = S$) 23.3

عندما يصبح الاقتصاد منفتحا على العالم الخارجي ، فإن التوازن

يتحقق عند تحقق المعادلة التالية :

24.3 $$Y + M = C + I + E$$

حيث : E قيمة الصادرات ، M : قيمة الواردات .

و نتيجة لذلك نستنتج المعادلة التالية :

25.3 $$M + S = I + E$$

يتضح من هذه المعادلة بأن للصادرات آثارا ، مشابهة للتي يحدثها

الاستثمار ، بحيث تخلق مداخيل داخل الاقتصاد الوطني ، على عكس

الواردات التي تخلق مداخيل في اقتصاد بقية العالم .

أ - مضاعف الصادرات : من المعادلة رقم 25.3 فإنه يمكن إستنتاج

المعادلة التالية :

26.3 $$\Delta S + \Delta M = \Delta I + \Delta E$$

حيث أن الرمز Δ يعني التغيير .

بتقسيم طرفي المعادلة على ΔY (التغير في الدخل) ، نجد ما يلي :

27.3 $$(\Delta S + \Delta M)/\Delta Y = (\Delta I + \Delta E)/\Delta Y$$

ومنه نجد :

28.3 $$\Delta Y = (\Delta I + \Delta E)\cdot \Delta Y/(\Delta S + \Delta M)$$

بتقسيم بسط و مقام الطرف الأخير لهذه المعادلة على القيمة ΔY تصبح المعادلة السابقة على النحو التالي :

29.3 $$\Delta Y = (\Delta I + \Delta E)\cdot \frac{1}{\Delta S/\Delta Y + \Delta M/\Delta Y}$$

ان النسبة $\Delta S / \Delta Y = s$ ، عبارة عن النسبة الحدية للإدخار ،
و تعني نسبة تغير الادخار ، لما يتغير الدخل بوحدة واحدة ،
القيمة $\Delta M / \Delta Y = m$ ، تعني الميل الحدي للاستيراد ، أي قيمة تغير
الاستيراد ، لما يتغير الدخل بوحدة واحدة ، و عليه نكتب :

$$30.3 \quad \Delta Y = (\Delta I + \Delta E) . \frac{1}{s + m}$$

و حتى تتضح أكثر آثار الصادرات على الناتج الداخلي الإجمالي
نفترض أن قيمة التغير في الإستثمار مهملة ، فيصبح :

$$31.3 \quad \Delta Y = \frac{\Delta E}{m + s} = \Delta E \cdot \frac{1}{m + s}$$

$$32.3 \quad \frac{\Delta Y}{\Delta E} = \frac{1}{m + s}$$

ان القيمة $k = \frac{1}{m + s}$ تسمى بمضاعف التجارة الدولية[1] و يعني
أن أي زيادة في الصادرات ، تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل
بمقدار : $k = \frac{1}{m + s}$ $\quad \frac{\Delta Y}{\Delta E} = \frac{1}{m + s}$

و حيث : $0 < m + s < 1$ ، فان k تكون في كل الحالات
أكبر من الميل الحدي للاستيراد ، و الميل الحدي للادخار .
مما يعني أن لزيادة الصادرات أهمية كبيرة ، في زيادة الناتج
الداخلي الاجمالي ، إلا أن هذه الزيادة ، قد تكون مصحوبة
بزيادة في الواردات ، لكنها أقل من زيادة الصادرات .

2- أثر الصادرات على التشغيل : بفعل الأثر المضاعف للصادرات
على الناتج الداخلي الاجمالي ، الذي يرتبط بدوره ، بمستوى
التشغيل ، بحيث أن الإنخفاض في الناتج ، يؤدي نظريا
الى انخفاض في الإنفاق النقدي ، مصحوبا بانخفاض مستوى
التشغيل ، و بالتالي الزيادة في حجم البطالة ، بينما

(1) : B. BERNIER. Y. SIMON. INITIATION A LA MACRO - ECONOMIE
DUNOD. 1986. P : 167

ازدياد الناتج ، يؤدي الى ازدياد الانفاق النقدي ، مصحوبة بزيادة في التشغيل ، فان لتغير الصادرات تأثيرا مباشرا على مستوى التشغيل ، نتيجة لتأثيرها المضاعف على الناتج وقد اثبتت الدراسات الميدانية ، وجود تلك العلاقة [1] ، ففي دراسة قام بها أحد الباحثين الفرنسيين ، على مختلف الفروع الاقتصادية الفرنسية ، خلال الفترة 1975 / 1980م ، وجد مما لا يدع للشك ، بأن هناك علاقة موجبة بين زيادة الصادرات وعدد مناصب الشغل ، بحيث أن الفرع الصناعي ، الذي يصدر أكثر ، يخلق مناصب شغل بصفة مباشرة و غير مباشرة .

ثانيا: المعلمات على الواردات:

1- دالة الواردات : ان زيادة الدخل تؤدي نظريا الى زيادة الاستهلاك من السلع المحلية و الأجنبية ، و تأتي الأخيرة عن طريق الاستيراد فضلا عن أن الحاجة الى المواد المستوردة ، ترتبط مباشرة بمستوى الانتاج في البلد ، اذن فعلى عكس الصادرات التي تلعب دور المتغير المستقل بالنسبة للدخل فان الواردات تلعب دور المتغير التابع للدخل ، اذ أن قيمة الواردات ، ترتبط بقيمة الدخل ، وكلما تغير الدخل ، تغيرت نتيجة لذلك الواردات .

فالواردات هي اذن دالة خطية في الدخل ، يمكن صياغتها رياضيا كما يلي :-

$$M = M_0 + m Y \quad (3-3)$$

حيث أن : M_0 : قيمة الواردات غير المرتبطة بالدخل .

---

(1) :

- B. BERBIER Y. SIMON . INITIATION A LA MACRO - ECONOMIE MANUEL CONCRET DE 1er CYCLE 2ème EDITION DUNOD P :167.

m : هي قيمة الميل الحدي للاستيراد . أي $\frac{\Delta M}{\Delta Y}$ ، وهي تعني قيمة تغير الواردات ، عندما يتغير الدخل بوحدة واحدة .

و يمكن الحصول على ثوابت هذه الدالة ، انطلاقا من المعطيات الحقيقي للسنوات السابقة ، لكل من الناتج الداخلي الاجمالي ، والواردات ، باستخدام طرق الإقتصاد القياسي ، في تحليل الإنحدار ، إنطلاقا من المعادلة الإحتمالية التالية .

$$34.3 \quad M_t = M_o + m Y_t + \mathcal{E}_t$$

حيث $\mathcal{E}_t$: متغير عشوائي يسمى بحد الخطأ .

بما أنه يستحيل إيجاد معالم هذه الدالة ، فانه يلجأ الى تقديرها بالمعادلة التالية :-

$$35.3 \quad \hat{M}_t = \hat{M}_o + \hat{m} Y_t$$

تستخرج المعالم إعتمادا على المعلومات المحصاة في الفترات الزمانية الفائتة السابقة ، بطريقة المربعات الصغرى باستخدام المعادلتان التاليتان :-

$$36.3 \quad \hat{m} = \frac{\sum_{t=1}^{n}(Y_t - \bar{Y})(M_t - \bar{M})}{\sum_{t=1}^{n}(Y_t - \bar{Y})^2} , \quad \hat{M}_o = \bar{M} - \hat{m}\bar{Y}. \quad t = 1, 2, 3, \ldots\ldots\ldots N$$

حيث : $\bar{M}$: الوسط الحسابي للواردات و يحسب كما يلي :-

$$37.3 \quad \bar{M} = \frac{\sum M_t}{N}$$

$\bar{Y}$: الوسط الحسابي للناتج يحسب كما يلي :-

$$38.3 \quad \bar{Y} = \frac{\sum Y_t}{N}$$

و تستخدم معادلة الواردات في تحليل العلاقة بين الواردات والنا تج في عمليات التخمين المستقبلي للواردات ، و ذلك بدرجات احتمالية معينة .

أ- مضاعف الانفاق للتغيرات التلقائية في الواردات : كما سبقت الإشارة فان الواردات هي دالة خطية في الدخل ، و في نفس الوقت فهي تمارس تأثيرها على الانفاق (1) ، إذ أن الميل الحدي للاستيراد

---

(1) : النظرية الاقتصادية الكلية ، يوجين ا ديوليو ، د ، م ، ج ، ص ، 50 .

m : عبارة عن تسرب [illegible] ، [illegible] ، و [illegible]

كما يلي :-

- دالة الواردات : $M = M_0 + mY$ 39.3

- الصادرات : $E = E_0$

- الاستثمار : $I = I_0$

- دالة الاستهلاك : $C = C_0 + bR$ ([illegible]) 40.3

حيث R : الدخل المتاح للتصرف .. نفترض أن : $R = Y$

يتحقق التوازن لما :- $Y = C + I + X - M$ 41.3

بتعويض الحدود بقيمها ، وإخراج Y عامل مشترك ، نحصل بعد ذلك على المعادلة التالية :

$$Y = \frac{C_0 + I_0 + X_0 - M_0}{1 - b + m} \quad 42.3$$

لإيجاد أثر تغير الواردات التلقائية ، على الدخل ، نشتق بالنسبة لـ M_0 فنحصل على :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta M_0} = \frac{-1}{(1-b) + m} \quad 43.3$$

وحيث أن : b هو الميل الحدي للاستهلاك فإن (1 - b) هو الميل الحدي للادخار أي :-

$$K_m = -\frac{1}{s + m} \quad 44.3$$

ويصبح واضحا أنه للتغيرات التلقائية التي تحصل في الواردات غير المتعلقة بالدخل (M_0) أثر عكسي على الناتج المحلي الاجمالي إذ أن زيادة وحدة واحدة في الواردات التلقائية ستؤدي الى انخفاض الناتج بمقدار مقلوب مجموع الأميال الحدية للادخار والواردات ، أي انخفاض الناتج بقيمة :

$$k_m = \frac{-1}{s + m}$$

المبحث الثالث : تحليل الأثر من خلال عنصري الميزان التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية .

ان تحليل عنصري ميزان المعاملات الجارية (الصادرات ، الواردات) على مستوى الفروع الاقتصادية يمكن أن يتم باستخدام جداول المدخلات المخرجات ، غير أن عدم توفر هذه الجداول للسنوات الأخيرة (الثمانينات) جعلنا نقتصر في هذا الموضوع فقط على دراسة بعض المعدلات التي يمكن أن نستخلصها من مختلف الحسابات الاقتصادية ، ومن المعدلات التي يمكن أن نستخدمها والتي بعضها موجود في الفصل الأخير من هذا القسم ما يلي :-

أولا : أهمية الصادرات في المنتوج الكلي الخام .

ثانيا : أهمية عنصري الميزان في الدخل الوطني .

ثالثا : معدلات التصدير لكل فرع .

رابعا : معدلات الاستيراد .

خامسا : معدلات الميزان التجاري لكل فرع .

سادسا : معدلات التغطية للفروع .

سابعا : أهمية الفروع في الصادرات والواردات الاجماليتين

ثامنا : استقطاب الفروع الأساسية في القطاع الدولي .

ان استخدام هذه العناصر في الجانب العملي للبحث ، يتوقف على مدى المعلومات المتاحة .

خلاصة الفصل : حاولنا في هذا الفصل ، تبيان العلاقة التأثيرية لعناصر ميزان المعاملات الجارية على بعض عناصر الاقتصاد الكلي ، وقد تم ذلك من خلال ثلاثة مباحث ، المبحث الأول ، أبرزنا فيه ، بأن للقطاع الخارجي أهمية كبيرة في الحلقة الاقتصادية إذ له تأثير مباشر على مختلف الأعوان الاقتصادية وقد تناولنا ذلك التأثير كما من خلال إبراز تلك الأهمية على الجانب النقدي للمحاسبة الوطنية ومنها : (الاستهلاك ، الادخار ، الاستثمار ...) ومختلف المداخيل ، وبينا بأن قطاع الخارج قد يؤثر سلبا أو ايجابا على كل مجمع ، الشيء الذي يهدفنا في امكانية معرفة الأهمية النسبية (الكمية) لعناصر الخارج في تلك المجمعات ، وبالتالي في معرفة مدى تأثيرها على التنمية ، وذلك من خلال النسب التي سوف نتطرق لها في الفصل الرابع من هذا القسم . أما من خلال المبحث الثاني فقد حاولنا اظهار أثر قطاع الخارج على التوازن الاقتصادي ، الشيء الذي جرنا الى اعطاء مفهوم للتوازن ، وايضاح ذلك من طريق أمثلة مبسطة ، كما حاولنا اظهار امكانيات التأثير للصادرات والواردات على الدخل (الاتفاق) ، وتوضيح ذلك من خلال العلاقات المرافقة المستخدمة في هذا المجال ، كما حاولنا أيضا ابراز الأثر المضاعف للصادرات على الدخل والتشغيل ، مع محاولة التعبير الرياضي لدالة الواردات ، أما المبحث الثالث فقد استطعنا من خلاله بصفة موجزة جدا أهم أدوات التحليل (النسب) والتي يمكن أن تستخدم في التحليل الفوري لأثر قطاع الخارج .

ويهدينا كل ذلك في اعطاء نظرة واضحة وشاملة حول الآثار الايجابية ، خاصة ، لقطاع الخارج على التنمية الاقتصادية عموما ، واتاحة وسائل التحليل اللازمة في الجانب العملي للبحث .

الفصل الرابع: الأدوات الاحصائية المستخدمة في تحليل ميزان المدفوعات الجارية.

مقدمة الفصل:

نستعرض في هذا الفصل أهم الأدوات الاحصائية والتي يمكن استخدامها في تحليل ميزان المدفوعات الجارية، وعناصره الجزئية وذلك من جانب نسب:

- أهمية العناصر الجزئية في هيكل الميزان.
- أهمية الميزان وعناصره في الحسابات الاقتصادية الوطنية.
- تحليل تطورات عناصر الميزان خلال فترات زمنية متلاحقة.

وهذا ما يجعلنا نقسم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: التحليل عن طريق النسب (المعدلات) ونستخدمها في تحليل أهمية مختلف العناصر بالنسبة لبعضها البعض، ثم بالنسبة للمجاميع المحاسبية أو ثم نتناول بعض المعدلات الأخرى، كمعدل التغطية، والرقم القياسي البسيط ومعدل النمو بين فترتين وكذا معدل النمو المتوسط.

المبحث الثاني: الدوال التنبؤية: ونتناول فيه على وجه الخصوص بعض نماذج السلاسل الزمنية، ثم الانحدار والارتباط، وذلك كله بنوع من الايجاز.

هذه هي أهم عناصر هذا الفصل، الذي يستعرض أهم الأدوات الاحصائية التي يمكن استخدامها في تحليل تطور ميزان العمليات الجارية، بعضها قد تم التمهيد لها، ومن خلال الفصل الثالث، غير أنه قد لا تستخدم كلها في الجانب العملي من هذا البحث، اذ قد يكفي استخدام بعضها عن البعض الآخر لأن نتائجها قد تكون واحدة.

المبحث الاول

التحليل عن طريق النسب: تستخدم النسب في تحليل أهمية كمية أو كميات كلية متجانسة التقييم.

ففي تحليل ميزان العمليات الجارية نستخدم:

اولا – النسب الذاتية: وهي نسب تشتق من داخل عناصر الميزان .

ثانيا – نسب شاملة: ونستخدمها لتحليل اهمية عناصر الميزان في المجاميع الاقتصادية الوطنية ذات الاهمية .

اولا : النسب الذاتية : ونستخرجها من ذات عناصر الميزان لنقيس بها الاهمية النسبية لبعض العناصر الجزئية بالنسبة للعناصر الرئيسية، وذلك سواء بالنسبة للدائنية او المدينة.

I – نسب الدائنية : وتشمل نسب صادرات السلع والخدمات بما فيها العوائد ونسب دائنية التحويلات وحيدة الجانب .

1 – نسبة صادرات سلعة ما من اجمالي الصادرات السلعية : وهي تبين الحصة النسبية لصادرات السلعة i من الصادرات السلعية الكلية ونعطيها بالمعادلة التالية :

$$1.4 \quad P_{eb_i} = \frac{E_{b_i}}{\sum_{i=1}^{n} E_{b_i}} \times 100$$

E_{b_i} : في البسط تعني قيمة صادرات السلعة

$\sum_{i=1}^{n} E_{b_i}$ في المقام تعني مجموع صادرات السلع من السلعة: i=1 حتى السلعة: i=n

يلاحظ عمليا أنه يمكن أن تكون القيمة E_{b_i} مجموعة من السلع المتجانسة أو التي لها خاصية معينة أو قد تكون مجموع صادرات قطاع أو فرع إقتصادي مميز بالخاصية i .

2 – نسبة صادرات السلعة i من اجمالي صادرات السلع والخدمات : تعطى بالمعادلة التالية :

$$2.4 \quad P_{e(b+s)_i} = \frac{E_{b_i}}{\sum_{i=1}^{n+s} E_{(b+s)}} \times 100$$

القيمة $P_{e(b+s)}$ تبين النسبة المائوية لصادرات السلعة i من إجمالي الصادرات السلعية (من $i=1,2,3,\ldots\ldots n$) وصادرات الخدمات من : ($i=n+1, n+2, \ldots\ldots n+s$)

3 – نسبة صادرات خدمة ما من صادرات الخدمات : وهي تبين النسبة المائوية التي توضح الحصة النسبية لصادرات الخدمة j من مجموع صادرات الخدمات وتكتب كما يلي :

3.4 $$P_{s_j} = \frac{E_{s_j}}{\sum_{j=1}^{m} E_{s_j}} \times 100$$

E_{s_j} : قيمة صادرات الخدمة j أو الخدمات المتعلقة بالناحية j كخدمات قطاع أو فرع اقتصادي معين .

$\sum_{j=1}^{m} E_{s_j}$: مجموع قيم صادرات الخدمات

4 - نسبة صادرات الخدمة j من إجمالي صادرات السلع والخدمات : تعطى بالمعادلة التالية :

4.4 $$P^*_{(b+s)_j} = \frac{E_{s_j}}{\sum_{i=1}^{n+m} E_{(b+s)_i}} \times 100$$

حيث $i = 1, 2, 3, \ldots, n, n+1, n+2, \ldots, j, \ldots, n+m$

5 - نسبة الصادرات السلعية الى الصادرات الاجمالية : تدل على حصة الصادرات السلعية من كل 100 وحدة من الصادرات الإجمالية (أي صادرات السلع والخدمات) ، وتعطى بالمعادلة التالية :

5.4 $$P^*_{eb} = \frac{\sum_{i=1}^{n} E_{b_i}}{\sum_{i=1}^{n+m} E_{(b+s)_i}} \times 100$$

$i = 1, 2, 3, \ldots, n, \; n+1, \; n+2, \; \ldots, n+m$

6 - نسبة صادرات الخدمات الى الصادرات الاجمالية : تعطى هذه النسبة حصة صادرات الخدمات من كل 100 وحدة من الصادرات الاجمالية وتعطى بالمعادلة التالية :

6.4 $$P^*_{es} = \frac{\sum_{j=n+1}^{n+m} E_{s_j}}{\sum_{i=1}^{n+m} E_{(b+s)_i}} \times 100$$

$i = 1, 2, 3, \ldots, n, \; n+1, \; n+2, \; \ldots, n+j, \; \ldots, n+m$

بما ان الصادرات الاجمالية تتكون من صادرات السلع وصادرات الخدمات فإن :

$$P^*_{eb} + P^*_{es} = 100$$

7 - نسبة صادرات السلع من دائنية ميزان العمليات الجارية : تقيس النسبة حصة الصادرات السلعية من كل 100 وحدة محصلة في دائنية ميزان العمليات الجارية ، وتكتب بالصيغة التالية :

7.4 $$P_{eb} = \frac{\sum E_{b_i}}{\sum_{i=1}^{n+m} E_{(b+s)_i} + \sum_{k=1} E_{tk}} \times 100$$

حيث : $\sum_{k=1}^{L} T_{e_k}$ هي مجموع دائنية التحويلات الوحيدة الجانب.

$i=1,2,3,\ldots,n,n+1,\ldots,j,\ldots,n+m$
$k=1,2,3,\ldots,L$

8 ـ نسبة صادرات الخدمات من دائنية ميزان العمليات الجارية : وتعطى بالمعادلة التالية :

$$8.4 \quad P_{es} = \frac{\sum_{i=n+1}^{n+m} E_{si}}{\sum_{i=1}^{n+m} E_{(b+s)_i} + \sum_{k=1}^{L} T_{ek}} \times 100$$

9 ـ نسبة دائنية التحويلات في دائنية ميزان العمليات الجارية :

$$9.4 \quad P_{et} = \frac{\sum_{k=1}^{L} T_{ek}}{\sum_{i=1}^{n+m} E_{(b+s)_i} + \sum_{k=1}^{L} T_{ek}} \times 100$$

تقيس هذه النسبة ايضا حصة دائنية التحويلات وحيدة الجانب في كل 100 وحدة من دائنية ميزان العمليات الجارية .

وحيث ان قيمة دائنية ميزان العمليات الجارية تساوي الى قيمة صادرات السلع والخدمات مضافا اليها قيمة دائنية التحويلات فان :

$$P_{eb} + P_{es} + P_{et} = 100$$

III ـ نسب المديونية : وتشمل نسب واردات السلع والخدمات بما فيها العوائد ونسب مديونية التحويلات وحيدة الجانب .

1 ـ نسبة واردات سلعة ما من اجمالي الواردات السلعية : وهي تبين الحصة النسبية لواردات السلعة i من الواردات السلعية الكلية . وتحسب بالمعادلة التالية :

$$10.4 \quad P_{mb_i} = \frac{M_{b_i}}{\sum_{i=1}^{n} M_{b_i}} \times 100$$

حيث الرمز m : يرمز للواردات .

b : يرمز للسلعة

i : دليل السلعة

M_{b_i} : تعني الواردات من السلعة

كما هو الشأن بالنسبة للصادرات،بالنسبة للصادرات فإن M_{b_i} يمكن أن تكون،قيمة واردات مجموعة متجانسة من السلع،أو واردات قطاع أو فرع اقتصادي .

2 ـ نسبة واردات السلعة من اجمالي واردات السلع والخدمات : وتعطى بالمعادلة التالية :

$$11.4 \quad P_{m(b+s)_i} = \frac{M_{b_j}}{\sum_{i=1}^{n+m} M_{(b+s)_i}} \times 100$$

تعطي هذه النسبة قيمة الواردات من السلعة j من كل 100 وحدة مستوردة من مجموع السلع والخدمات .

حيث : s ترمز للخدمات و: $i=1,2,3,\ldots n,n+1,\ldots\ldots n+m$

3 ـ نسبة واردات خدمة ما من واردات الخدمات : تعطى بالمعادلة التالية :

$$12.4 \quad P_{ms_j} = \frac{M_{s_j}}{\sum_{j=1}^{m} M_{s_j}} \times 100$$

4 ـ نسبة الخدمة j من اجمالي واردات السلع والخدمات : على غرار مثيلتها في الصادرات تعطى كما يلي :

$$13.4 \quad P^{*}_{m(b+s)} = \frac{M_{s_j}}{\sum_{i=1}^{n+m} M_{(b+s)_i}} \times 100$$

حيث $i=1,2,3,\ldots n,n+m,\ldots\ldots n+m$

5 ـ نسبة الواردات الاجمالية الى الواردات الاجمالية : تبين حصة الواردات السلعية من كل 100 وحدة من المديونية الاجمالية (واردات والخدمات) وتعطيها المعادلة التالية :

$$14.4 \quad P^{*}_{mb} = \frac{\sum_{i=1}^{n} M_{b_j}}{\sum_{i=1}^{n+m} M_{(b+s)_i}} \times 100$$

$i=1,2,3;\ldots n,n+1,n+d,\ldots\ldots n+m$

6 ـ نسبة واردات الخدمات الى الواردات الاجمالية :

$$15.4 \quad P^{*}_{ms} = \frac{\sum_{j=1}^{m} M_{s_j}}{\sum_{i=1}^{n+m} M_{(b+s)_i}} \times 100$$

من المعادلة 14و15 نستطيع استنتاج ان :

$$P^{*}_{mb} + P^{*}_{ms} = 100$$

7 ـ نسبة واردات السلع من مديونية ميزان العمليات الجارية : على غرار مثيلتها في الصادرات فانها تعطى بالمعادلة التالية :

$$16.4 \quad P'_{mb} = \frac{\sum_{i=1}^{n} M_{bi}}{\sum_{i=1}^{n+m} M_{(b+s)_i} + \sum_{k=1}^{L} T_{mk}} \times 100$$

حيث: $\sum_{k=1}^{L} T_{mk}$: مجموع مديونية التحويلات الوحيدة الجانب

8 ـ نسبة واردات الخدمات من مديونية ميزان العمليات الجارية :

$$17.4 \quad P'_{m_s} = \frac{\sum_{j=1}^{m} M_j}{\sum_{i=1}^{n+m} M_{(b+s)_i} + \sum_{k=1}^{L} T_{mK}} \times 100$$

9 ـ نسبة مديونية التحويلات في مديونية ميزان العمليات الجارية :

$$18.4 \quad P_{mt} = \frac{\sum_{k=1}^{L} T_{m_k}}{\sum_{i=1}^{n+m} M_{(b+s)} + \sum_{k=1}^{L} T_{m_k}} \times 100$$

تقيس هذه النسبة أيضا حصة مديونية التحويلات وحيدة الجانب في كل 100 وحدة من مديونية ميزان العمليات الجارية .

بمقابلة النسب 17 ، 18 ، 16 نجـــد أن :

$$P'_{mb} + P'_{ms} + P'_{mt} = 100$$

ثانيا : نسب الأهمية في المجاميع المحاسبية الوطنية : تحسب هذه النسب بعادة قياس مدى تأثير وتأثر عناصر ميزان العمليات الجارية بمختلف مجاميع المحاسبة الوطنية التي سبق التطرق لهما في الفصل الثالث .

I ـ نسب الدائنية : وأهمها النسب المعدلية و سنضعها ما يلي :

1 ـ معدل التصدير : وهو عبارة عن نسبة الصادرات من الناتج الداخلي الاجمالي اذ يعكس قيمة الصادرات من كل 100 وحدة من الناتج الداخلي الاجمالي فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما دل ذلك على وضع أحسن للبلد ، ويمكن حسابها أيضا بالنسبة للصادرات السلعية أوالصادرات الخدمية .

$$19.4 \quad T_{e.P_tIB} = \frac{E_b + E_s}{P_tIB} \times 100$$

2 ـ معدل دائنية ميزان العمليات : وهو عبارة عن معدل التصدير مضافا اليه نسبة التحويلات من الناتج الداخلي الاجمالي .

$$20.4 \quad T_{c.P_tIB} = \frac{E_b + E_s + T}{P_tIB} \times 100$$

عند غياب قيم الناتج الداخلي الاجمالي حيث ان نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية يهتم خاصة بحساب الانتاج الداخلي الاجمالي فانه يمكن استخدام هذا الاخير في حساب تلك المعدلات، نشير اخيرا أنه يمكن حساب معدل التصدير لسلعة أو مجموعة من السلع المتجانسة ، أو مجموعة من الخدمات المتجانسة .

3 ـ نسبة الصادرات من الدخل الوطني : تعطى بالمعادلة التالية :

$$21.4 \quad T_{e.RN} = \frac{E_b + E_s}{RN} \times 100$$

كما يمكن إيجاد نسبة الدائنية في ميزان العمليات الجارية بالنسبة للدخل الوطني ، بإضافة التحويلات الى بسط المعادلة أعلاه .

تحسب نسبة الصادرات من الدخل الوطني المتاح، والدخل النقدي الوطني، بإبدال مقام المعادلة السابقة بهذه المجمعات .

4 ـ معامل البذل للخارج يعكس نسبة الصادرات الى الاستهلاك الداخلي الكلي :

$$22.4 \quad C_c = \frac{E_b + E_s}{CIT}$$

II - نسب المديونية : يمكن حساب نسب ومعدلات نسب المديونية أيضا وذلك بالاستناد الى قيم الصادرات بالعلاقة بالواردات في العام المعني وهي :
تغطية خدمة الدين بالصادرات ، معدل الاستيراد ، معدل مديونية ميزان العمليات الجارية نسبة الواردات من الدخل الوطني ، ومعدل التحويل من الخارج الى الداخل .

ثالثا : معدلات أخرى :

I - معدل التغطية : يعكس هذا المعدل مدى تغطية الصادرات للواردات خلال فترة معينة ، بالنسبة المئوية ، ويعطى بالصيغة التالية :

$$23-4 \quad T_c = \frac{E_b + E_s}{M_b + M_s} \times 100$$

يمكن حساب معدل التغطية ، للسلع والخدمات معا كما هو في المعادلة أعلاه ، كما يمكن حساب معدل التغطية للسلع فقط أو للخدمات فقط ، أو لفرع اقتصادي واحد ، أو لمجموعة من الفروع الاقتصادية .

II - الرقم القياسي البسيط : يعرف الرقم القياسي ، بأنه اداة لقياس درجة التغير النسبي ، في قيم أية ظاهرة أو مجموعة من الظواهر ، من فترة لأخرى أو من مكان لآخر . هناك عدة أنواع من الأرقام القياسية غير أن ما يهمنا في هذا المقطع هو الرقم القياسي البسيط ، ويحسب باتباع الخطوات التالية :

- تحديد سنة الأساس وهي السنة التي يتم مقارنة قيم بقية السنوات على أساسها . X_0
- تحديد قيم سنوات المقارنة X_t
- تستخدم المعادلة التالية في حساب الرقم القياسي :

$$24.4 \quad a = \left(\frac{X_t}{X_0} \right) \cdot 100 \qquad t = 1, 2, 3, \ldots, N$$

III - معدل النمو بين فترتين : عبارة عن الرقم القياسي البسيط منقوصا منه 100

IV - معدل النمو السنوي المتوسط [1] : وهو يعطي معدل النمو المتوسط التقريبي بين فترتين باعتبار نفس القيم أعلاه ، فانه يعطى كما يلي :

$$25.4 \quad T_{a_t} = \frac{\log X_t - \log X_{t_0}}{(n-1) \cdot \log e} \times 100$$

(1) B. BERNIER . Y. SIMON . INITIATION A LA MACRO-ECONOMIE . MANUEL CONCRET . D. 1er CYCLE . 2ème EDITION . DUNOD . P : 40 , 41

المبحث الثاني : الدوال التنبؤية .

من بين الأدوات المستخدمة في عمليات التحليل و التنبؤ عند دراسة ميزان العمليات الجارية ، هي السلاسل الزمنية ، و الإنحدار و الارتباط ، و فيما يلي تعريف مختصرة إلى هذه الأساليب .

أولا : السلاسل الزمنية : للسلاسل الزمنية أهمية كبيرة في عمليات التحليل و التنبؤ ، المستقبلي للمتغيرات الإقتصادية ، التي يكون الكثير منها دالة في الزمن ، أي تتزايد أو تتناقص بإستمرار الزمن و فق معدلات معينة .

I - تعريف السلسلة الزمنية : تعرف السلسلة الزمنية بأنها عبارة عن مشاهدات ، تعبر عن قيم متغير إقتصادي معين ، على إمتداد فترة زمنية معينة ، أو بتعبير آخر عبارة عن تطور متغير إقتصادي بالزمن .))(٦) ، بحيث يجعل هذا المتغير عبارة عن دالة في الزمن ، الذي يعامل كمتغير مستقل ، عند تقدير معادلة الإتجاه العام ، لتطور المتغير أو المتغيرات الإقتصادية ، خلال فترة زمنية معينة .

إن من أهم الطرق المستخدمة في تقدير الإتجاه العام للسلاسل الزمنية المدروسة هي طريقة المربعات الصغرى .

إن الاتجاه العام للسلاسل الزمنية قد يكون خطيا و الا أنه يأخذ أحيانا أخرى شكلا غير خطيا ، حيث يلجأ في هذه الحالة إلى الفنيات الرياضية لتحويله إلى الشكل الخطي للتمكن من تقدير معالمه ، بطريقة المربعات الصغرى .

---

(٦) : مقدمة في القياس الاقتصادي ، عصام عزيز شريف ، ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر ، ١٩٨٦ ، الصفحة رقم ٤١ .

II- الاتجاه المنطقي المستمر : يمثل الاتجاه الخطي للسلسلة الزمنية بموجب المعادلة التالية :-

$$26.4 \quad Y_t = A + bT + U_t$$

$$t = 1,2,3,\ldots T \ldots n$$

حيث : t : التسلسل الزمني يعطى في الغالب بالسنوات.

Y_t : القيمة الحقيقية للمتغير في الفترة : t .

b : تعبر عن نسبة النمو خلال الفترة : t وهي مقدار ثابتة .

U_t : تعبر عن قيمة الخطأ في الفترة : t وهي مقدار عشوائي .

لاستحالة إيجاد القيم الحقيقية لثوابت المعادلة أعلاه فإنه يلجأ عادة الى تقديرها وفق المعادلة التالية :-

$$27.4 \quad \hat{Y}_t = \hat{a} + \hat{b}T$$

حيث : $\hat{a}$: قيمة تقديرية للمعلمة الحقيقية a .

$\hat{b}$: قيمة تقديرية للمعلمة الحقيقية b .

وتقدر المعلمتان بطريقة المربعات الصغرى ،وفق المعادلتان التاليتان :

$$28.4 \quad \hat{b} = \frac{\sum_{t=1}^{n}(Y_t - \bar{Y})(T - \bar{T})}{\sum_{t=1}^{n}(T - \bar{T})^2}$$

$$29.4 \quad \hat{a} = \bar{Y} - \hat{b}\bar{T}$$

مع :-

$$30.4 \quad \bar{T} = \frac{\sum^{n} t}{n} \qquad t = 1,2,3,\ldots\ldots n$$

تستخدم المعادلة رقم 29.4 ، في تحليل تطور المتغير خلال الفترة المدروسة ،كما يمكن إستخدامها في التنبوء المستقبلي للمتغيرة وذلك إعتمادا على بعض الفرضيات .

III ـ التشكيل الأسي للسلسلة الزمنية : أحيانا يتخذ الشكل العام للسلسلة الزمنية الإتجاه الأسي ، و يمثل بشكل دالة أسية منحناها مقعر أو محدب ، و توحي الملاحظات ، بأن الإتجاه العام لواردات بعض البلدان النامية ، وكذلك صادرات بعض البلدان تأخذ الإتجاه الأسي المقعر ، بحيث تكون أكثر تزايدا مع البداية ، ثم تأخذ في التباطؤ ، الى أن تصل إلى نهاية تبدأ في التناقص بعدها .

تعطى الدالة الزمنية الأسية بالمعادلة التالية[1] :

$$Y_t = A \cdot B^t \cdot U_t \qquad 31.4$$

حيث : U_t : متغير عشوائي .

و يتم تقديرها بالمعادلة التالية :-

$$\hat{Y}_t = a \cdot b^t \qquad 32.4$$

حيث : a : قيمة مقدرة لـ A ، و هي قيمة تقاطع المنحنى بالإحداثي العمودي .

و b : قيمة مقدرة لـ B ، و هي تدل على القيمة التقديرية في سنة معينة $\hat{Y}_t$ الى قيمته في سنة سابقة مباشرة أي ،

$$b = \frac{\hat{Y}_t}{\hat{Y}_{t-1}} \qquad 33.4$$

يتم تقدير معالم الدالة الأسية بتحويلها الى دالة خطية باتباع الخطوات التالية :-

أ ـ يؤخذ لوغاريتم طرفي المعادلة الأسية ، فتصبح :

$$\text{Log}\,Y_t = \text{Log}\left(A \cdot B^t \cdot U_t \right) \qquad 35.4$$

ب ـ يفك لوغاريتم الطرف الثاني كما يلي :

---

(1) ـ مقدمة في القياس الاقتصادي ، عصام عزيز شريف ، ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر 1982

$$36.4 \quad \text{Log } Y_t = \text{Log } A + t \text{ Log } B + \text{Log } U_t$$

ج ـ تعاد صياغة المعادلة لتصبح ،على النحو التالي :

$$57.4 \quad \hat{Y}_t^* = A^* + B_t^* \cdot t + U_t^*$$

حيث :

$$Y_t^* = \text{Log } Y_t \quad , \quad A^* = \text{log } A \quad , \quad B^* = \text{Log } B \ , \ U_t^* = \text{Log } U_t$$

و تقدر معالم المعادلة (37.4) بطريقة المربعات الصغرى ، ثم تعاد صياغتها على نحو المعادلة :

$$38.4 \quad \hat{Y}_t = a \cdot b^t$$

ثانيا : الإنحدار و الإرتباط :

أ ـ العلاقة السببية بين المتغيرات الإقتصادية : تقوم العلاقة بين بعض المتغيرات الإقتصادية على أسس سببية و يراد بالعلاقة السببية ، شكل التأثير الارتباطي بين الحقائق الموضوعية ،إذ يكون البعض منها تحت ظروف معينة سببا في حدوث ظاهرة أخرى معينة ،تسمى النتيجة [1] ، فزيادة الانتاج الداخلي الاجمالي ، يؤدي الى زيادة الصادرات مثلا ، و الجدير بالذكر أنّ العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية ،تكون في بعض الأحيان متبادلة ، فالسبب يمكن أنْ يكون نتيجة ، و النتيجة يمكن أنْ تكون سببا .

و قد تكون النتيجة ناجمة عن سبب واحد،أو عدة أسباب ، فإذا كانت ناجمة عن سبب واحد أي متغير واحد ، فإنه يمكن بناء نموذج يعتمد على هذا المتغير فقط ،أي يمكن كتابة المتغير التابع ،و ليكن : Y كدالة في المتغير الآخر الذي يدعى بالمتغير المستقل على النحو التالي :-

$$39.4 \quad Y_t = F (X_t)$$

حيث : Y_t : المتغير التابع في الفترة t ، و X_t : المتغير المستقل في الفترة t ، و قد تكون النتيجة ناتجة عن عدد من المتغيرات ، و عندئذ يمكن كتابة العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة على شكل الدالة التالية :

$$Y_t = F(X_{1t} , X_{2t} , \ldots\ldots\ldots , X_{nt}) \qquad 40.4$$

أي : Y_t دالة في عدد من المتغيرات .

و في هذا المقال سنتعرض بشيء من الايجاز الى النوع الأول فقط وهو الذي سيهمنا في تحليل العلاقة بين بعض المتغيرات في موضوع بحثنا .

II ـ الانحدار الخطي البسيط : يستخدم النموذج الخطي البسيط(1) لاختبار الفروض حول العلاقة بين متغير تابع هو Y مثلا ، و متغير مستقل أو مفسر مثلا هو : X ، وكذلك للتنبؤ بقيم المتغير التابع المستقبلية .

1 ـ تحديد معادلة النموذج : تصاغ العلاقة بين متغيرين اقتصاديين يخضعان للعلاقة الخطية بينهما ، وفق التقديم السابق كما يلي :

$$Y_t = a + bX_t \qquad 41.4$$

حيث : Y_t : قيمة المشاهدة t للمتغير التابع .

X_t : قيمة المشاهدة t للمتغير المستقل .

a : تسمى معلمة و تمثل تقاطع الخط مع الاحداثي العمودي أو هي عبارة عن قيمة : Y_t عندما تكون : X_t معدومة .

b : تسمى أيضا معلمة ، وهي ميل الخط المستقيم الناجم عن معادلة الإنحدار ، و هي عبارة عن الزيادة التي تحصل في

---

(1) يسمى أحيانا النموذج الخطي ذي المتغيرين . أنظر : الاحصاء والاقتصاد القياسي . سلسلة ملخصات شوم . دار ماكجروهيل للنشر . ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر . ص 130 . وكذلك : مقدمة في القياس الاقتصادي . عصام عزيز شريف . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر 1981 . ص 155 .

قيمة المتغير التابع : Y_t نتيجة لزيادة قيمة المتغير المستقل X_t : بوحدة واحدة .

وحيث أن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية ليست متمايزة بدقة متناهية ، وبالتالي فانه من غير المتوقع أن تقع أزواج العلاقات على خط المعادلة أعلاه تماما ، لذلك فان المعادلة أعلاه تعدل لتصبح تضم حد خطأ عشوائي ، وتصبح معادلة خط الانحدار على الشكل التالي :-

$$Y_t = a + bX_t + U_t \quad (42.4)$$

حيث : U_t قيمة المشاهدة t الخاصة بالمتغير العشوائي ، وهي غير قابلة للقياس .

2. <u>تقدير معالم النموذج</u> : لتقدير معالم النموذج يلجأ الى طريقة المربعات الصغرى ، وهي أسلوب لتوفيق أفضل خط مستقيم لعينة المشاهدات X ، Y ، وهو يتضمن تصغير مجموع المربعات لانحرافات النقاط (الرأسية) ، عن الخط إلى أدنى حد ممكن [1] ، وذلك استنادا على بعض الفرضيات الاساسية [2].

ويتم تقدير المعادلة أعلاه كما يلي :

$$\hat{b} = \frac{\sum_{t=1}^{n}(Y_t - \bar{Y})(X_t - \bar{X})}{\sum_{t=1}^{n}(X_t - \bar{X})^2} \quad (43.4)$$

$$\hat{a} = \bar{Y} - \hat{b}\bar{X} \quad (44.4)$$

حيث :

$$\bar{Y} = \frac{\sum Y_t}{n} \quad (46.4) \qquad \bar{X} = \frac{\sum X_t}{n} \quad (45.4)$$

$t = 1, 2, 3, \ldots, n$

---

(1) انظر : مقدمة في القياس الاقتصادي ، علم عزيز شريف ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1981 .

(2) : نفس المرجع السابق ، ص : 156 .

III – التنبؤ : من أهم استخدامات نموذج الانحدار الخطي هو التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغير التابع ، و يقصد بالتنبؤ ، تحديد فترات الثقة لقيم المتغير التابع X_o ، المقابلة لقيمة المتغير المستقل X_o في الفترة المقترحة للتنبؤ ، و بما أن خط إنحدار العينة هو الخط الوحيد القابل للاستعمال فإن التنبؤ بقيمة Y_o لا يمكن أن يتم إلا من خلال $\hat{Y}$ ويسمى الفارق : $U_o = Y_o - Y_o$ بخطأ التنبؤ .

و باستخدام الطرق الرياضية ، نجد أن تباين خطأ التنبؤ يعطى بالمعادلة التالية [1] :

$$\sigma_f^2 = \sigma_u^2 + \sigma_u^2 \left(\frac{1}{N} + \frac{(X_o - \bar{X})^2}{(X_t - \bar{X})^2} \right)$$

من هذه المعادلة ، يظهر أن تباين خطأ التنبؤ ، يتأثر بما يلي :-

- تشتت الخطأ U_t أي σ_u^2
- حجم العينة N .
- بعد X_o عن $\bar{X}$ ، فكلما صغرت هذه القيمة صغر تباين U_o .
- تشتت قيم X_t في العينة ، اذ كلما زادت القيمة $\bar{X}^2$ انخفضت قيمة تشتت U_o .

---

(1) : لمزيد من تفاصيل عمليات الاشتقاق و البراهين اللازمة يمكن اللجوء على سبيل المثال الى كتاب : مقدمة في القياس الاقتصادي ، عصام عزيز شريف ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص: 69 وأي كتاب آخر في الاقتصاد القياسي .

وحيث أنّ القيمة الحقيقية $\hat{\sigma}_U$ تقدر بالقيمة S^2 فان تباين خطأ التنبؤ يعطى بالمعادلة :-

$$S_f^2 = S^2 + S^2 \left(\frac{1}{n} + \frac{(X_0 - \bar{X})^2}{\sum_{t=1}^{n} (X_t - \bar{X})^2} \right) \quad 48.4$$

$e_t = Y_t - \hat{Y}_t \quad , S^2 = \frac{\sum e_t^2}{n-1}$

وبما أنّ :-

$$U_0 = (Y_0 - \hat{Y}_0) \rightarrow N(0 , \sigma_f^2)$$

فان :-

$$\frac{Y_0 - \hat{Y}_0}{\sigma_f} \longrightarrow N(0 , 1)$$

ويمكن ايجاد الاحصائية : $t_{n-2} = \frac{(Y_0 - \hat{Y}_0)}{S_f}$ لانّ σ_f الحقيقية غير معلومة .

وعليه فان مجال التنبؤ المستقبلي لقيمة المتغير التابع هو :-

$$\Pr (\hat{Y}_0 - t_{n-2, \lambda/2} \cdot S_f \leq Y_0 \leq \hat{Y}_0 + t_{n-2, \lambda/2} \cdot S_f) = 1-\lambda \quad 49.4$$

IV - الارتباط : ويقصد به ارتباط متغير اقتصادي ما ، يسمى بالمتغير التابع بمتغير اقتصادي آخر ، يسمى بالمتغير المستقل ، ويقاس هذا الارتباط برمز هو معامل الارتباط فمعامل الارتباط اذن ، يقيس درجة الاقتران بين متغيرين اقتصاديين أو أكثر ، أي انه يقيس مدى ارتباط أو مدى تفسير المتغيرات لبعضها البعض ، ويعطى احصائيا بالمعادلة التالية :-

$$r = \sqrt{\hat{b} \frac{\sum_{t=1}^{n} (X_t - \bar{X})(Y_t - \bar{Y})}{\sum_{t=1}^{n} (Y_t - \bar{Y})^2}} \quad 50.4$$

وتتراوح قيمته بين -1 و +1 ، وعندما تكون $r<0$ يعني ذلك انّ المتغيرين تتحركان في اتجاهين متعاكسين ، مثل الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعرها . أمّا عندما تكون $r>0$ يعني ذلك انّ المتغيرتين تتحركان في نفس الاتجاه ، كالدخل والاستهلاك مثلا أمّا اذا كان $r = -1$ يعني انّ هناك ارتباط عكسي تام . ويكون هناك ارتباط موجب تام بين المتغيرين اذا كان $r = 1$ ، وعموما ، فانه كلما اقتربت r من الواحد بالقيمة المطلقة ، كلما زادت درجة العلاقة الخطية بين المتغيرين سواء كانت هذه العلاقة طردية أو عكسية . وكلما انخفضت قيمة r بالقيمة المطلقة كلما دل ذلك على ضعف العلاقة بينهما . وتجدر الاشارة الى أنّ قيمة معامل الارتباط تأخذ نفس اشارة معامل المتغير المستقل في الانحدار الخطي .

خلاصة الفصل ، كما سبقت الاشارة في مقدمة هذا الفصل ، فقد استعرضنا فيه أهم الأدوات الاحصائية التي ما استخدمناها في التحليل العملي لميزان المعاملات الجارية ، ضمن القسم الثاني من هذا البحث ، لهذا فقد تناولنا من خلال المبحث الأول ، التحليل من طريق النسب ، وقسمناها إلى :-

أولا : النسب الذاتية : وقصدنا بها النسب المستخرجة من ذات بنود الميزان وهي : - نسب الداتية : وحددنا فيها ما يلي :-

1- نسبة صادرات سلعة ما ، من اجمالي الصادرات السلعية .

2- نسبة صادرات سلعة ما ، من اجمالي صادرات السلع والخدمات .

3- نسبة صادرات خدمة ما من صادرات الخدمات .

4- نسبة صادرات خدمة ما من اجمالي صادرات السلع والخدمات .

5- نسبة الصادرات السلعية الى الصادرات الاجمالية (سلع وخدمات)

6- نسبة صادرات الخدمات الى الصادرات الاجمالية (سلع وخدمات)

7- نسبة صادرات السلع من دائنية ميزان المعاملات الجارية .

8- نسبة صادرات الخدمات من دائنية ميزان المعاملات الجارية .

9- نسبة دائنية التحويلات في دائنية ميزان المعاملات الجارية .

أما من جانب : - المديونية ، فقد تناولنا نسب الواردات والتدفقات الخارجية على نفس المنوال والترتيب السابق .

ثانيا : نسب الأهمية في المجاميع الحسابية الوطنية ، وقد تناولناها أيضا من جانبين ، جانب الدائنية ، وجانب المديونية ، ففي الجانب الأول تناولنا حسب الترتيب : 1- معدل التصدير ، 2- معدل دائنية ميزان المعاملات ، 3- نسبة الصادرات من الدخل الوطني ، 4- معامل التبادل للخارج ، أما في الجانب الثاني فقد أشرنا الى انه يمكن استخدام معدل الاستيراد ، معدل مديونية ميزان المعاملات ، ونسبة الواردات من الدخل الوطني ، ومعامل التبادل من الخارج الى الداخل .

ثالثا: معدلات أخرى: وتناولنا فيها على وجه الخصوص ما يلي:

1- معدل التغطية.

2- الرقم القياسي البسيط.

3- معدل النمو بين فترتين.

4- معدل النمو السنوي المتوسط.

أما من خلال المبحث الثاني، فقد تناولنا ما يلي:-

أولا: السلاسل الزمنية: وركزنا فيها خصوصا، على الاتجاه الخطي العام أولا، ثم على الشكل الأسي للسلسلة الزمنية اذ يساعد نا ذلك في ايجاد النموذج الرياضي الزمني الملائم عند التحليل العملي في القسم الثاني.

ثانيا: الانحدار والارتباط: وقد عرضنا أولا الانحدار الخطي البسيط وطريقة تقدير معالمه، ثم البحث عن معامل الارتباط، لتحديد درجة ارتباط متغيرين اقتصاديين، أحدهما تابع والآخر مستقل، ويفيدنا ذلك خصوصا في محاولة تقدير دالة الواردات، في القسم الثاني من هذا البحث.

مقدمة القسم الأول : ميزان المدفوعات الجارية عرضاً وتحليلاً نظرياً .

استطعنا من خلال هذا القسم بفصوله الأربعة أن نجيب على الكثير من الأسئلة ، التي كان ينبغي ، قبل الشروع في التحليل العملي أن نلم بها ، حيث أننا بذلك المشقة على الكثير من المواضيع ذات العلاقة المباشرة ، والتي سيتم استخدامها والاعتماد عليها في التحليل ضمن القسم الثاني من البحث ، إذ كما ذكرنا في مقدمة هذا القسم ، أن تحليل أية ظاهرة ، لا بد وأن يعتمد على أسس وقواعد نظرية ، تتم الاستعانة بها في منهجية التحليل للوصول إلى الهدف المبتغى ، وقد كان ذلك ضمن خط منهجي محكم في تصورنا ، عبر أربعة فصول خلاصتها كالتالي :-

الفصل الأول : ميزان العمليات الجارية كعنصر أساسي في ميزان المدفوعات الدولية : وقد هدف هذا الفصل الى التعريف بميزان العمليات الجارية بمعطياته ، واستظهار المكانة الهيكلية والمهمة لميزان العمليات الجارية ضمن ميزان المدفوعات الدولية ، مع اظهار بأنه الجزء الذي يؤثر بصفة مباشرة وبشكل على مجرى التنمية وعلى مجرى التوازن الاقتصادي مع الخارج ، مع محاولة استنباط شكل ملائم لميزان العمليات ، الذي يتجاوب وطبيعة الدراسة والتحليل التي ستجري في القسم الثاني ، وقد تم ذلك من خلال المباحث التالية :-

المبحث الأول : التقديم العام لميزان المدفوعات الدولية ، وأعطينا فيه مفهوماً عاماً لميزان المدفوعات الدولية ، والشكل العام له من حيث طريقة التسجيل ، وتعرضنا فيه أيضاً بشيء من الايجاز الى عناصره الأساسية ، بدءاً بميزان العمليات الجارية ومكوناته ، من صادرات وواردات السلع ، والتدفقات الداخلة والخارجة من الخدمات ، والتحويلات وحيدة الجانب ، وانتهاءً بميزان العمليات الرأسمالية ، بشقيها ، الطويلة الأجل والقصيرة الأجل .

المبحث الثاني : نموذج ميزان المدفوعات ، والمكانة الهيكلية لميزان العمليات الجارية ضمنه حسب تقديم عدة جهات ، وقد شمل العناصر التالية :

أولاً : ميزان المدفوعات حسب تقديم صندوق النقد الدولي ضمن مطبوعاته وتعرضنا فيه الى النموذج المجمّع ، وهو نموذج تعرض فيه البنود مجمّعة ، تحت عناوين رئيسية ، تسمح فقط بإبداء نظرة عامة وأخذ فكرة موجزة على العلاقات

السعودية مع العجز ، ثم تطرقنا الى الفصل ، وهو يحتوي أكثر أهمية
تفاصيل البنود الأكثر تفصيلاً ، ومرحلة بعد التحليل وعرض نتيجتها ، وجرى
بعد ذلك مقارنة دقيقة على معظم البنود مع تطور الميزان ، واستنتجنا بأنه
يتضح في الميزان لا يوجد رابطة تحليلية شكلية منه .

ثانياً : الأهمية الهيكلية والقيمية لميزان المعاملات الجارية ضمن ميزان المدفوعات

ونستنتج من خلال هذا المختصر بأن ميزان المعاملات الجارية ، يتضمن التغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تعكس النشاط الاقتصادي الفعلي ، المتجسد في الصادرات والواردات السلعية والتدفقات الداخلة والخارجة للخدمات والعوائد وكذلك التحويلات من جانب واحد ، والتي هي خلاصة النشاط الاقتصادي الفعلي لأية دولة ، وانها تشكل مجموعة المتغيرات ذات التأثير المباشر والآني ، على بقية المتغيرات الاقتصادية ، ومتمثلة في الجانب الحقيقي للسياسة الوطنية ، أو في بقية هذا من ميزان المدفوعات كرؤوس الأموال طويلة أو قصيرة الأجل ، واستنتجنا أن ميزان المعاملات الجارية هو المحدد الرئيسي لوضعية الدول في الاقتصاد العالمي

وبعد أن استعرضنا شكل ميزان المعاملات الجارية ، حسب تقسيم صندوق النقد الدولي ، في الشكل المفصل ، أبدينا ملاحظة تتعلق بعدم تفصيل بعض البنود تفصيلاً دقيقاً وأهمها عدم ابراز المكونات الجزئية لميزان السلع ، رغم الأهمية النسبية الكبيرة التي تحتلها التجارة الخارجية للسلع ، وفسرنا ذلك على أنه يبدو وكأنها محاولة لاخفاء اللاتوازن ، الذي تعرفه المعاملات الاقتصادية الدولية ، ورأينا أنه كان من المفيد جداً ابراز المكونات الأساسية لميزان السلع على الأقل حسب الترتيب التالي : 1 - سلع التجهيز ، 2 - مواد غذائية ، 3 - مواد أولية 4 - سلع وسيطة أخرى ، وذلك بحيث يتضح لنا الدائنة والمدينة ، لأن الفصل من هم هذه المجموعات يفيدنا على الأقل في معرفة مدى ملاءمة ، وصلاحية الاقتصاد الوطني ، ومدى قدرته على الاستجابة لمتطلبات زيادة تنميته ، واعتبرنا الى أن أهمية كل بند من عمليات خدمات وتحويل الاقتصاد الوطني ، تحددها هيكلية الاقتصاد الوطني بذاته ، وقدرته على اقتحام السوق الدولية في مجال المنتوجات المادية ، ومدى اكتفائه الذاتي ، وقدرته على الصمود أمام المنافسة في مجال الخدمات ، وضمان عوائد أعلى على الاستثمارات والعمل ، ومدى ترسيخ التحويلات وحيدة الجانب ، وهي العناصر الأساسية التي يتكون منها ميزان المعاملات الجارية .

المبحث الثالث: نموذج ميزان العمليات الجارية الجزائرى ، وأشكال نماذج موازين العمليات الجارية:
هدف هذا المبحث هو تقديم الاشكال المختلفة التي يمكن أن يعرض ميزان العمليات الجارية بها أولا ، ثم معرفة شكل ومضمون ميزان العمليات الجارية الجزائرى ، وذلك كما يقدمه البنك المركزى الجزائرى لتحديد مدى ملاءمة هذا النموذج ، ومدى ابرازه لمختلف المعاملات ذات الأهمية مع الخارج ، كما حاولنا اجراء مقارنة بسيطة بينه وبين نموذج صندوق النقد الدولي ، الشيء الذى جعلنا نصل الى خلاصة " أن نموذج ب م ، ج يظهر المجموعات الرئيسية باستثناء ميزان السلع بصفة جلية منسجمة مع أهم النشاطات الاقتصادية مع الخارج ، كما أنه من صنف ذى الصفتين ، وهو الشكل المفضل لابداء ملاحظات أولية بصفة سريعة ، وما يؤخذ عليه شكليا هو أن بنوده غير مرقمة ، وليست لها أرقاما استدلالية لتسهيل العمل بمخطط المحاسبي .
الفصل الثاني : تسجيل واحصاء قيم عناصر ميزان العمليات الجارية : الهدف من هذا الفصل كما حدد في مقدمته هو توضيح طريقة تسجيل قيم المعاملات مع الخارج ، لتسهيل القراءة السليمة لأرقام الميزان ضمن القسم الثاني ، من جهة ، وتوضيح كيفية اجراء حصر المعلومات الرقمية عن مختلف المعاملات ، ومشاكل ذلك ، من جهة أخرى ، وقد تم ذلك من خلال المباحث .
المبحث الأول : مفاهيم عامة : وحددنا فيه مفاهيم بعض المصطلحات ذات الاستخدام الواسع في مجال المعاملات مع الخارج ، كالصادرات والواردات ، وحدود تقييمهما ، وقد أحصينا ثلاثة طرق هي : ت.ف.ت ، ش.ن.ت ، ت.ج.ت ، ووجدنا أنه عموما تسجل الصادرات بسعر ت.ف.ت ، والواردات بسعر ش.ن.ت ، غير أن نموذج صندوق النقد الدولي يقيم كل من الصادرات والواردات بسعر واحد هو سعر ت.ف.ت ، كما تم أيضا تحديد مفهومي الاقامة وعدم الاقامة ، وهما مفهومان جد مهمان عند عملية احصاء قيم الميزان .
المبحث الثاني : مبادئ تسجيل عناصر ميزان العمليات الجارية : وقد هدف الى تبيان مبادئ التسجيل المحاسبي لقيم الميزان ، وحددنا فيه ميكانيزمات ذلك ، لكل بند من بنود الميزان .
المبحث الثالث : بعض مشاكل احصاء عناصر ميزان العمليات الجارية وهو يحدد

بنوع من الدقة ، بعض المشاكل التي يمكن مصادفتها ، أو التي تجعل البيانات الاحصائية المسجلة ليست دقيقة بدرجة كافية ، وذلك بغية العمل على تفاديها من قبل المؤسسات المختصة ، وقد ذكرنا على عجل في هذا البحث ، البنك المركزي الجزائري باعتباره المشرف الرئيسي على ميزان العمليات الجارية خصوصا ، وميزان المدفوعات الدولية عموما ، ثم ادارة الجمارك ، باعتبارها هيئة مساعدة ، تقوم أيضا بتسجيل كل القيم المادية الداخلة الى المحيط الاقتصادي للبلد أو الخارجة منه ، الشيء الذي أتاح لنا امكانية تحديد أخطاء جمع البيانات الممكن ارتكابها ، في النقاط التالية : 1 ـ أخطاء التصريح ، 2 ـ أخطاء التسجيل والسهو ، 3 ـ مشاكل أخرى يمكن أن تؤدي الى تسجيل قيم خاطئة ، كتلف السلعة قبل الوصول ، وتجارة الترانزيت وعدم اظهار الفواتير ، والتهريب ، وتغير معدلات الصرف ...

الفصل الثالث : ميزان العمليات الجارية ، وعناصر الاقتصاد الكلي : اهتم هذا الفصل بمعالجة ، انعكاسات تغيرات عناصر ميزان العمليات الجارية ، على بعض المجاميع المحاسبية الوطنية ، مع محاولة تبيان التأثيرات الآتية لكل من الصادرات والواردات على الدخل التوازني ، وكذا تحديد طبيعة دالة الواردات ، وتم ذلك من خلال المباحث التالية : ـ

المبحث الأول : الانعكاسات الكمية لقطاع الخارج على المجاميع المحاسبية الوطنية : وقد تناولنا فيه ، اظهار أهمية قطاع الخارج في النشاطات الاقتصادية ، فتوصلنا الى اثبات أن لقطاع الخارج ، تأثير مباشر على مستوى : 1 ـ سوق مواد الاستهلاك 2 ـ سوق الاستثمار ، 3 ـ سوق النقد والمال ، وحيث أن نتائج نشاطات مختلف أعوان هذه الأسواق ، تنعكس في مختلف المجاميع المحاسبية الوطنية ، من جهتي نظر الانتاج والاستخدام ، وبالتالي فان ترشيد سياسات تنمية تلك المجاميع ، يجب أن تأخذ في الحسبان وبشكل جدي ، حسابات ميزان العمليات الجارية ، كمحاولة لاظهار التأثير الكمي ، والنسبي فيما بعد ، لحسابات العمليات الجارية على مختلف المجاميع المحاسبية الوطنية ، حسب ن م ح ا ج ز ، فقد تناولنا على وجه الخصوص كلا من الانتاج الكلي الاجمالي ، والانتاج الداخلي الاجمالي ، والناتج الداخلي الاجمالي ، مع اظهار أهمية كل من الصادرات والواردات على كل مجمع ، أما من جانب المداخيل فتعرضنا الى الدخل الداخلي ، الدخل الوطني ، الدخل الوطني المتاح ، الدخل النقدي ، واظهرنا أهمية التدفقات القيمية الداخلة والخارجة في كل مجمع

وعرضنا ذلك أيضاً في اشتقاق نسب التحليل ، ودالة الواردات ، في الفصل الرابع من هذا القسم ، وفي القسم العملي من هذا البحث .

المبحث الثاني : آثار الصادرات والواردات على الدخل والناتج ، وتناولناه أولاً : المبادلات الخارجية والتوازن الاقتصادي ، بينا مفهوم التوازن ، ودعمنا ذلك بأمثلة توضيحية ، وهذا كتمهيد لتمثيل الموازنة ، وفي العنصر الثاني عرضنا الى الانعكاسات التلقائية للصادرات والواردات على الدخل ، وهدف هذا العنصر الى تبيان أثر تغيرات كل من الصادرات والواردات على الدخل التوازني ، أما العنصر الثالث وهو الأثر المضاعف للصادرات على الدخل والتشغيل ، ففيه بيناً تطوريا ورياضيا ، التغيير الحاصل في الدخل عند تغير الصادرات بوحدة واحدة ، ثم بينا أثر الصادرات على التشغيل وتوصلنا الى أن هناك علاقة موجبة بين زيادة الصادرات وخلق مكان عمل تشغيل ، اذ أن الفرع الصناعي الذي يصدر أكثر يخلق مناصب شغل ، بصفة مباشرة وغير مباشرة ، وأخيراً في العنصر الثالث وهو العمليات على الواردات ، فتطرقنا فيه الى طبيعة دالة الواردات بينا بأنها دالة خطية في الدخل ، يمكن تقديرها بطريقة المربعات الصغرى ، اعتماداً على سلسلة احصائية لكل من الواردات والدخل في فترات ما بعينة ، ثم تعرضنا الى مضاعف الانفاق للتغيرات التلقائية في الواردات ، فتوصلنا الى أن زيادة وحدة واحدة في الواردات التلقائية تؤدي الى انخفاض في الناتج بمقدار مقلوب مجموع الأميال الحدية للادخار والواردات .

المبحث الثالث : أثر عنصري الميزان التجاري على مستوى الفروع الاقتصادية ، وهو موضوع جد موجز ، تناولنا فيه بعض الأدوات التحليلية المستخدمة في الميزان التجاري على مستوى النشاطات الاقتصادية (الفروع) .

الفصل الرابع : الأدوات الاحصائية المستخدمة في تحليل ميزان العمليات التجارية ، وقد تناولنا هذا الفصل عرض أهم أدوات التحليل المستخدمة في دراسة ميزان العمليات الجارية ، والتي تم التمهيد للكثير منها من خلال الفصول السابقة ، وقد تناولناها حسب ترتيب الباحث ، كالتالي :-

المبحث الأول : التحليل عن طريق النسب ، وعرضنا فيه :

أولاً : النسب الذاتية ، ورتبناها كما يلي من جانب الذاتية :

1 - نسبة صادرات سلعة ما من اجمالي الصادرات السلعية .

2 - نسبة صادرات سلعة ما من اجمالي صادرات السلع والخدمات .

3ـ نسبة صادرات خدمة منها من اجمالي صادرات الخدمات .

4ـ نسبة صادرات خدمة ما من اجمالي صادرات السلع و الخدمات .

5ـ نسبة الصادرات السلعية الى الصادرات الاجمالية (سلع و خدمات).

6ـ نسبة صادرات الخدمات الى الصادرات الاجماليــة .

7ـ نسبة صادرات السلع من دائنية ميزان العمليات الجارية .

8ـ نسبة صادرات الخدمات من دائنية ميزان العمليات الجارية .

9ـ نسبة دائنية التحويلات في دائنية ميزان العمليات الجارية .

كما تم التعرض لنفس هذه النسب من جانب المديونية .

ثانيا : نسب الاهمية في المجاميع المحاسبية الوطنية : من جانب الدائنية تم التطرق الى : 1ـ معدل التصدير . 2ـ معدل دائنية ميزان العمليات . 3ـ نسبة الصادرات من الدخل الوطني . 4ـ معامل البذل للخارج . أما من جانب المديونية فقد تم التطرق لنفس المعدلات على وجه الترتيب .

ثالثا : معدلات أخرى : وقد تم التعرض فيها الى : 1ـ معدل التغطية 2ـ الرقم القياسي البسيط . 3ـ معدل النمو بين فترتين . 4ـ معدل النمو السنوى المتوسط .

المبحث الثاني : الدوال التنبؤية : وعرضنا فيه أولا : السلاسل الزمنية وعلى وجه التحديد تعرضنا الى الاتجاه الخطي البسيط للسلسلة ، ثم الشكل الاسي للسلسلة الزمنية . ثانيا : الانحدار والارتباط : وتم عرضهما بنوع من الايجاز غير المخل بالمضمون .

هذا أهم ما تم تناوله في هذا القسم وقد سمح لنا بتفهم كل ما يتعلق بميزان العمليات الجارية ، واعطى لنا نظرة شاملة ، وتصورا متكاملا من الأسس النظرية له ، وانعكاسات عناصره على مختلف الانشطة الاقتصادية ، بصفة جزئية ، وعلى المجاميع المحاسبية الوطنية بصفة كلية ، مما أتاح لنا امكانية تحديد أدوات التحليل المناسبة ، الشيء الذي يسهل لنا العمل في القسم الثاني من هذا البحث .

القسم الثاني

تحليل تطور عناصر

موازين المدفوعات

الجارية

للجمهورية الجزائرية

خلال الفترة : 1980 – 1988.

الفصل الثاني : تحليل تطور عناصر موازين المدفوعات للجزائر خلال الفترة : 80 ــ 1988 .

مقدمة القسم :

بعد توضيح الرؤية من خلال القسم الأول ، باستعراض ميزان العمليات الجارية ، شكلا و اعدادا ، و تحليلا احصائيا ، و بعد استعراض أهم علاقاته مع مختلف التغيرات الاقتصادية الوطنية ، و ذلك بنوع من الايجاز غير المخل بالمضمون ، نولج الى القسم الثاني من هذا البحث ، و الذي سنحاول فيه توظيف أهم معلومات القسم الأول في تحليل قيم عناصر ميزان العمليات الجارية للجمهورية الجزائرية خلال الفترة : 1980 ــ 1988 ، تحليلا احصائيا ، مع استخلاص النتائج ذات الدلالة الاقتصادية في مجال المعاملات مع الخارج ، و الاجابة على الكثير من الغوامض المطروحة في اشكالية البحث ، أهمها طبيعة تطور عناصر الميزان الرئيسية ، و جزئياته ، مع البحث عن علل تغيراتها خلال الفترة ، وكذا طبيعة علاقاته ، مع بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى على المستوى الكلي ، مع محاولة تحليل ذلك ، و يتم التعرض لكل ذلك و غيره ، عبر الفصول التالية : ــ

- الفصل الأول : المعطيات الاحصائية مصادرها و مشاكل جمعها .
- الفصل الثاني : تحليل أهمية الموازين الجزئية في ميزان العمليات الجارية .
- الفصل الثالث : تحليل تطور ميزان السلع .
- الفصل الرابع : تحليل اجمالي تطور المتدفقات الداخلة و الخارجة في ميزان الخدمات و العوائد .
- الفصل الخامس : تحليل تطور التحويلات وحيدة الجانب .
- الفصل السادس : عناصر ميزان العمليات الجارية و مجاميع الانتاج .

الفصل الأول : المعطيات الاحصائية

مصادرها ومشاكل جمعها .

مقدمة الفصل :

نتعرض في هذا الفصل الى أهم المراكز التي كان ينبغي أن تتوافر فيها المعطيات الاحصائية الخاصة بالمعاملات الاقتصادية مع الخارج وأهم علل غيابها وعدم اتاحتها للباحثين ، وبالتالي الأسباب التي جعلتنا نلتجيء الى العمل عن طريق المعلومات المتوافرة من خلال منشورات المؤسسات المالية الدولية وخاصة منشورات صندوق النقد الدولي .

ويتم ذلك من خلال المباحث التالية :ـ

المبحث الأول : نتعرض فيه الى أهم المصادر الوطنية.

المبحث الثاني : نتناول فيه مصادر المؤسسات المالية الدولية .

المبحث الثالث نتعرض فيه الى كيفية المعالجة الأولية للمعلومات .

المبحث الاول : المصادر الوطنية

إن الباحث الاقتصادي عندما يطرح عليه موضوع دراسة شامل، يتطلب توافر معلومات إحصائية ويكون له من البديهي التفكير أولا في ما يوفره الديوان الوطني للإحصائيات أولا ثم ما توفره المؤسسات ذات العلاقة او المختصة مباشرة ثانيا،

وفي موضوع دراستنا هذه كان من البديهي، لاجل الحصول على المعلومات الإحصائية اللازمة من الاتجاه الى المؤسسات التالية :

- الديوان الوطني للإحصائيات.
- المديرية العامة للجمارك .
- البنك المركزي الجزائري .

أولا : الديوان الوطني للاحصائيات : وهو يفتقد للكثير من تفاصيل المعطيات المتعلقة بالمعاملات مع الخارج وأحسن ما لديه في هذا المجال ، هو إحصاءات التجارة الخارجية ، ومصادرها الاساسية، هي المديرية العامة للجمارك ، وهي إحصاءات واردة بصفة مجملة و مجمولة طريقة التقويم . ويمكن الحصول على هذه المعلومات من مختلف المنشورات التي يوفرها الديوان .

ثانيا: المديرية العامة للجمارك وهي الجهاز المخول شرعيا لمتابعة وتسجيل حركات السلع والخدمات الداخلة الى الوطن ، أو الخارجة منه ، من خلال المصالح المختصة والمتواجدة عبر نقاط العبور . وتقوم مديرية الاحصائيات والتخطيط على مستوى المديرية المركزية ، باصدار كشكول يتضمن الحركات القيمية للسلع بالدينار الجزائري ، وذلك بالنسبة لكل صنف من المواد ، حسب الترتيب التالي :-

- مواد غذائية
- طاقة وشحوم .
- مواد خام .
- مواد نصف مصنعة .
- سلع تجهيز فلاحية .
- سلع تجهيز صناعية .
- سلع استهلاكية أخرى .
- ذهب صناعي .

وتساعدنا المعلومات المقدمة حسب هذا التصنيف ، في تحليل جانب واحد على الأكثر من ميزان العمليات الجارية ، وهو الميزان التجاري حسب تركيبه الهيكلي .

ثالثا: البنك المركزي الجزائري: وهو المسئول المباشر على متابعة واحصاء الحركات النقدية للسلع والخدمات دخولا وخروجا ، وهو المؤسسة الوحيدة ، التي يمكن لها معرفة الوضعية المالية للبلد اتجاه الخارج ، وذلك من خلال ميزان

المدفوعات، الذي تشرف على إعداده مصلحة مركزية خاصة هي مصلحة ميزان المدفوعات.

وكما سبقت الاشارة في القسم السابق [1]، فان البنك المركزي الجزائري، يعد نموذجا كاملا لميزان المدفوعات، يحتوي على البنود الاكثر أهمية من حيث المعاملات، غير أن هذه المصلحة تمتنع تقديم المعلومات الاحصائية للباحثين بحجة أن عناصر ميزان المدفوعات هي من أسرار الدولة، يمنع تداولها، غير أن ما ينصح به من قبل هذه المصلحة هو الاتصال بالاحصائيات التي يوفرها صندوق النقد الدولي، لأن مصدرها الأساسي هو ما يرسله البنك المركزي الجزائري من إحصائيات لهذه الهيئة.

إن السؤال الذي يطرح نفسه هو ماهي المبررات المنطقية التي تحرم الباحث الجزائري، من معلومات هي في الواقع متاحة للمؤسسات المالية الدولية (الأجنبية)، سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر، في حين تعتبرها

1 ـ انظر الصفحة رقم: 27 وما تلاها.

المصلحة المختصة في البنك المركزي من أسرار الدولة ، ولكن كانت البنود المتعلقة بالتجارة الحربية ، والمساعدات المختلفة لحركات التحرر أو المنظمات ، أو غيرها سببا في إخفاء طابع السرية على ميزان المدفوعات فان هذه المعلومات ، لا تظهر في النموذج الذي يستعمله البنك المركزي الجزائري ، مما يوحي بأنها مجمعة حسب العالمية ، تحت بند صادرات وواردات السلع أو التحويلات ، أو أنها غير مسجلة أصلا في ميزان العمليات الجارية وذلك مما يزيل عنه السرية .

<u>المبحث الثاني : مصادر المؤسسات المالية الدولية</u> : من المؤسسات المالية الدولية التي تهتم بإحصاءات موازين المدفوعات الدولية ، ومن خلالها موازين العمليات الجارية :-

أولا : البنك العالمي .

ثانيا : صندوق النقد الدولي (ص ن د) .

وهما مؤسستان يكونان مصدر إحصائيات موازين المدفوعات ، اللذان ينشرا نتائجها واحد ، ومصدرها سجلات البنوك المركزية للدول . ومن الوثائق المعتمدة بهذا الجانب ، هي السنوية الإحصائية لموازين المدفوعات الدولية ، الصادرة عن صندوق النقد الدولي[1] ، وهي تقدم معلومات إحصائية ، بهذا الخصوص لمعظم الدول ، وذات درجة مقبولة من حيث التفصيل ، فبالنسبة للجزائر مثلا فانها تعرض موازين المدفوعات لها ابتداء من سنة 1976 ، غير أن الوحدة النقدية المستخدمة في التقويم ، هي وحدة حقوق السحب الخاصة وذلك بالنسبة لجميع الإحصائيات ، لغرض تسهيل إجراء المقارنات الدولية .

---

1 — BALANCE OF PAYMENTS STATISTICS . VOLUME 38 .
YEAR BOOK PORT 1 1987 I.M.F

ان هذه المعلومات هي المعلومات المتاحة الوحيدة ، المتاحة والتي يمكن الاعتماد عليها في دراستنا .

إن الخلاصة التي يمكن أن نخرج بها من خلال هذين المبحثين ، هي أنه رغم وجود الكثير من المؤسسات الوطنية الخاصة أو ذات العلاقة بالمعاملات مع الخارج إلا أن مصادر المعلومات تبقى محدودة جدا في هذا المجال ، وفي أحسن الأحوال يمكن الحصول على بعضها ، من المؤسسات الدولية أو ربما بعض الوثائق الاقتصادية الأجنبية ، وذلك ما يحتم التفكير جديا في الشروع في تنفيذ مشروع بنك المعطيات الاحصائية والاقتصادية .

المبحث الثالث المعالجة الأولية للمعلومات: إن الاعتماد على المعلومات التي يقدمها صندوق النقد الدولي والمقيمة بوحدات حقوق السحب الخاصة ، تلزم علينا لأجل :-

- جعل الدراسة منسجمة من حيث التقويم .

- تسهيل ربط نتائج الميزان بالمجمعات الوطنية الأخرى المقيمة بالدينار .

- التمكين من التحليل ، بالعملة كما هي حسب قيمتها الجارية .

تحويل المعلومات الاحصائية تلك ، من وحدات حقوق السحب

الـخـاصة ،إلى الدينار الجزائري ، ويجري ذلك وفق الخطوتين التاليتين :ـ

ـ معرفة قيمة البند ،بوحدات حقوق السحب الخاصة وكذا سعر قيمة الوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة ،بالدينار الجزائري ، لنفس السنة .

ـ تتم عملية ضرب أرقام البنود للسنوات المعنية والمقيمة بوحدات حقوق السحب الخاصة ،في قيمة الوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة بالنسبة للدينار الجزائري ،لنفس السنة ،كما هي واردة في الجدول التالي :ـ

قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة بالنسبة للدينار الجزائري

للسنوات : 1976 ـ 1987م ، جدول رقم : 5

السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981
سعر صرف الوحدة حقوق السحب الخاصة بالدينار الجزائري	4.8072	4.8414	4.9653	4.9784	4.9946	5.0890

السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987
سعر صرف الوحدة حقوق السحب الخاصة بالدينار الجزائري	5.0698	5.11[illegible]2	5.1080	5.1049	5.5166	

المصدر : الإحصائية السنوية لصندوق النقد الدولي ، الخاصة بموازين العمليات الجارية (الدولية) .

وعلى سبيل المثال ، قيمة الصادرات السلعية سنة 1980 كانت : 10469 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ، وبما أن قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة لتلك السنة هي : 4.9946 دينار جزائري فإن قيمة الصادرات

بالدينار الجزائري ، هي حاصل ضرب القيمتين وتكون النتيجة هي : 2388.36 مليون دينار جزائري ، و تجري العملية على نفس المنوال وبالنسبة لكل السنوات بضرب الارقام الواردة في جدول ميزان العمليات الجارية ، المقيم بوحدات حقوق السحب الخاصة في قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة ، المقابلة ، وفق كل سنة وذلك مايستنتج لنا ميزان العمليات الجارية الرئيسي ، المقيم بالدينار الجزائري الجاري ، الوارد في الملحق رقم :

غير أن ما يؤخذ على هذا الميزان هو ان بنوده تظهر مركزة ولا تحتوي على بعض التفاصيل ، التي قد تكون مهمة ، فلئن كان يمكننا ايجاد تفاصيل ميزان السلع بالاعتماد على احصاءات المديرية العامة للجمارك ، او الديوان الوطني للاحصائيات فإنه فيما يتعلق بإحصائيات تجارة الخدمات ، فإنه لايتوفر مصدر آخر متاح للاطلاع ، مما يجعل بنودا كثيرة لا يمكن دراستها على حدة كعوائد الملكية الثقافية ، براءات الاختراع ، رخص التصنيع ... الخ .
وكذلك الشأن بالنسبة للتحويلات وحيدة الجانب .

والخلاصة من هذا الفصل هي ان عدم اتاحة المعلومات

طرح اساسنا تحديدا كان لابد من اجتيازه ، باستخدام فنيات

البحث العلمي ، في المنهجية ، وذلك ما أوصلنا الى إستخدام

مصادر صندوق النقد الدولي ، على الرغم من إمكانية وجود انحرافات

بدرجات ضعيفة عن القيم الحقيقية ، أظهرها هي تلك التي يمكن

أن تحدث مرة عند تحويل القيم من الدينار الى وحدات حقوق السحب

الخاصة ومرة عند حدوث العكس ، وكذلك تلك الناتجة عن حذف ما بعد الرقم الأول بعد الفاصلة .

في تحليلنا هذا نفترض أن المعلومات الاحصائية المستخدمة

ذات انحرافات مقبولة احصائيا .

وبما أن الدراسة التحليلية تقتصر على سنوات الثمانينات ، فان

ركيزة التحليل لابد وأن تمتد إلى السنوات القليلة السابقة لسنة

1980 ، حيث أن الترابط الزمني ، وتأثير النتائج السابقة على

الحاضر و المستقبلية لا بد وأن يؤخذ في الحسبان ، التي

التي جعلتنا نأخذ السلسلة الإحصائية إبتداء من سنة 1976 .

الفصل الثاني : تحليل أهمية

الموازين الجزئية

في ميزان العمليات الجارية :

مقدمة الفصل :

إن معرفة الميزان الجزئي الأهم من حيث حجم قيم المعاملات دائنية ومدينية ورصيدا ، ضمن ميزان العمليات الجارية يساعد على معرفة البنود الرئيسية ذات التأثير الكبير على نتيجة ميزان العمليات الجارية وبالتالي يسمح باستخلاص العناصر القابلة للتأثير والتغيير إيجابيا من خلال سياسة معينة ، وذلك بعد تفحص أسباب واقع بعض البنود ، سواء من الجانب الدائن أو الجانب المدين أو الرصيد .

لذلك فإن هذا الفصل ، سيجيب على السؤالين التاليين :-

- ما هو الميزان الجزئي الذي يتصدر الطليعة من حيث الدائنية والمدينية والرصيد ؟ هل هو ميزان السلع ، أم ميزان الخدمات ، أم ميزان التحويلات وحيدة الجانب ؟ .

- ما هي العوامل الداخلية والخارجية التي جعلت أحدها يتصدر الطليعة ولم تبرز نفس أهمية الآخر ؟ .

إن الإجابة عن هذين السؤالين تتم من خلال المبحثين التاليين :-

المبحث الأول : ترتيب الموازين الجزئية حسب الأهمية القيمية .

المبحث الثاني : العوامل المحددة لنتائج الترتيب .

المبحث الأول : ترتيب الموازين الجزئية حسب الأهمية القيمية

لترتيب الموازين الجزئية في ميزان العمليات الجارية حسب أهميتها خلال الفترة المدروسة ، بغية إستخلاص أيها أكثر تأثيرا، فإنه يكفي ذلك سواء :

- على مستوى الأرقام المطلقة ؛ وفي هذه الحالة لايمكننا تحديد الأهمية النسبية لكل بند .
- على مستوى الارقام النسبية ؛ وذلك ما يتيح لنا معرفة أهمية كل بند بالنسبة للاخر .

اولا : ترتيب البنود الرئيسية حسب الدائنية :

إن الجدول رقم : 7 يظهر لنا بصورة واضحة بالدائنية النسبية لكل بند رئيسي ، ضمن الدائنية الاجمالية لميزان العمليات الجارية ، فهو يظهر :-

- نسبة دائنية ميزان السلع .

تطور ميزان العمليات الجارية ، حسب دائنية ومديونية البنود الرئيسية

خلال الفترة : 76 ـ 1987 . الوحدة : مليون دينار . جدول رقم : 6 ـ 1

السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
صادرات السلع	2173846	2431869	2514428	55 4146	3038836	6090515	6203914	6102086	6374784	65 5360	3792563	4373406
واردات السلع	1954127	2569815	2892287	3007464	3682549	4353640	4410020	4557142	4601797	44 30062	3709314	3208922
رصيد ميزان السلع	219689	779,46 ـ	377869 ـ	646692	1556347	1736876	1662634	544 975	1772987	2123128	827,3	1170 184
صادرات الخدمات	13127	154326	156408	2 41452	325644	412209	393417	4451,68	388207	363468	633925	327355
واردات الخدمات	888815	1157578	1306868	1693865	1901 4,41	22457,76	22905,29	21147,39	22137,17	20761,63	18695,76	16733,95
رصيد ميزان الخدمات	16 333,70 ـ	18255,9 9 ـ	11 26,35 ـ	12296,50 ـ	70 ـ	1855,67 ـ	1371,12 ـ	1645,70 ـ	1855,39 ـ	1702 95 ـ	12296,50 ـ	3525,70 ـ
صادرات السلع والخدمات	2305533	2467,95	26708,36	33355,96	55 44,84	65027,24	65973,31	65172,54	6632391	67166,28	4325,89	44057,61
واردات السلع والخدمات	2842978	3727 3,93	43155	4647329	5583960	65994,16	66315,43	66718,30	6615514	650 1,95	55794,90	49961,47
رصيد ميزان السلع والخدمات	5374,45 ـ	105 598 ـ	1583,19 ـ	7517,41 ـ	194,76 ـ	96691 ـ	2342,18 ـ	1545,9 6 ـ	525,2 3 ـ	410 4,33	1469,01 ـ	16236,6 ـ
التحويلات الداخلة	2028,64	1621,88	1792,47	1828,8	1967,87	2218,80	2428,43	1 981,14	1741,83	17 6629	1456,39	—
التحويلات الخارجة	346,12	45 5,09	536,25	587,45	81 4,11	880,39	917,63	644,67	84282	7 50,42	47443	
رصيد التحويلات وحيدة الجانب	1136,47	89 9,01	1015,87	95	115 3,76	1338,41	1 510,80	113547	89901	101587	98135	250844
المتحصلات الجارية	2508397	28083,83	28500,83	4077806	5612,71	67246,04	68401,7 4	67 1 53,68	69 371,74	7033257	4782,27	
المدفوعات الجارية	28775,90	3772902	4252780	47060,84	5665 3,71	6687 4,55	69233,12	67563,17	68997,96	6812,37	56269,33	
رصيد ميزان العمليات الجارية	3691,93 ـ	[illegible]3,1 9 ـ	4026,97 ـ	6832,76 ـ	958,97	371,49	831,38 ـ	40 949 ـ	373,78	5 120,20	10687,04 ـ	68458 ـ

المصدر : احصائيات موازين المدفوعات الدولية .

السنوية الاحصائية لصندوق النقد الدولي

للسنتين : 1986 ، 1987

تطور معدلات ذاتية العناصر الرئيسية الجزئية في الذاتية الاجمالية لميزان المدفوعات الجارية .
جدول رقم : 6-ب

المعدلات / السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981
صادرات سلعية/ ذاتية كلية %	86.66	88.71	88.22	89.61	90.93	90.57
صادرات خدمات/ ذاتية كلية	5.25	5.52	5.49	5.92	5.65	6.13
صادرات سلع وخدمات/ ذاتية كلية %	91.91	94.23	93.71	95.53	96.58	96.70
تحويلات داخلة/ ذاتية كلية %	8.09	5.77	6.29	4.47	3.42	3.30

المعدلات / السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987
صادرات سلعية/ ذاتية كلية %	90.70	90.87	91.89	92.39	82.84	
صادرات خدمات/ ذاتية كلية %	5.75	6.18	5.60	5.12	13.98	
صادرات سلع وخدمات/ ذاتية كلية %	96.45	97.05	97.49	97.51	96.82	
تحويلات داخلة/ ذاتية كلية %	3.55	2.95	2.51	2.49	3.18	

ملاحظة : الملاحظة / تعني تقسيم . الأرقام مئوية .

المصدر : مشتق على أساس الجدول رقم 6 ـ أ

ـ نسبة دائنية ميزان الخدمات .

ـ نسبة دائنية ميزان التحويلات وحيدة الجانب .

I ـ معدل دائنية ميزان السلع من الدائنية الاجمالية : حسب نفس تعاريف الفصل الثالث ، من القسم الأول ، فان معدل دائنية ميزان السلع من الدائنية الاجمالية لميزان العمليات الجارية يعطى بالمعادلة التالية :

$$\bar{P}_{eb} = \frac{\sum_{i=1}^{n} E_{b_i}}{\sum_{i=1}^{n+m} E_{(b+m)_i} + \sum_{k=1}^{} T_{e_k}} \times 100$$

فبالنسبة لسنة 1980م ، مثلا، فان مجموع الصادرات السلعية كان 52388.36 مليون د ج ، وأن مجموع دائنية ميزان العمليات الجارية كان : 57612.71 مليون د ج ، لذلك فان : P_{eb} هي :

$$\bar{P}_{eb_{80}} = \frac{52388.36}{57612.71} \times 100 = 90.93\%$$

ويعني ذلك أن نسبة 90.93% من الدائنية الاجمالية تعود الى الصادرات السلعية الاجمالية ، وهي نسبة كبيرة جدا ، توحي بان معدل دائنية ميزان الخدمات و العوائد وميزان التحويلات وحيدة الجانب ضعيف جدا إذ لا يتعدى 09.07% .

ان حساب هذه المعدلات للسنوات من 1976م حتى سنة 1987م يعطي الجدول التالي :ـ

معدلات ذاتية ميزان السلع في الذاتية الاجمالية .
للسنوات من : 76 وحتى 1987 م .

جدول رقم : 7

السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
المعدل%	86.66	88.71	88.22	89.61	90.93	90.57	90.70	90.87	91.89	92.39	82.84	

المصدر : مشتق على أساس الملحق 1 .

يلاحظ من الجدول اعلاه ، ان هذه المعدلات كبيرة جدا، وذلك على طول فترة المخطط الرباعي الثاني (السنتين الاخيرتين)، والمخطط الخماسي الاول ، والفترة الاولى من الخماسي الثاني .

فاذا كان معدل ذاتية السلع يتراوح بين 86.66% و 89.61% بين السنتين 1976 و 1979 ، فان هذا المعدل ارتفع خلال المخطط الخماسي الاول ، ليتراوح بين 90.57% سنة 1981 كادنى قيمة خلال هذا المخطط و 91.89% في السنة الاخيرة من المخطط بينما نجد ان معدل صادات السلع ، بالنسبة للذاتية الاجمالية لميزان العمليات التجارية ، قد بلغ اعلى مستوياته سنة 1985 م اذ وصل الى 92.39% والى ادنى مستوياته خلال السنة الثانية من المخطط الخماسي الثاني ،(1986) وهو 82.84% ، وذلك على طول الفترة المحددة في الجدول اعلاه ، ويعود الارتفاع الواضح للمعدل خلال سنة 1985 م الى السببين التاليين :-

ـ زيادة في القيمة المطلقة للصادرات السلعية .

ـ انخفاض في القيم المطلقة لصادرات الخدمات والعوائد والتحويلات وحيدة الجانب .

فخلال الفترة 1976 ـ 1979 ، يلاحظ على مستوى الارقام المطلقة ارتفاع ملحوظ لقيم الصادرات السلعية بالارقام المطلقة اذ ارتفعت من حوالي 21.7 مليار د ج سنة 1976 الى 36.5 مليار د ج سنة 1979 ، بينما نجد ان معدل الدائنية بقي ثابتا نسبيا ، يدور حول معدل عام قيمته 88.3٪ ، ويعود ذلك الى الزيادة المرافقة لزيادة الصادرات السلعية ، في دائنية ميزان العمليات الجارية .

وخلال فترة المخطط الخماسي الاول ، والسنتين الاوليتين من المخطط الخماسي الثاني ، نلاحظ ايضا الزيادة المطردة في قيم الصادرات السلعية اذ انتقلت من حوالي 52.3 مليار د ج سنة 1980 الى حوالي 63.7 مليار د ج سنة 1984 والى 65.5 مليار د ج سنة 1985 ، في الوقت الذي انتقلت فيه الدائنية الاجمالية لميزان العمليات من 57.6 مليار د ج سنة 1980 الى 69.3 مليار د ج سنة 1984 ، ثم الى 70.9 مليار د ج سنة 1985 ، للشيء الذي جعل معدلات الدائنية ترتفع لتدور حول معدل عام للمعدلات خلال الفترة 80 ـ 1985 قيمته 91.23٪

وخلال السنة الثانية من المخطط الخماسي الثاني (1986)

يلاحظ التدني الكبير لقيمة الصادرات السلعية اذ بلغت

خلال تلك السنة حوالي 37926.63 مليون د ج ، بينما انخفضت

قيمة الدائنية الإجمالية أيضا لتصل الى 45782.27 مليون

دج ، الشيء الذي جعل نسبة الصادرات السلعية من الدائنية

الإجمالية ، تتدنى الى 82.84٪ بعدما كانت خلال سنة 1985 م

تمثل حوالي 92.39٪ .

إن الملاحظة الأولية للأرقام النسبية ، الواردة في الجدول السابق

تعطي الأهمية المطلقة للصادرات السلعية في دائنية

ميزان العمليات الجارية .

II. معدلات دائنية ميزان الخدمات والعوائد في الدائنية

الاجمالية : كما ورد في الفصل الثالث من

القسم الاول فان معدل دائنية ميزان الخدمات والعوائد

من الدائنية الاجمالية يعطى بالمعادلة التالية :-

$$P_{es} = \frac{\sum_{i=n+}^{n} E_s}{\sum_{i=1}^{n+m} E_{(b+s)} + \sum_{k=}^{k} T_e} \times 100$$

حيث E_s : صادرات الخدمات والعوائد . $E_{(b+s)}$: صادرات السلع

والخدمات والعوائد . T_e : مقدار دائنية التحويلات وحيدة

الجانب .

بالنسبة لسنة 1980 ، مثلا ، فان مجموع دائنية الخدمات والعوائد هي : 3256.44 مليون دينار بينما دائنية ميزان العمليات الجارية لنفس السنة هي : 57612.71 مليون دينار ، فباستخدام المعادلة اعلاه ، ينتج :

$$P_{es_{80}} = \frac{3256.44}{57612.71} \times 100 = 5.65 \%$$

تعني النسبة $P_{es} = 5.65 \%$ ان 5.65 % من الدائنية الاجمالية في ميزان العمليات الجارية ، تعود الى التدفقات الداخلة الناتجة من الخدمات والعوائد ، و هي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بحصة الصادرات السلعية .

ان حساب هذه المعدلات لجميع السنوات يعطي لنا الجدول التالي :ـ

معدلات دائنية ميزان الخدمات و العوائد في الدائنية الاجمالية لميزان العمليات الجارية خلال الفترة : 76 ـ1987م .

جدول رقم : 8

السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981
P_{es} %	5.25	5.52	5.49	5.92	5.65	6.13

السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987
P_{es} %	5.75	6.18	5.60	5.12	13.98	

المصدر : مشتق على اساس الملحق 1 .

يظهر ان هذه المعدلات جد ضعيفة، مقارنة بمعدلات الصادرات السلعية، وهي تتمحور في معظمها حول معدل 5٪ باستثناء سنة 1986، حيث بلغ 13.98٪ غير ان هذا المعدل لا يدل على زيادة في القيمة المطلقة لدائنية الخدمات والعوائد، بقدر ما يدل على الانخفاض الشديد في صادرات السلع.

III. معدلات دائنية التحويلات في الدائنية الاجمالية :

بنفس المبدأ ايضا يتم، حساب معدل دائنية التحويلات وحيدة الجانب من الدائنية الاجمالية حيث :-

$$\bar{P}_{et} = \frac{\sum_{k=1}^{t} T_{e_k}}{\sum_{i=1}^{n+m} E_{(n+s)_i} + \sum_{k=1}^{t} T_{e_k}} \times 100$$

باستخدام هذه المعادلة، ينتج لنا الجدول التالي :-

معدلات دائنية التحويلات وحيدة الجانب
في الدائنية الاجمالية
للسنوات : 76 ـ 1987م .

جدول رقم : 9

السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981
$\bar{P}_{et}$ %	8.09	5.77	6.29	4.47	3.42	3.30

السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987
$\bar{P}_{et}$ %	3.55	2.95	2.51	2.49	3.18	

المصدر : مشتق على أساس الملحق 1 .

يظهر من الجدول السابق ، ان معدلات اهمية ميزان العمليات الجارية ، اضعف من المعدلات الخاصة بصادرات السلع ، ودائنية ميزان الخدمات والعوائد .

ان حساب متوسط معدلات الاهمية النسبية لدائنية الموازين الرئيسية ، تعطي النتائج التالية :-

$$\bar{P}_{eb} = 62.4\%$$

$$\bar{P}_{es} = 6.42\%$$

$$\bar{P}_{et} = 4.18\%$$

إن هذه النتائج تؤكد لنا الحقائق التالية :-

- هناك تفاوت كبير من حيث اهمية كل بند رئيسي والبنود الرئيسية الاخرى من الجانب الدائن خاصة بين معدلات الصادرات ، ومعدلات كل من الخدمات والعوائد والتحويلات وحيدة الجانب .

- ان الاهمية المطلقة في الجانب الدائن تعود الى الصادرات السلعية بمعدلات اهمية تتجاوز في الغالب الوسط الحسابي لمعدلات دائنية الصادرات خلال الفترة 76 - 1986م ، وهو 69.4 %

- ان اهمية كل من التدفقات الداخلة للخدمات والعوائد ، والتحويلات الوحيدة الجانب جد ضعيفة

- تتفاوت اهمية كل من الخدمات والعوائد ، والتحويلات غير ان هذا التفاوت لا يتعدى في الغالب 2 في المائة باستثناء سنة 1986 ، اذ يسجل معدل الاهمية قيمته 13.98 في المائة بالنسبة للخدمات والعوائد ، بينما بلغ هذا المعدل خلال نفس السنة 3.18 في المائة .

- يؤكد لنا هذا التحليل ، من جانب التدفقات الداخلة ، لميزان العمليات الجارية ، الترتيب التالي للبنود الرئيسية من حيث الاهمية الوزنية :-

- المرتبة الاولى : الصادرات السلعية .

- المرتبة الثانية : مداخيل الخدمات والعوائد .

واخيرا مداخيل التحويلات وحيدة الجانب .

ثانيا : ترتيب البنود الرئيسية حسب المديونية :

بنفس المنهجية السابقة ، سنحاول استنباط ترتيب البنود الرئيسية حسب اهميتها الوزنية في التدفقات الخارجة لميزان العمليات الجارية . لاجل هذا ، سيجري حساب : - نسب مديونية ميزان السلع في المديونية الاجمالية .

- معدلات مديونية ميزان الخدمات والعوائد .

- معدلات مديونية ميزان التحويلات وحيدة الجانب في المديونية الاجمالية لميزان العمليات الجارية

I. معدلات مديونية ميزان السلع في المديونية الاجمالية :

تعطي معدلات مديونية ميزان السلع (الواردات)، في المديونية الاجمالية ، بالمعادلة التالية[1] :

$$P_{mb}=\frac{\sum^{n} M_b}{\sum_{i=1}^{n+m} M_{(b+s)}+\sum_{k=1} T_{m_k}}\times 100$$

انظر: 16.4 .

حيث : M_b : واردات السلع . $M_{(b+s)}$: واردات السلع والخدمات . T_m : دائنية التحويلات وحيدة الجانب .

كما سبقت الاشارة في القسم الاول فان هذا المعدل يعطي حصة الواردات السلعية من كل 100 وحدة من مجموع

1- انظر الصفحة : 75

مديونية ميزان العمليات التجارية .

فبالنسبة لسنة 1980 مثلا فان مجموع الواردات السلعية كان : 36825.19 مليون د.ج ، بينما اجمالي مديونية ميزان العمليات التجارية كان : 56653.71 مليون د.ج ، وبالتالي فان :

$$P'_{mb} = \frac{36825.19}{56653.71} = 65\ \%$$

ويعني ذلك انه من كل 100 وحدة مديننة في ميزان العمليات التجارية ، فان 65 وحدة منها تشكلها الواردات السلعية ، بينما 35 وحدة مديننة تتقاسمها كل من الخدمات والعوائد من جهة والتحويلات وحيثة الجانب من جهة اخرى .

ان حساب هذه المعدلات للسنوات محل الدراسة تعطي لنا الجدول التالي :-

تطور معدلات مديونية ميزان السلع في المديونية الاجمالية .

جدول رقم : 10

السنوات	976	1977	1978	1979	1980	1 1981
P'_{mb} %	6 .91	18.11	68 .01	6 3.90	65.00	65.10
السنوات	982	1983	1984	1985	1986	1987
P'_{mb} %	6: .69	67.45	66.69	67.31	. 65.93	

المصدر : منتق على اساس الملحق 1

يلاحظ من الجدول السابق ان نسبة الواردات من المديونية الاجمالية ، تتمحور في عمومها ، على طول الفترة 1976 1987 حول الثلثين ، اذ تتراوح ما بين : 63.90% كادنى معدل سنة 1979 و 68.10% كاعلى معدل سنة 1977 ، وذلك على طول المدة المحددة في الجدول ، وذلك ما يسمح لنا نتاكد بان الواردات السلعية تحتل المقام الاول في الترتيب .

الا انه بالرغم من الاهمية النسبية للواردات السلعية في مديونية الميزان ، فانها تقل عن الاهمية الوزنية للصادرات السلعية في الدائنية الاجمالية بحوالي 30% .

II- معدلات مديونية الخدمات والعوائد في المديونية الاجمالية :

يعطى معدل مديونية الخدمات ، من المديونية الاجمالية لميزان العمليات الجارية ، بالمعادلة التالية[1] :

$$P'_{ms} = \frac{\sum M_{sj}}{\sum_{i=1}^{n} M_{(b+s)i} + T_{mk}} \times 100$$

(انظر: 17.4)

حيث : M_s : التدفقات الخارجة من الخدمات والعوائد .

وعلى سبيل التطبيق فان مديونية الخدمات والعوائد ، خلال

---

[1] انظر الصفحة : 75

سنة 1980 كانت : 19014.41 مليون دينار، بينما المديونية الاجمالية لميزان العمليات الجارية لتلك السنة كانت : 56653.71 مليون دينار جزائري وبالتالي فان :

$$P'_{ms} = \frac{19014.41}{56653.71} = 33.56$$

اي ان 33.56 من كل 100 وحدة مديونية، تتسبب فيها الخدمات والعوائد الرأسمالية، وهي نسبة معتبرة مقارنة بالاهمية النسبية لدائنية الخدمات والعوائد، اما النسبة المتبقية فهي نتيجة للتحويلات الوحيدة الجانب . وباستخدام المعادلة السابقة ينتج لنا محتوى الجدول التالي :

جدول رقم : 11

تطور معدلات مديونية الخدمات والعوائد بالنسبة للمديونية الاجمالية، خلال الفترة : 76 ـ 1987م .

السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981
P'_{ms} %	30.89	30.68	30.73	34.85	33.56	33.58

السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987
P'_{ms} %	33.08	31.30	32.08	31.55	33.23	

المصدر : مشتق على اساس الملحق 1

يظهر من الجدول السابق وعلى طول المدة ان حوالي ثلث المديونية من ميزان العمليات الجارية، يعود الى مديونية الخدمات والعوائد .

III. - معدلات مديونية التحويلات وحيدة الجانب في المديونية

الاجمالية: من النتائج السابقة، فانه يمكن استنتاج

بأن نسب مديونية التحويلات وحيدة الجانب تكاد تكون مهملة

وذلك ما يظهره الجدول التالي :

تطور معدلات الاهمية الوزنية لمديونية التحويلات
وحيدة الجانب خلال الفترة 77 - 1987م

جدول رقم : 12

السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981
P_{mt}	1.20	1.21	1.26	1.25	1.44	1.32

السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987
P_{mt}	1.33	1.25	1.22	1.14	0.84	

المصدر : مشتق على أساس الملحق 1 ،2 .

يظهر الجدول أعلاه، مدى ضآلة، الاهمية الوزنية لمديونية

ميزان التحويلات وحيدة الجانب، الشيء الذي يجعلها

تكاد ان تكون منعدمة التأثير .

ان حساب الاوساط الحسابية، لمعدلات المديونية الجزئية

يعطي النتائج التالية :

$$\overline{P}_{mb} = 66.46\ \%$$
$$\overline{P}_{ms} = 32.32\ \%$$
$$\overline{P}_{mt} = 1.22\ \%$$

تؤكد المتوسطات الحسابية للمعدلات الترتيب التالي، للبنود حسب

المديونية :-

المرتبة الأولى : الواردات السلعية .

المرتبة الثانية : مديونية الخدمات والفوائد .

المرتبة الثالثة : مديونية التحويلات الوحيدة الجانب .

وهو نفس الترتيب سنحصل عليه عند ترتيب البنود الرئيسية للجانب الدائن، فإن الأمر يختلف من حيث قيم معدلات الأهمية في الجانب الدائن عن الجانب المدين، فبينما نجد أنه في الجانب الدائن تحتل الصادرات السلعية الأهمية المطلقة، بمتوسط معدلات يبلغ على طول الفترة حوالي 98.94% مما يقلل من أهمية بندي الخدمات والفوائد والتحويلات، نجد أن هذا المتوسط في جانب المديونية يبلغ حوالي 66.45% فقط مما يدل أن هناك أهمية لا بأس بها تعود إلى مديونية الخدمات والفوائد والتحويلات وحيدة الجانب، غير أن العكس نجده بالنسبة لبند الخدمات والفوائد، ففي الجانب الدائن أهميته جد ضعيفة، إذ يبلغ متوسط المعدلات له حوالي 0.42% فقط، بينما في الجانب المدين، أهميته كبيرة نسبيا، حيث يبلغ متوسط المعدلات له حوالي 32.52%. أما بالنسبة للتحويلات وحيدة الجانب، فهي ضعيفة في الجانبين، إلا أنها في الجانب الدائن أفضل.

وبناء على ما تقدم، فإنه يمكن إعطاء الترتيب التالي للموازين الرئيسية لميزان المعاملات الجارية :-

المرتبة الأولى : الميزان السلعي .

المرتبة الثانية : ميزان الخدمات والفوائد

المرتبة الثالثة : ميزان التحويلات وحيدة الجانب .

المبحث الثاني العوامل المحددة لهذا الترتيب

ما هي اهم العوامل التي جعلت ميزان السلع يتصدر الطليعة من حيث الاهمية الوزنية ، ثم ميزان الخدمات والعوائد واخيرا ميزان التحويلات وحيدة الجانب ، هذا ما نحاول الاجابة عليه من خلال هذا المبحث .

اولا : من حيث الذاتية : في جانب التدفقات الداخلة

لاحظنا ان بند الصادرات السلعية احتل اهمية كبيرة جدا من التدفقات الداخلة لميزان العمليات الجارية ، اذ بلغ متوسط معدلات الاهمية الوزنية على طول الفترة 76_1987 حوالي 88.94٪ وخلال الفترة 80_1987 حوالي 90.03٪ ، غير ان اهمية ذاتية هذا البند لم تعكس بالضرورة وزنها في احداث فائض معتبر في ميزان العمليات الجارية .

ولعل من اهم الاسباب التي اعطت لها الاهمية المطلقة ما يلي :

1- ضآلة ذاتية الخدمات والعوائد ، والتحويلات وحيدة الجانب بالقيم المطلقة ، وعدم امكانية ترشيدها نتيجة لغياب سياسات سابقة فعالة في هذا المجال .

2- ضخامة مديونية ميزان العمليات الجارية ، وهو ما يتطلب

البحث عن مصادر أكيدة للعملات الصعبة، فكانت

الوسيلة المرنة هي صادرات السلع لمكن لي نوع من السلع؟

اذ نظرا لضعف الانتاج المادي الصناعي المحلي، وعدم

تنوعه فان الصادرات السلعية تركزت اساسا كما

مبنى على المواد الاولية وخاصة المعروفات:

(1) التوافر الضخم للبترول والغاز وتوجيه الاستثمارات

الضخمة، لاستخراجهما، امام وجود طلب ضخم لهما

في الاسواق العالمية.

في نظرنا هذه هي اهم الاسباب التي جعلت التدفقات

لميزان السلع تحتل المرتبة الاولى بصفة مطلقة الامر

الذي همش دائمية ميزاني الخدمات والعوائد والتحويلات وحيدة

الجانب.

ثانيا : من حيث المديونية : من الاسباب التي اراها

رئيسية في جعل الواردات السلعية، تتصدر الطليعة

من حيث التدفقات الخارجة، في ميزان العمليات الجارية

ما يلي :

1. متطلبات استكمال برامج التنمية المسطرة، خلال فترة

المخططات التنموية، والتي تتطلب نفقات ضخمة على سلع

التجهيز الصناعي ، والآليات بشتى أنواعها ، والتي يتطلب الأمر استيرادها .

I – افتقار البلد إلى مكانيات التوسيع الذاتي ، والتطوير التقني اعتمادا على نماذج سابقة الاستيراد ، وحصر مفهوم نقل التكنولوجيا أحيانا على نقل المصانع والآليات ، دون استغلال للطاقات الإبداعية التي توفرها مؤسسات التكوين المختلفة ، وارتباط الصناعة المجزءة والآليات المختلفة ارتباطا مباشرا أو غير مباشر – سواء تعلق الأمر بالمستلزمات من المواد الأولية أو قطع الغيار بالخارج ، إذ غالبا ما يعدم انتاجها محليا .

II . ضعف مستوى الانتاج الغذائي ، خاصة الحبوب والمواد الغذائية الأخرى ذات الاستهلاك الواسع بسبب عوامل كثيرة ، مما جعل استيرادها أمرا حتميا .

III ضعف انتاج المؤسسات الصناعية الفلاحية ، وعدم الاستغلال الأمثل لها ، مما استدعى ضرورة معادلة العرض مع الطلب عن طريق الاستيراد .

IV التوسع في استهلاك المباهاة ، والكماليات بشتى أنواعها ، نتيجة لتطور تفتح الفرد والمؤسسة على الاستهلاك حسب النمط الغربي ، وغالبا ما لا تنتج مواد الاستهلاك تلك محليا ، فيكون استيرادها الحل .

في تقديرنا ، هذه الأسباب مجتمعة ، هي من أهم عوامل ضخامة مديونية ميزان السلع ، ضمن اجمالي مديونية ميزان المعاملات الجارية

<u>خلاصة الفصل</u> : كما أشير في مقدمة الفصل ، فقد حاولنا البحث عن أي الموازين الجزئية تحتل الصدارة في ميزان المعاملات الجارية ، وما هو الميزان الأقل أهمية من حيث القيمة المتعاملية ، ومبررات ذلك ، وهذا من الجانب الدائن ومن الجانب المدين ، وقد تناولنا ذلك من خلال مبحثين : –

<u>المبحث الأول</u> : ترتيب الموازين الجزئية حسب الأهمية القيمية ، وقد عالجنا ذلك على مستوى الدائنية ، فوجدنا أن الصادرات السلعية تحتل المرتبة الأولى بصفة مطلقة ، ثم تليها التدفقات الداخلة لميزان الخدمات والعوائد ، وأخيرا التدفقات الداخلة للتحويلات وحيدة الجانب ، وقد وجدنا في الجانب المدين أن الواردات السلعية تحتل المرتبة الأولى ثم تليها التدفقات الخارجة للخدمات والعوائد والتحويلات على التوالي

<u>المبحث الثاني</u> : تناولنا فيه العوامل المحددة لهذا الترتيب ، من الجانب الدائن أولا ثم من الجانب المدين ، وذلك حسب ما رأيناها نحن .

الفصل الثالث : تحليل تطور دائنية و مديونية ميزان السلع .

مقدمة الفصل :

يهدف هذا الفصل الى محاولة تحليل تطور ميزان السلع ، من الجانبين ، الدائن والمدين ، مع تحديد الاتجاه العام لهذا التطور ، وكذلك تحليل التركيب الهيكلي له لاستبيان المواد ذات الأهمية القيمية ، سواء من جانب التدفقات الداخلة أو الخارجة ، ويتم كل ذلك عبر المباحث التالية :-

المبحث الأول : تحليل تطور اجمالي قيم الصادرات والواردات السلعية .

المبحث الثاني : طبيعة الاتجاه العام لتطور كل من الصادرات والواردات السلعية .

المبحث الثالث : تحليل التركيب الهيكلي لتطور الميزان التجاري .

المبحث الرابع تحليل تطور صادرات وواردات الفروع الصناعية .

المبحث الأول : تحليل تطور اجمالي قيم الصادرات والواردات السلعية .

ماهي اوصاف تطور قيم الصادرات والواردات السلعية خلال فترة الثمانينات ؟ هل ذلك التطور كان متزايدا بانتظام ، أم متناقصا بانتظام ام متذبذبا ؟ ما هي العوامل المحددة لذلك التطور ؟ وهل يخضع لقوانين معينة ؟ . هذه هي أهم الأسئلة التي سنحاول الإجابة عنها من خلال هذا المبحث رغم محدودية بعض المعلومات الاحصائية .

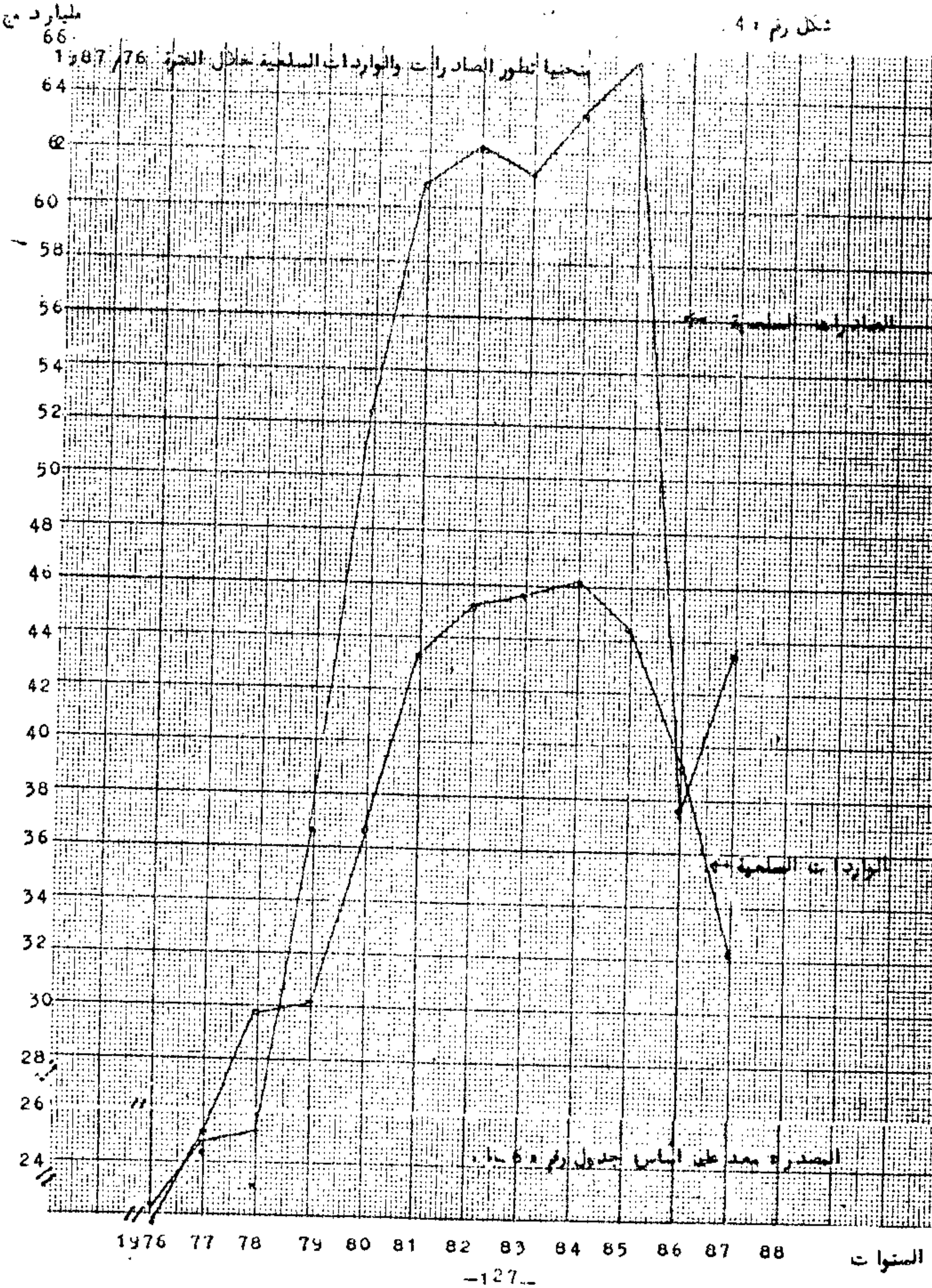
أولا : الأدوات الاحصائية المستخدمة : للاجابة على اشكاليات المبحث فانه يتم استخدام الأدوات الإحصائية التالية :-

1 - الرسم البياني لتطور الصادرات والواردات السلعية عبر الزمن

يفيد الرسم البياني فيما يلي :-

- تحديد فترات العجز والفائض في الميزان التجاري خلال الفترة
- تحديد طبيعة الاتجاه العام لكل من الصادرات والواردات وبالتالي امكانية تحديد النموذج الرياضي الزمني الذي يحكمهما لاستخدامه للاغراض التحليلية والتنبوئية .
- اظهار مدى صلاحية النموذج المستخرج عند مقارنته مع المنحنى الحقيقي .

شكل رقم : 4


منحنيا تطور الصادرات والواردات السلعية خلال الفترة 76 / 1987
مليار د .ج
66
64
62
60
58
56
54
52
50
48
46
44
42
40
38
36
34
32
30
28
26
24
الصادرات السلعية
الواردات السلعية
المصدر : معد على أساس جدول رقم : 6 سابقا
1976
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
السنوات

II - الارقام القياسية البسيطة : وهي تعكس تطور قيمة ظاهرة معينة في فترة محددة بالنسبة لقيمتها في فترة سابقة[1].

بالنسبة للصادرات السلعية، يعطى الرقم القياسي بالمعادلة التالية :-

$$I_{eb_t} = \frac{E_t}{E_{b_o}} \times 100$$

حيث ان E_t هو قيمة الصادرات السلعية في الفترة t.

و E_{b_o} قيمة الصادرات السلعية في الفترة O وتسمى بقيمة فترة سنة الاساس.

وعلى سبيل المثال فان الرقم القياسي للصادرات السلعية لسنة 1981 بالنسبة لسنة 1980 هو :

$$I_{eb_{80}} = \frac{60905.15}{52388.36} \cdot 100 = 116.26$$

ومع ملاحظة ان الرقم القياسي في سنة الاساس هو دائما 100 فان الرقم القياسي للقيمة في أية فترة يعكس مدى التطور الحاصل ففي مثالنا، حيث كان الرقم القياسي يساوي 116.26، يدل على ان هناك تطور في قيمة الصادرات والنسبة المائوية لهذا التطور هي : 16.26% .

وكما يمكن لسنة الاساس ان تكون هي السنة السابقة مباشرة لسنة المقارنة أي ان تكون متحركة، فانه يمكن لها ايضا ان تكون ثابتة .

وفي عملنا هذا فانه يتم استخدام الاسلوبين معا .

اما بالنسبة للواردات، فانه يمكن اعطاء الرقم القياسي لها

---

1 - انظر الصفحة : 80

بالمعادلة التالية :-

$$I_{mb_t} = \frac{M_{b_t}}{M_{b_o}} \times 100$$

حيث : M_{b_t} قيمة الواردات السلعية في الفترة : t .

و M_{b_o} قيمة الواردات السلعية في الفترة (t = o) .

فالرقم القياسي للواردات السلعية سنة 1981 بالنسبة لسنة 1980

هو :

$$I_{mb(80/81)} = \frac{43536.40}{36825.19} = 118.22$$

ويدل ذلك على أنه حصل تطور في الواردات بلغ رقمه القياسي

118.22 ، مشيرا الى زيادة بلغت بين السنتين 18.22٪

ان الجداول التالية تحتوي على الأرقام القياسية لتطور

كل من الصادرات والواردات .

الأرقــام القــيــاســيــة لتــطــور الصــادرات والــواردات الســلعية .

1 ـ من سنة لأخرى .

جدول رقم : 13

السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الرقم القياسي للصادرات	100	114.63	00.31	145.33	43.37	116.26	101.86	98.36	104.47	102.80	57.88	115.44
الرقم القياسي للواردات	100	13151	112.55	103.98	122.45	[illegible]	104.30	100.35	100.98	96.27	83.74	86.48

2 ـ سنة الأساس : 1980

جدول رقم : 14

السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الرقم القياسي للصادرات	89.06	47.56	47.39	69.75	100	116.26	118.42	116.48	121.68	125.0	72.40	83.58
الرقم القياسي للواردات	53.06	69.78	78.54	81.67	100	118.22	123.31	123.75	124.96	120.3	100.74	87.12

جدول رقم : 15

3 ـ حسب سنوات الأساس الرئيسية .

سنة الأساس	أ ـ سنة الأساس : 1976				2 ـ سنة الأساس : 1980					3 ـ سنة الأساس : 1985		
السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الرقم القياسي للصادرات	100	114.63	115.67	168.10	100	116.26	118.42	116.48	121.68	100	57.88	66.81
الرقم القياسي للواردات	100	131.51	148.01	153.90	100	118.22	123.31	123.75	124.96	100	63.74	72.42

المصدر : جداول معدة على أساس : جدول رقم 6 ـ أ .

III - معدلات النمو[1] : يتم استخدام المعدلين التاليين :

1- معدل النمو السنوي : وهو عبارة عن النسبة المائوية لتطور ظاهرة ما بين فترتين زمنيتين، ويساوي الرقم القياسي البسيط منقوصاً منه 100.

ويعطى بالمعادلة التالية :

- بالنسبة للصادرات :

$$T_{eb_t} = \frac{E_{b_t} - E_{b_{(t-1)}}}{E_{b_{(t-1)}}} \times 100 = I_{eb_t} - 100$$

حيث : E_{b_t} قيمة الصادرات في الفترة t :

- بالنسبة للواردات :

$$T_{mb_t} = \frac{M_{b_t} - M_{b_{(t-1)}}}{M_{b_{(t-1)}}} \times 100 = I_{mb_t} - 100$$

حيث : M_{b_t} قيمة الواردات في الفترة t

ان الجداول رقم 16 ورقم 17 ورقم 18 : تحتوي على أرقام معدلات النمو حسب الفترات الرئيسية . (الصفحة الموالية)

2- معدل النمو السنوي المتوسط[1] : ويحسب من المعادلة المعيارية التالية :

- بالنسبة للصادرات :

$$T_{ea_t} = \frac{\text{Log}E_{b_t} - \text{Log}E_{b_0}}{(N-1)\ \text{Log}\ e} \times 100$$

- بالنسبة للواردات :

$$T_{ma_t} = \frac{\text{Log}\ M_{b_t} - \text{Log}\ M_{b_{t_0}}}{(N-1)\ \text{Log}\ e}$$

حيث :

N : عدد السنوات ، t سنة المقارنة ، t_0 سنة الأساس .

1- انظر الصفحة رقم : 80

تطور معدلات نمو الصادرات والواردات السلعية بين السنوات 76ـ1987 حسب الفترات الرئيسية .

1ـ من سنة لأخرى :

جدول رقم : 16

السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
معدلات نمو الصادرات %	0	14.63	0.91	6.33	43.37	16.26	1.86	-1.64	4.47	2.80	-42.12	15.44
معدلات نمو الواردات %	0.00	31.51	12.55	3.98	22.45	18.22	4.30	0.35	0.98	-3.73	-16.26	-13.52

2ـ سنة الأساس : 1980 .

جدول رقم : 17

السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
معدلات نمو الصادرات %	-10.94	-52.44	-52.01	-50.25	0.0	16.26	18.42	16.48	21.68	25.09	-27.6	-15.42
معدلات نمو الواردات %	-46.34	-30.22	-21.46	-18.33	0.0	18.22	23.31	23.75	24.96	[illegible]	0.74	-12.86

جدول رقم : 16

سنوات الأساس	3ـ سنة الأساس : 1976				4ـ سنة الأساس : 1980						5ـ سنة الأساس : 1985	
السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
معدلات نمو الصادرات %	0.0	14.63	15.67	68.10	0.0	16.26	18.42	16.48	21.63	0.0	-42.12	-33.13
معدلات نمو الواردات %	0.0	31.51	48.01	53.90	0.0	18.22	23.31	23.75	24.96	0.0	-16.26	-27.58

المصدر : جداول معدة على أساس جدول رقم 13 .

وبناء على ذلك نسبة معدل النمو السنوي المتوسط لكل من الصادرات والواردات خلال الفترات الرئيسية كان كما يلي :-

<u>أ- فترة 76/ 1987 :</u>

- الصادرات : 6.37 %
- الواردات : 4.51 %

<u>ب- فترة 76/ 1979 :</u>

- الصادرات : 17.31 %
- الواردات : 14.37 %

<u>جـ- فترة 80/ 1984 :</u>

- الصادرات : 4.01 %
- الواردات : 5.33 %

<u>د- فترة 85/ 1987 :</u> - 20.16 %

- الصادرات - 20.16 %
- الواردات - 16.13 %

3- <u>معدل التغطية</u> : ويعرف تقنيا على أنه قيمة الصادرات السلعية مقسوما على قيمة الواردات السلعية ، وهو يعكس قيمة تغطية الصادرات لكل وحدة واحدة من الواردات ، واذا ضرب في مائة ، فانه يعطي قيمة تغطية الصادرات لكل مائة وحدة من الواردات ، ويعطى بالمعادلة التالية :

$$T_{ob} = \frac{E_b}{M_b} \times 100$$

ثانيا : تحليل التطور: أن ملاحظة رسم المنحنيات البيانية لتطور الصادرات والواردات السلعية يوحي بما يلي :

I تطور الصادرات: يمكن تحديد ثلاث فترات رئيسية لهذا التطور هي على التوالي :

1- الفترة التمهيدية (76-1979) : وهي الفترة التي سبقت بداية المخطط الخماسي الأول وتشمل السنتين الأخيرتين من المخطط الرباعي الثاني وسنتي الفجوة ، فخلال هذه الفترة لوحظ تطور مطرد لقيم الصادرات والواردات السلعية ، اذ خلال اربع سنوات فقط ارتفعت قيمة الصادرات السلعية من حوالي 21.7 مليار دينار (سنة 1976) الى حوالي 36.5 مليار دينار (سنة 1979) وهو ارتفاع يبلغ معدله حوالي 68٪ ، غير ان هذا التطور لم يكن بوتائر ثابتة ، وذلك ما تظهره الأرقام القياسية للصادرات بمعدلات النمو على طول الفترة ، اذ يبلغ $I_{77/76}$=114.63 بينما نجد الرقم : $I_{77/78}$=100.93 بينما الرقم : $I_{78/79}$=145.33 ويظهر اذا ان معدلات النمو من سنة لأخرى لم تكن على وتيرة واحدة ونسجل ادنى معدل نمو بين السنتين 77و1978 حيث بلغ معدل النمو 0.91٪ ، غير انه بين السنتين 78و1979 يبلغ

معدل النمو 3.45% وهو أعلى معدل مسجل على طول هذه الفترة، الشيء الذي جعل معدل النمو السنوي المتوسط يساوي إلى 31.1% .

2- فترة المخطط الخماسي الأول: من خلال الرسم البياني أيضا، حيث يظهر منحنى تطور الصادرات الملحية نلاحظ التطور الإيجابي من حيث القيمة المطلقة إذ انتقلت قيمة الصادرات من حوالي 52.4 مليار دينار سنة 1980 إلى حوالي 3.01 مليار دينار سنة 1984 وهو تطور بلغ رقمه القياسي حوالي 121.68 بين الفترتين، غير أن هذا التطور لم يكن منتظما بين كل سنة وأخرى، ويظهر ذلك معدلات النمو السنوية الواردة في الجدول التالي والخاصة بالفترة:

معدلات النمو السنوي للصادرات الملحية،
خلال المخطط الخماسي الأول (80-1984)
جدول رقم: 19
(نسبة مائوية) (من سنة لأخرى)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984
معدل النمو %	43.37	16.26	1.86	1.64-	4.47

المصدر: جدول رقم: 16.

فبينما كان معدل النمو سنة 1980 بالنسبة لسنة 1979 حوالي 43.37، نجد أن هذا المعدل انخفض ليصل إلى 1.86% سنة 1982 بالنسبة لسنة 1981، ثم إلى 1.64-% سنة 1983 بالنسبة لسنة 1982. الشيء الذي جعل معدل النمو السنوي المحدد بين

طرف المخطط (معدل النمو السنوي المتوسط) ، يساوي الى : 4.91%[1].

ان التذبذب الحاصل في الصادرات السلعية ، والمنعكس مباشرة على قيمها بالارقام المطلقة او النسبية ، يعود اساسا الى التذبذب الحاصل في اسعار المواد الاولية والتي تشكل الاهمية المطلقة من الصادرات السلعية[2].

3- الفترة الاولى من المخطط الخماسي الثاني : وهي الفترة المحصورة بين سنتي 1985 و 1987 ، وقد تميزت باختلال ملحوظ في قيم الصادرات السلعية ، فعلى مستوى الارقام المطلقة نجد ان الصادرات السلعية انخفضت من قيمة 65.5 مليار دينار سنة 1985 الى 37.9 مليار دينار سنة 1986 ثم ارتفعت قليلا لتصل الى 43.8 مليار سنة 1987 . وهو تذبذب تبين اهميته الارقام النسبية الواردة في الجداول : 13، 14، 15 . اذ يلاحظ ان الرقم القياسي لتطور الصادرات بلغ سنة 1986 بالنسبة لسنة 1985 حوالي 57.88 وهو ادنى رقم مسجل على طول الفترة 76-1987 ، غير انه ارتفع قليلا سنة 1987 اذ سجلنا خلال هذه السنة رقما

1- انظر الصفحة : 133

2- انظر الصفحة : 154 ، 155

قياسيا بلغ 66.81 بالنسبة لسنة 1984 . ان معدلات النمو السنوية التالية توضح ايضاحا :-

تطور معدلات النمو السنوية خلال الفترة : 85 - 1987 .

جدول رقم : 20 .

السنوات	1985	1986	1987
معدل النمو ٪	2.80	42.12 -	15.44

من الجدول اعلاه يلاحظ الانخفاض القياسي في صادرات السلع سنة 1986 ، اذ قدرب : - 42.12 ٪ ، وهو اكبر معدل انخفاض على طول فترة ما بعد السبعينات ، وقد بلغ معدل النمو السنوي المتوسط - 20.16 ٪ وهو ما يوضح اهمية الانخفاض بين طرفي الفترة .

ان الانخفاض المحسوس في قيم الصادرات المسجل على طول هذه الفترة يعود بالدرجة الاولى الى الانخفاض الشديد في أسعار المواد الاولية خاصة البترولية .

III - تطور الواردات : من خلال الرسم البياني ، ووفق التقسيم الزمني للفترة المدروسة ، كما جرى عند دراسة تطور الصادرات السلعية ، فانه يسجل ما يلي :-

1 - الفترة التمهيدية : (76 - 1978) : تسجل خلالها الواردات بتطور متباطيء ، ويعكس ذلك اضافة الى الرسم البياني ، الأرقام النسبية ، فاذا كان الرقم القياسي للواردات السلعية سنة

1977 بالنسبة لسنة 1976 هو 131.5 1 ، نجده انخفض ليصل الى 112.55 سنة 1978 بالنسبة لسابقتها ، ثم الى 103.95 سنة 1979 بالنسبة لسنة 1978 ، وهو تطور متباطئ ، ترجمته الى معدلات نمو سنوية تظهر من خلال الجدول التالي :

تطور معدلات النمو السنوى للواردات السلعية خلال الفترة (76-1979)

جدول رقم : 21

السنوات	1976	1977	1978	1979
معدل النمو ٪	—	31.51	12.55	3.98

المصدر : جدول رقم : 16.

من خلال الجدول أعلاه يظهر الانحدار المستمر في معدلات تطور الواردات السلعية ، وهي وتائر مقبولة ومحبذة لو استمرت خلال الفترات اللاحقة ورغم ذلك فان معدل النمو السنوى المتوسط للواردات بلغ 14.37 ٪ وهو ادنى من ذلك الخاص بالصادرات .

2- فترة المخطط الخماسي الأول : كان نمو الصادرات السلعية خلال هذه الفترة أيضا متباطئا مشكلا منحنى شبه محدد ، في تنزايد تناقصي ، وتظهر ذلك الأرقام القياسية للتطور من سنة لأخرى ، اذ انتقل الرقم القياسي من 122.45 سنة 1980 بالنسبة لسنة 1979 ، الى 100.35 سنة 1983 بالنسبة لسنة 1982 ثم الى 100.98 سنة 1984 بالنسبة لسابقتها ، وذلك ما

تؤكده أيضا الأرقام القياسية ذات الأساس 1980 حيث انها ثابتة نسبيا ، ان الانخفاض النسبي المستمر في الواردات السلعية أثناء فترة المخطط الخماسي الأول ، من سنة لأخرى كما يظهره الجدول الموالي ، جعل معدل النمو للواردات خلال خمس سنوات كاملة لا يتعدى 25 / فقط ، اذ بلغ معدل النمو سنة 1984 مقارنة بسنة 1980 حوالي : 24.96 / .

تطور معدلات النمو من سنة لأخرى ، على أساس سنة : 1980.

(نسبة مائوية) . جدول رقم : 22.

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984
معدل النمو السنوي .	22.45	18.22	4.30	0.35	0.98
معدل النمو مقارنة بسنة 1980	—	18.22	23.31	23.75	24.96

المصدر : جدول رقم : 17

3 ـ الفترة الأولى من المخطط الخماسي الثاني : (85ـ1987) : أثناء هذه الفترة لوحظ انخفاض محسوس في الواردات السلعية ، اذ انخفضت من حوالي 43.4 مليار دينار سنة 1985 بعدما كانت 46 مليار د ج في نهاية 1984 ، الى 37 مليار د ج ثم الى 32 مليار د ج خلال السنتين 86 و1987 على التوالي ، وهو انخفاض محسوس تعكس أهميته الأرقام النسبية الواردة في الجدول أدناه :

تطور معدلات النمو من سنة لأخرى وحسب سنة الأساس 1985 .

(نسبة مائوية) . جدول رقم : 23.

السنوات	1985	1986	1987
معدل النمو السنوي	3.73ـ	16.26ـ	13.52ـ
معدل النمو مقارنة بسنة : 1985	—	16.26ـ	27.85ـ

المصدر : جدول رقم : 18 .

ااا . ـ الانعكاسات على صافي الميزان : ان الرسم البياني لتطور الصادرات والواردات السلعية ، يظهر أيضا تطور صافي الميزان التجاري وذلك من خلال الفجوة الظاهرة بين منحنيي الصادرات والواردات.[1]

ويظهر الفائض التجاري بشكل متميزا يبدأ ابتداء من سنة 1979 بوتائر متباينة حتى سنة 1983 ، وذلك ما تمثله المناطق المشطبة في الرسم . ان الفائض التجاري بقيمته المطلقة لم يتعدى خلال الفترة 76 ـ 79 قيمة 3.7 مليارد.ج [2] ، وهي أعلى قيمة عجز رصدت وذلك سنة 1978 ، بعد ما كانت قيمة العجز التجاري سنة 1977 تبلغ حوالي 0.7 مليارد.ج . غير أن ذلك العجز بدأ يتلاشى بعد ذلك مع بداية تفوق قيم الصادرات على قيم الواردات ، اذ تم تسجيل أعلى فائض تجاري خلال فترة المخطط الخماسي الاول ، سنة 1984 ، بحيث بلغ حوالي 17.7 مليارد.ج [3] . غير أنه ما يجب التأكيد عليه ، أنه خلال هذه الفترة لم يسجل في الميزان أية قيمة أدنى من 15.4 مليارد.ج ومع الانخفاض النسبي في الواردات واستمرار نمو الصادرات فانه تم تسجيل أعلى فائض تجاري على الاطلاق منذ سنة 1976

---

1 ـ أنظر الصفحة : 127 .   2 ، 3 : أنظر جدول رقم 6، صفحة : 103 .

وقيمته 21.2 مليار دينار في اول سنة من المخطط الخماسي الأول فيران الانخفاض الحاد في الصادرات السلعية الحاصل خلال السنتين 86-1987، ادى الى انخفاض الفائض التجاري بحدة اذ انخفضت قيمته من 21.2 مليار سنة 1985 الى حوالي 0.8 مليار دينار سنة 1986 وقد ساهم في عدم سلبية نتيجة الميزان الانخفاض المصاحب في قيمة الواردات، التي وصلت الى قيمة 37 مليار بعدما كانت في سنة 1985، 44.3 مليار دينار غيرانه نتيجة لسياسة تنويع الصادرات وزيادتها من دون المحروقات، اضافة الى الضغط على الواردات فان ذلك ادى الى تحسين نتيجة الميزان التجاري بحيث وصلت الى 11.7 مليار دينار جزائري .

ان اهمية الفائض التجاري تظهر من خلال ما يسمى بمعدل التغطية الذي هو عبارة عن قيمة الصادرات على قيمة الواردات مضروبة في 100[1]، وذلك ما تظهر نتائجه في الجدول التالي :

جدول رقم : 24

تطور معدلات التغطية للفترة : 76-1987م .
(معدلات مائوية) .

السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981
معدل التغطية %	111.24	96.97	86.94	121.50	142.26	139.89
	1982	1983	1984	1985	1986	1987
معدل التغطية %	136.62	133.90	138.53	147.93	102.29	136.47

المصدر : مشتق على أساس : جدول رقم : 6-1

1- انظر الصفحة : 78

يظهر من الجدول السابق انه خلال فترة المخطط الخماسي الأول ظل معدل التغطية مقبولا على طول الفترة، بلغ معدله حوالي 138.24٪ أي انه مقابل كل 100 وحدة مستوردة هناك 138 و 24 مصدرة وقد بلغ أعلى معدل تغطية قيمة 142.62٪ ويعود ذلك لتسجيل قيمة مرتفعة في الصادرات مقابل انخفاض الواردات سنة 1980 بفعل الزيادة في أسعار النفط الناتجة عن الحرب العراقية الايرانية.

أما خلال الفترة الأولى من المخطط الخماسي الثاني فقد سجل أعلى معدل تغطية سنة 1985 وهو معدل قياسي على طول الفترة المدروسة بلغ 147.93٪، وذلك نتيجة الفارق الكبير بين الصادرات والواردات والذي أدى الى تسجيل أكبر فائض تجاري بلغ 21.2 مليار دينار جزائري.

غير ان ذلك الارتفاع لم يدم إذ انخفض معدل التغطية مباشرة بعد ذلك الى أدنى مستوى منذ سنة 1979 اذ بلغ سنة 1986 102.29٪.

ان تحليل تطور الصادرات والواردات السلعية باعتبارهما أهم عنصرين في ميزان العمليات الجارية كشف لنا عن الحقائق التالية :-

1- ان تطور معاملاتنا التجارية (السلعية) لم يكن منتظما مما قد يعني غياب سياسة تحكمية في توجيهها.

2- ان ميزان الاتنا التجارية مع الخارج ، سريعة التأثر بالمتغيرات السياسية والاقتصادية للعالم الخارجي ، الشيء الذي يؤكد الارتباط القوي لاقتصاد البلاد بالمتغيرات الخارجية

3- انّ الواردات السلعية عبر فترات الدراسة بدت مرتبطة مباشرة بالصادرات السلعية ، اذ لوحظ انه ، كلما حصل نمو في الصادرات صاحبته زيادة في الواردات ، وكلما حدث انخفاض في الصادرات صاحب ذلك وبشكل آني إنخفاض في قيمة الواردات .

4- انّ الاتجاه العام لكل من الصادرات والواردات على الرغم من التذبذب الحاصل ظل عموما متزايدا عبر الزمن .

5- ان الفائض التجاري ظل على طول فترة الثمانينات موجبا و بقيم متقاربة خاصة اثناء المخطط الخماسي الأول ، مما يعني وجود محاولات لعقلنة صرف الموارد .

المبحث الثاني : تحديد الاتجاه العام لتطور الصادرات والواردات السلعية .

سبقت الاشارة في المبحث الثالث ، ان تطور كل من الصادرات والواردات تأخذ على طول الفترة 76 - 1987 ، اتجاها عاما متزايدا بتناقص النسبي ، الذي يجعلنا نتصور نموذجا رياضيا زمنيا للاتجاه العام لهما بشكل دالة زمنية أسية ، يمكن استخدامها في التنبؤات التفاؤلية ، لكل منهما .

اولا : النموذج الرياضي الزمني للصادرات السلعية : بناء على فرضيات متعددة ، اهمها بقاء الظروف عادية ، وانطلاقا من الرسم البياني لتطور الصادرات السلعية ، فانه يمكن بناء نموذج رياضي زمني للصادرات تكون فيه هذه الاخيرة دالة في الزمن .

I - الفرضيات : بناء على ما سبق فإنه يفترض الشكل الأسي التالي لدالة الصادرات : $E_{b_t} = A . T^b$.

حيث : A هي قيمة تقاطع المنحنى بالإحداثي العمودي الذي الذي يمثل الصادرات ، ويدل على قيمة الصادرات في السنة الأولى من سنوات الفترة المدروسة ؛

أما b فهي معلمة تعكس مرونة تغير الصادرات بالنسبة للزمن .

II - النموذج الرياضي : سبقت الاشارة في القسم الأول انه لتقدير معالم مثل هذه الدالة فانه يجري تحويلها أولاً الى الشكل الخطي وذلك باستخدام اللوغاريتم على طرفيها أولا ، ثم استخدام طريقة المربعات الصغرى لايجاد القيم المقدرة :

$$\log E_{b_t} = \log A + b \log T$$

$$E^*_{b_t} = A^* + bT^*$$

بالتطبيق تكون المعادلة المقدرة هي التالية :

$$\hat{E}^*_{b_t} = 4.58746 + 0.06575 . T$$

وبتحويلها الى الأصل تصبح المعادلة الأسية المعبرة عن الاتجاه العام للمتطور هي التالية :

$$\hat{E}\, b_t = 38677.56 \; . T^{0.06575}$$

1 = T سنة 1976 (الوحدة : مليون د.ع)

ان هذه الدالة هي أحسن نموذج يقترب خطه من نقاط

1- انظر : مقدمة في الاحصاء والاقتصاد القياسي - عصام عزيز شريف د.م ج 1982 صفحة : 48 وما تلاها .

جدول تقدير المعادلة الزمنية الأسية للصادرات السلعية .

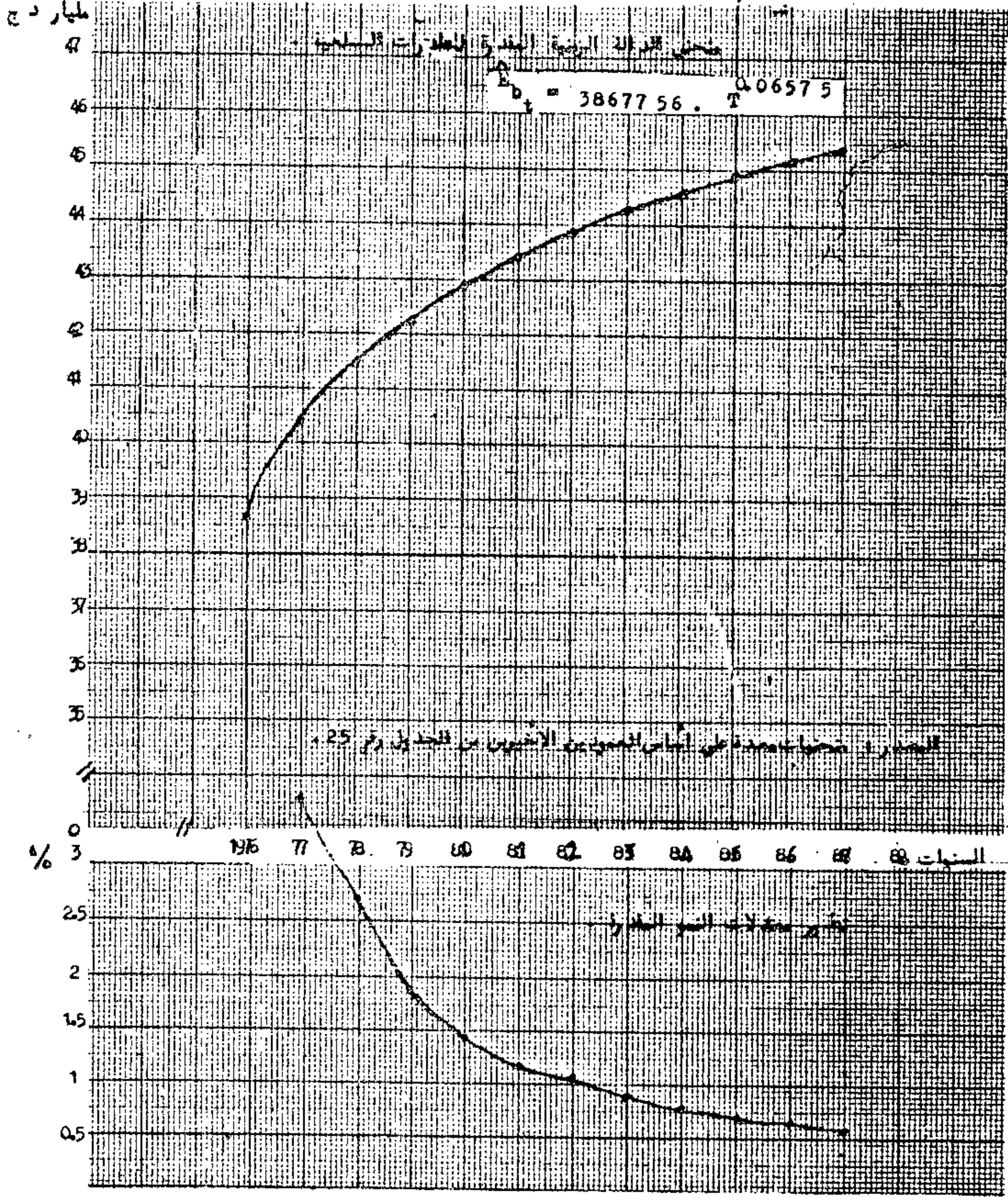
جدول رقم 25

الوحدة: مليون د . ج

% $\hat{E}_b$ معدل نمو	$\hat{E}_b$	$(T^*-\bar{T}^*)\cdot(E_b^*-\bar{E}_b^*)$	$(E_b^*-\bar{E}_b^*)$	$E_b^* = \text{Log } E_b$	$(T-\bar{T})^2$	$(T^*-\bar{T}^*)$	$T^* = \text{Log } T$	E_b		T
—	38677.56	0.21542_	0.2978	4.33722	0.52325	0.72336	0.00000	21738.16	1976	1
4.66	40 481.05	0.10072	0.23849_	4.39653	0.17836	0.42233_	0.30103	24918.69	1977	2
2.70	41574.76	0.05776	0.23458_	4.40044	0.06063	0.24624_	0.47712	25144.28	1978	3
1.91	42368.64	0.00876	0.07223_	4.56279	0.01471	0.1213_	0.60206	36541.46	1979	4
1.48	42994.84	0.00205_	0.08421	4.7192	0.00059	0.02439_	0.69897	52388.36	1980	5
1.21	43513.35	0.00820	0.14963	4.78465	0.00300	0.05479	0.77815	60905.15	1981	6
1.02	43956.62	0.001919	0.15765	4.79267	0.01482	0.12174	0.84510	62039.14	1982	7
0.88	44344.24	0.02704	0.15046	4.78548	0.03230	0.17973	0.90309	61020.86	1983	8
0.78	44638.99	0.03912	0.16945	4.80447	0.05331	0.23088	0.95424	63747.84	1984	9
0.70	44999.64	0.05019	0.18143	4.81645	0.07653	0.27664	1.0000	65531.60	1985	10
0.63	45282.53	0.01784_	0.05608_	4.57894	0.10114	0.31803	1.04139	37926.63	1986	11
0.57	45542.33	0.00224	0.0063	4.64132	0.12661	0.35582	1.07918	43784.06	1987	12
		0.07793		55.62019	1.18525		8.68033	555686.23		Σ
				4.63502			0.72336	46307.19		الوسط

المصدر: جدول مشتق على أساس طريقة المربعات الصغرى وبناء على معطيات الجدول رقم : 6 ـ 1 .

شكل رقم : 5



مليار د ج
$\hat{E}_{b_t} = 386775 6 . T^{0.06575}$
%
السنوات
1976 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88

شكل الانتشار وهي دالة متزايدة بتناقص عبر الزمن وهو واقع الصادرات السلعية الجزائرية ، ويكون ذلك جليا اذا لاحظنا معدلات النمو المقدرة من خلال هذه الدالة وفق المعادلة التالية :

$$T_{co} = \frac{\hat{E}_t - \hat{E}_{t-1}}{\hat{E}_{t-1}} \times 100$$

والواضحة في الجدول رقم : 25 ، حيث يبدأ معدل النمو المقدر يتناقص بوتائر منتظمة لينزل من المقدار 4.66% الى 0.57% ، وتزيد ذلك توضيحا الرسومات البيانية (رقم 5) صفحة : 147 .

غير انه لاغراض التنبؤ المستقبلي ، ينبغي الحذر وينبغي اعتبار ان هذا النموذج صالحا اذا ما استمرت الظروف على حالها ، ويكون على العموم التنبؤ المستقبلي وفق هذا النموذج غير متفائل الى حد ما نظرا لكون ان الصادرات تتحكم فيها عوامل كثيرة اهمها عامل السوق الأجنبي .

<u>ثانيا : النموذج الرياضي الزمني للواردات</u> : على غرار النموذج الزمني الأسي للصادرات السلعية فانه يمكن استخراج نموذج زمني أسي مقابله للواردات السلعية

II - الفرضيات: بناءً على الرسم البياني لتطور الواردات وعلى التحاليل السابقة، فانه يمكن اعتبار ان الشكل المتحمل لنموذج الواردات هو أسي يعطى كما يلي:

$$M_{b_t} = K \cdot T^r$$

حيث ان: $\bar{K}$ هي قيمة تقاطع المنحنى بالاحداثي العمودي الذي يمثل الواردات، ويدل على قيمة الواردات في السنة الأولى من سنوات الفترة المدروسة.

r: مرونة تغير الواردات بالزمن.

III - النموذج الرياضي: بادخال اللوغاريتم على المعادلة أعلاه فانه يتم تحويلها الى الشكل الخطي التالي

$$\text{Log } M_{b_t} = \text{Log } K + r \text{ Log } T$$

$$M^*_{b_t} = K^* + r T^*$$

بتطبيق طريقة المربعات الصغرى ومع اعادة صياغة المعادلة فاننا نحصل على النموذج التالي وهو في شكل دالة زمنية أسية:

$$\hat{M}_{b_t} = 21248.58 \cdot T^{0.30162}$$

T = 1 سنة 1976 (مليون د.ع)

وهو نموذج تفاؤلي ليضا يمكن استخدامه في عمليات التخمين المستقبلي للواردات السلعية، وهو نموذج اقرب الى الواقع يوحي بأن الواردات تتقلص سرعة نموها تدريجياً وهو ما تعكسه وتائر النمو المقدرة اعتماداً على المعادلة

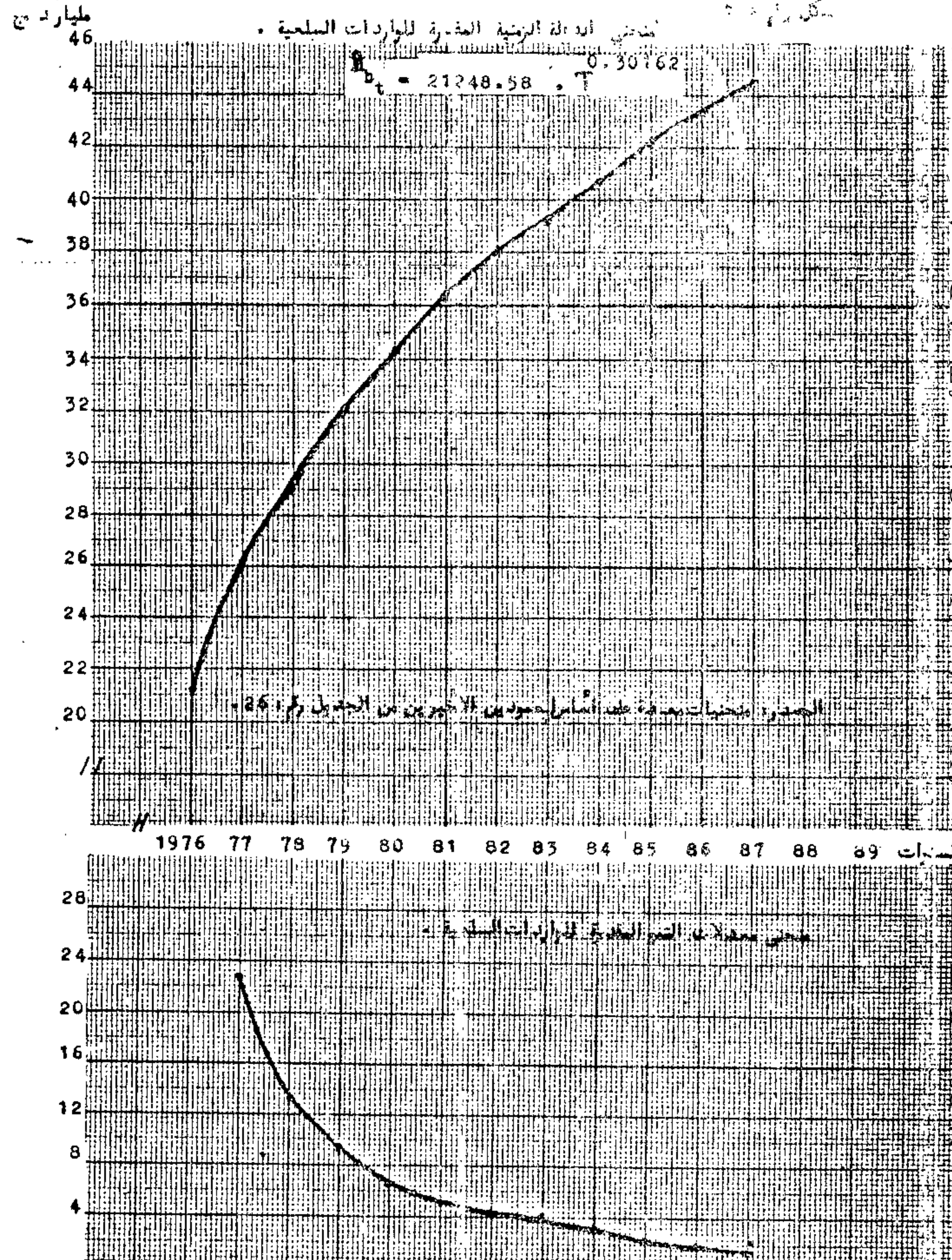
جدول رقم : 26

جدول تقدير المعادلة الزمنية الأسية للواردات السلعية .

الوحدة : مليون د.ع .

السنوات	T	M_b	$T^* = \text{Log } T$	$\text{Log } M_b$	$\hat{T} - \bar{T}$	$\hat{M}^*_{b_c} - \bar{M}^*$	$(T^* - \bar{T}^*) \times (M^*_{be} - \bar{M}^*)$	$(T^* - \bar{T}^*)^2$	$\hat{M}_b$	معدل النمو $\hat{M}_b$
1976	1	19541.27	0.00000	4.29095	0.72336_	0.28456	0.18414	0.52325	21248.58	—
1977	2	25698.15	0.30103	440990	0.42233_	0.13561_	0.05727	0.17836	26189.46	23.25
1978	3	28922.87	0.47712	4.46124	0.24624_	0.08427	0.02075	0.06063	29596.42	13.01
1979	4	30074.54	0.60206	4.47820	0.12130_	0.06731_	0.00816	0.01471	32279.24	9.06
1980	5	36825.19	0.69897	4.56614	0.02439_	0.02063	0.00050_	0.00059	34526.55	6.96
1981	6	43536.0	0.77815	4.63885	0.05479	0.01334	0.00511	0.00300	36478.41	5.65
1982	7	45410.20	0.84510	4.65715	0.12174	0.11164	0.01359	0.01482	38214.52	4.76
1983	8	45571.12	0.90309	4.65869	0.17973	0.11313	0.02034	0.03230	39785.05	4.11
1984	9	46017.97	0.95424	4.66293	0.23088	0.11742	0.02711	0.05331	41223.85	3.62
1985	10	44300.32	1.00000	4.64641	0.27664	0.1009	0.02791	0.07653	42554.93	3.23
1986	11	37099.14	1.04139	4.56936	0.31803	0.02385	0.00759	0.10114	43796.03	2.92
1987	12	32082.22	1.07918	4.50626	0.35582	0.03925_	0.01397_	0.12661	44960.65	2.66
المجموع			8.68033	54.54606			0.3575	1.18525		

المصدر : جدول معد بناء على طريقة المربعات الصغرى ، وعلى أساس بيانات الجدول رقم 6 ـ 1 .



منحنى الدالة الزمنية المقدرة للواردات السلعية .
مليار د.ج
$\hat{M}_t = 21248.58 \cdot T^{0.30762}$
46
44
42
40
38
36
34
32
30
28
26
24
22
20
المصدر: منحنيات معدة على أساس المعادلتين الأخيرتين من الجدول رقم (26).
1976 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 السنوات
منحنى معدلات النمو السنوية للواردات السلعية .
28
24
20
16
12
8
4

وخلاصة المبحث ، هي أنْ تطور كلاً من الصادرات والواردات السلعية يخضع لنموذج رياضي زمني ، مماثلاً تقريباً لنموذج كوب ـ دوقلاس الخاص بتطور الانتاج في المنشآت الانتاجية ، والذي يعكس مفهوم تناقص الغلة .

فبالنسبة للصادرات السلعية ، نسجل معدلاً مقدراً للنمو إعتماداً على النموذج المقدّر ، يبلغ 4.66 % سنة 1977 بالنسبة لسابقتها ، ثم بدأ يتناقص بوتائر هندسية ليصل الى 0.57 % سنة 1987 ، بالنسبة لسابقتها . (أنظر العمود الأخير من الجدول رقم 25 ، ص 146) .

أمّا بالنسبة للواردات السلعية ، فيظهر أنْ معدل النمو المقدر اعتماداً على النموذج الزمني ، أكثر حدة من حيث درجة التناقص ، اذ انخفض من 3.22 % سنة 1977 بالنسبة لسابقتها ، إلى 2.66 % سنة 1987 ، بالنسبة لسنة 1986 ، وهو تناقص هندسي أيضاً .

ان نمذجة الصادرات والواردات السلعية ، على النحو الذي رأينا ، هي نمذجة تفاؤلية ، تكون ذات جدوى تخطيطية ، متى صوحبت بسياسة عقلانية في ترشيد الموارد الداخلية والخارجية .

تطور الميزان التجاري .

تتجلى بوضوح العناصر المؤثرة من حيث التطور قيمي للصادرات والواردات السلعية ، فيما يخص الطبيعة هيكلية للسلع فانه من الضروري تحليل التركيب هيكلي للميزان التجاري خلال الفترة ، لاستخلاص أي المجموعات سلعية أكثر أهمية في هذا التطور .

عمل أهم مصدر للمعلومات الاحصائية بهذا الخصوص هي تلك منشورة من طرف المديرية العامة للجمارك .. والتي سيتم الاعتماد ليها في هذا البحث .

لا : تطور التركيب الهيكلي للصادرات ، ان الجدول التالي صور التطور الهيكلي ، حسب مجموعات الاستعمال للصادرات سلعية : .[1]

---

(1) RESULTATS GLOBAUX ? PAR GROUPES D'UTELISATION . D.G.D? SEPTEMBRE 1987 بتصرف

جـدول رقـم : 27

تطور الصادرات السلعية حسب مجموعات الاستعمال

الوحدة مليون دينار .

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
مواد غذائية		[illegible]	328.78	181.11	259.37	281.54	123.39	145.29	112.11
طاقة وشحوم		56222.92	51612.18	52561.03	57646.45	49762.93	35892.73	38812.39	30155
مواد خام		244.01	319.21	205.77	212.98	163.61	187.10	183.98	144.71
مواد نصف مصنعة		343.75	413.77	476.98	975.70	690.30	569.17	535.02	680.52
فلاحية		[illegible]	[illegible]	[illegible]		[illegible]	[illegible]	[illegible]	54.11
صناعية		[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	14.98	18.30	104.10	315.01
سلع استهلاك		8.72	19.32	31.23	24.75	111.86	33.38	57.33	152.43
ذهب صناعي		....	....	....	....	....	....	....	....
المجموع		57383.52	52699.52	53457.08	59107.56	51027.72	36828.00	39847.90	31613.89

المصدر :

[illegible]

D.G.D . SEPTEMBRE 1987 , 1988

نظرة أولية في الجدول السابق، توحي بالتفاوت الكبير بين كل مجموعة استعمالية وأخرى، خلال نفس السنة.

غير أن الأهمية المطلقة كما يبدو ذلك واضحا من الجدول تعود الى المجموعة الثانية وهي صادرات الطاقة والمزيتات في حين أن بعض المجمعات الاستعمالية لم يتم التصدير منها الا قيم تكاد تكون مهملة أو منعدمة أحيانا.

إن الدراسة الهيكلية لتركيب الصادرات حسب المجموعات الاستعمالية، انطلاقا من جدول الأهمية النسبية (جدول رقم ٢٨) توحي بما يلي :-

تطور معدلات الأهمية الوزنية للمجموعات الاستعمالية المصدرة خلال الفترة: 80ـ 1988

جدول رقم 28:

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
0.35	0.37	0.33	0.55	0.41	0.3	0.62	0.93		مواد غذائية %
95.39	97.40	97.46	97.52	97.53	98.30	97.94	97.98		طاقة فحم %
0.46	0.46	0.51	0.32	0.36	0.40	0.61	0.43		مواد خام %
2.15	1.54	1.55	1.35	1.65	0.90	0.78	0.60		مواد نصف مصنعة %
0.17	0.03	0.01	0.01	00.00	00.00	00.00	00.00		سلع تجهيز فلاحية %
1.00	0.26	0.05	0.03	0.01	00.00	0.01	0.080		سلع تجهيز صناعية %
0.48	0.14	0.09	0.22	0.04	0.10	0.04	0.01		سلع استهلاك أخرى %
00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00		ذهب صناعي %

المصدر: معد على أساس الجدول رقم : 27.

ملاحظة: حسبت معدلات الأهمية الوزنية، في الجدول أعلاه بقسمة قيمة كل مجموعة استعمالية على مجموع صادرات المجموعات لنفس السنة، وضربت النتيجة في : 100.

- ان الطاقة والشحم أو ما يعبر عنها بالمحروقات ، تحتل أهمية مطلقة في الصادرات السلعية على طول السنوات ، اذ يبلغ متوسط معدلات الأهمية النسبية لمجموعة الطاقة والشحم حوالي 97٪ وهو الشيء الذي يؤكد مقولة أن الصادرات الجزائرية وحيدة المادة.

أن معدلات صادرات الطاقة والشحم متقاربة جدا خلال معظم السنوات الشيء الذي يوحي بنظامية تطورها ونظامية الاستثمار فيها .

- صادرات بقية المجموعات الاستعمالية تكاد تكون مهملة من حيث أهميتها النسبية باستثناء مجموعة المواد نصف المصنعة فان أهميتها تزايدت باستمرار لتصل الى 1،65٪ مع نهاية المخطط الخماسي الأول ثم أخذت تتأرجح بعد ذلك حول 1،41٪

- صادرات المواد الغذائية أيضا ضعيفة ، ويظهر ذلك من معدل أهميتها الوزنية اذ يكاد يدور حول 0،35٪ .

غير انه على صعيد الأرقام المطلقة يلاحظ التذبذب الحاصل في قيم كل مجموعة على حدة على الرغم من استقرار معدلات الأهمية النسبية ، اذ نلاحظ الانخفاض المستمر في العديد من المجموعات الاستعمالية ، ويظهر ذلك بالنسبة للطاقة والشحم اذ انخفضت الصادرات من حوالي 56 مليار دينار الى سنة 1981 الى 49 مليار دج

سنة 1985 ثم الى 35 فـ 38 مليار دينار سنتي 86 و 1987 على التوالي

ويعد هذا التطور بالانخفاض الى العاملين التاليين وهما :

- الانخفاض المستمر في أسعار التمر وقات خاصة بعد فترة

المخطط الخماسي الأول ، من جهة .

- الرغبة المحتشمة في الحفاظ على مستويات التصدير

عند درجة تمكن من بعث نشاطات التصدير من مختلف المواد الأخرى

المقابلة لذلك من جهة أخرى .

وقد مس الانخفاض المستمر أيضا صادرات المواد الغذائية ، فبعد أن

كانت سنة 1981 حوالي 532 مليون دينار ، وصلت الى 145 مليون د ج

سنة 1987 . ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو السياسات غير اللائقة

التي كانت متبعة في القطاع الفلاحي أولا ، ثم الى العوامل

الطبيعية ومنها الجفاف ثانيا ، الشيء الذي أثر على مستويات الانتاج

وبالتالي امكانيات التصدير .

ويلاحظ نفس الشيء تقريبا بالنسبة لبقية المجموعات الاستعمالية

باستثناء المواد نصف المصنعة التي عرفت تطورا متزايدا اذ بلغت

نسبة نموها سنة 1984 بالنسبة لسنة 1981 حوالي 83.84 % غير

أن هذا التطور بدأ يتناقص ابتداء من سنة 1985 ، اذ بلغت صادرات

السلع النصفية خلال هذه السنة حوالي 699 مليون دينار ووصلت الى

335 مليون دينار جزائري سنة 1987 .

ثانيا : تطور التركيب الهيكلي للواردات السلعية :

يصور لنا الجدول رقم : 29 التطور الهيكلي للواردات السلعية حسب مجموعات الاستعمال بالقيم المطلقة .

إن الملاحظة الأولية لتطور الأرقام المطلقة للواردات السلعية ، حسب المجموعات الإستعمالية ، توحي بأن هناك عدم تمركز للواردات إذ تقدر غالبية قيم الواردات حسب المجموعات الاستعمالية بالآف ملايين الدينارات ، غير أنه يمكن ملاحظة أن الواردات من سلع التجهيز الصناعي أخذت الأهمية الكبيرة ، في حين أن سلع التجهيز الفلاحي ، والذهب الصناعي لم يكونا على درجة كبيرة من الأهمية ، وذلك ما يؤكده التحليل باستخدام معدلات الأهمية الوزنية للمجموعات الاستعمالية

(أنظر الجدول رقم : 30) .

من جدول تطور الأهمية النسبية (معدلات) (جدول رقم : 30) يمكن استنتاج ما يلي :-

- مجموعة سلع التجهيز الصناعي تحتل المرتبة الأولى من حيث أهميتها في الواردات السلعية اذ تتراوح

تطور الواردات السلعية حسب المجموعات الاستعمالية .

الوحدة : مليون دينار .

جدول رقم : 29

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
مواد غذائية		9110.13	9289.50	9703.16	8815.08	10990.42	8710.19	6524.10	10695
طاقة وشحوم		991.62	757.73	1026.06	1052.70	926.35	1288.99	778.92	1001
مواد خام		2653.40	2503.07	2857.24	3174.13	3649.83	2597.07	2424.01	3703
مواد نصف مصنعة		12132.17	10983.91	12104.25	15207.75	11694.22	10857.95	8805.98	11206
سلع تجهيز فلاحية		617.30	500.03	539.38	507.11	383.00	385.33	181.04	155
سلع تجهيز صناعية		15752.24	15905.51	15192.20	14130.29	15335.18	13270.86	9064.13	11481
سلع استهلاك اخرى		7266.64	9102.08	8056.35	7241.86	6367.13	6282.91	4374.23	5 186
ذهب صناعي		113.10	269.81	302.93	128.24	145.29	0.34	0.06	-.
المجموع		48636.6	49311.64	49781.57	51257.16	49491.42	43393.64	4152.47	45427

المصدر : نفس مرجع الجدول رقم : 27 ص 134

ـ معدل سنوية ب من 33.39٪ سنة 1981 و 26.54٪ سنة 1987 ومتوسط معدلات أهمية يبلغ 30.40٪ ، وهو ما يقترب من الثلث ويعود ذلك الى الاستثمارات الضخمة في قطاع الصناعات والذي يعتمد بدرجة أولى على التجهيزات والمواد الأولية والتكنولوجية الأجنبية ، الشيء الذي يؤكد الارتباط الكبير لقطاع الصناعة بالخارج .

تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية مجموعة المواد نصف المصنعة بمتوسط معدلات أهمية على طول الفترة يقدر بحوالي 25٪ . ويفسر ذلك بأن الكثير من الورشات الصناعية بدأت الانتاج بمرحلة التجميع والتركيب مع التوسع التدريجي في صناعة القطع المستوردة ، الشيء الذي لم يتحقق بسرعة كافية .

تطور معدلات الأهمية الوزنية للواردات السلعية حسب المجموعات الاستعمالية .
الوحدة : نسبة مائوية .

جدول رقم : 30

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	السنوات
24.63	24.96	20.07	22.21	17.20	19.50	18.84	18.75		غذائية %
2.30	2.28	2.97	1.87	2.05	2.10	1.54	2.04		[illegible] %
8.53	7.10	5.99	7.37	6.19	5.70	5.08	5.46		[illegible] %
25.80	25.78	25.02	23.63	29.67	24.30	22.27	24.34		[illegible] %
0.36	0.53	0.89	0.77	0.99	1.10	1.01	1.27		[illegible] %

يتبع .

تابع : تطور معدلات الأهمية الوزنية للواردات السلعية حسب المجموعات الاستعمالية .

الوحدة : نسبة مئوية .

تابع جدول رقم : 30

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
سلع تجهيز ونصف مصنعة %	—	[illegible].39	32.25	30.50	29.52	30.99	30.58	26.54	26.44
سلع استهلاكية أخرى %	—	[illegible].94	18.46	16.20	14.13	12.87	14.48	12.80	11.94
ذهب غير صناعي %	—	0.23	0.5[illegible]	0.60	0.25	0.29	...	...	...

المصدر : معد على أساس جدول رقم 29 .

ملاحظة : حسبت معدلات الأهمية الوزنية للواردات حسب مجموعات الاستعمال ، بقسمة قيمة واردات المجموعة على مجموع الواردات وضربها في : 100 لكل سنة .

مجموعة المواد الغذائية ، تحتل المرتبة الثالثة من حيث أهمية قيمة وارداتها ، اذ تراوح معدل أهميتها الوزني خلال الفترة المحددة في الجدول أعلاه ، بين 17.20% كأدنى معدل سجل وذلك سنة 1984 ، و 24.06% كأقصى معدل سجل ، وذلك سنة 1987 ، وبمتوسط معدلات يبلغ حوالي 22% ، وهو معدل معتبر يدل على أنه حوالي خمس الواردات السلعية تهيمن عليها واردات المواد الغذائية ، ويعود ذلك أساسا الى ضعف الانتاج المحلي من المواد الغذائية خاصة الأساسية منها ، وعدم الانتاج لبعضها مطلقا كمادة القهوة مثلا .

بقية المجموعات أقل أهمية ، وتأتي في مقدمتها مجموعة السلع الاستهلاكية الأخرى بمتوسط معدلات أهمية يبلغ حوالي 14% ثم

المواد الخام بمعدلات يبلغ حوالي 6٪ ثم الدباغة والشحم بحوالي 2٪ .

إن الأهمية المستقرة لكل مجموعة عبر سنوات الثمانينات توحي بوجود سياسة توجيهية تحاول الحفاظ على نفس النمط، آخذة بعين الاعتبار التطورات والتوقعات المرتقبة، للموارد المالية الخارجية غير أنه على مستوى تطور كل مجموعة استعمالية يلاحظ ما يلي :-

- بالنسبة لسلع التجهيز الصناعي هناك شبه ثبات في تطور الواردات خلال الفترة 1981 حتى 1985، غير أنه ابتداء من سنة 1985 تأثرت واردات سلع التجهيز الصناعي، تبعا لانخفاض الصادرات الاجمالية، ويعكس ذلك معدل الانخفاض المسجل الذي يبلغ بين سنتي 1985 و 1986 حوالي 13.46٪ وحوالي 31.7٪ سنة 1987 بالنسبة لسنة 1986، وذلك ما أثر على مستوى الاستثمار ومستوى التوظيف .

- بالنسبة للمواد نصف المصنعة، فعلى الرغم من استقرار أهميتها الوزنية، فإنه يلاحظ بعض التذبذب في تطور قيمتها المطلقة، مع تسجيل انخفاض محسوس ابتداء من سنة 1985، اذ انتقلت من حوالي 15 مليار سنة 1984 الى

10.8 ثم الى 8.8 مليار دينار سنتي 1986 و 1987 على التوالي .

وهو انخفاض تبرزه أيضا معدلات النمو السنوية الواردة في

الجدول التالي :-

جدول رقم : 31

تطور معدلات النمو السنوي لواردات السلع نصف المصنعة خلال الفترة : 81- 1987م

السنوات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
معدل النمو السنوي %	...	-9.46	10.2	25.64	-23.10	-7.15	-18.9	27.257

المصدر : معد على أساس جدول رقم : 29 .

تبرز معدلات النمو أعلاه الانخفاض المعتبر في واردات السلع النصفية المسجل ابتداء من سنة 1985 ، اذ سجل في هذه السنة انخفاض بالنسبة لسنة 1984 قدر معدله حوالي -23.10٪ ثم 18.9٪ سنة 1997 بالنسبة لسنة 1986 ، غير أنه إبتداء من هذه السنة بدأ يسجل انتعاشا ، اذ سجل نمو يقدر بـ 27.25٪ سنة 1988 بالنسبة لسنة 1987 حيث انتقلت قيمتها من مستوى 8.8 مليار دينار الى مستوى 11 مليار دينار جزائري .

يلاحظ انخفاضا أيضا في واردات المواد الغذائية التي تمثل حوالي خمس اجمالي الواردات ، عدا الارتفاع الحاصل سنة 1985 اذ انتقلت قيمة الواردات السلعية من مستوى 8 مليار دينار الى مستوى 10 مليار دينار ، وذلك بفعل الجفاف الحاد الذي أصاب البلاد سنة 1985 ، غير ان العودة الى مستوى الثمانينية ملايير

قد تمت خلال سنتي 1986 و 1987 ومع سنة 1988 وبفعل استمرار

الجفاف ارتفعت قيمة الواردات من المواد الغذائية الى 10

مليار دينار جزائري بالاسعار الجارية .

بالنسبة لبقية المواد (المجموعات) يلاحظ فيها تذبذبا ،غير

ان الاتجاه العام لها اخذ في التناقص ابتداء من سنة 1985 .

المبحث الرابع: تحليل تطور المعاملات الخارجية للفروع الصناعية.

ان دراسة تطور المعاملات الخارجية للفروع الصناعية الأكثر أهمية تسمح لنا باستجلاء مدى اعتماد هذه الفروع ومدى ارتباطها بقطاع الخارج فضلا عن ذلك تسمح لنا أيضا بتخمين التأثير الذي تحدثه أية أزمة أو أية سياسة يمكن احداثها على عناصر المعاملات مع الخارج .

ان غياب المعطيات الاحصائية المشكلة في نماذج المدخلات والمخرجات للفترة المدروسة، يحول دون تعمقنا في نمذجة المعاملات مع قطاع الخارج، عن طريق ما يسمى بالمعاملات التقنية كما أن غياب الاحصائيات الخاصة بالفروع الصناعية، يجعلنا نكتفي بدراسة أهم فترة وهي الفترة 1964 1987 وهي الفترة الأكثر صعوبة من حيث المعاملات مع الخارج كما سبق وأن اثبتنا ذلك :.

أولا: صادرات الفروع الصناعية: يوضح الجدول رقم: 32 تطور صادرات الفروع الصناعية حسب قائمة القطاعات الأنشطة (N.S.A) ما عدا قطاع المحروقات، ويظهر من

ذلـــك ان صــادرات الـفـروع الـصـنـاعـيـة عـدا الـمـحـروقـات تـكـاد تـكـون

مـهـمـلـة اذ لاتتـجـاوز فـي أحـسـن الأحـوال 2٪ مـن الـصـادرات الاجـمـاليـة ،

صادرات فروع الانشطة الصناعية ومعدلات أهميتها (خارج) فرع المحروقات .
القيمة : الاف الدينارات الجزائرية ، المعدل : نسبة مائوية .
للسنوات : 84ـ1987م .
جدول رقم : 32

السنوات / الصناعات			1984	1985	1986	1987
المناجم	القيمة		190254	173016	153353	158977
	المعدل	٪	15.4[illegible]	17.38	18.63	17.59
الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية	القيمة		44180[illegible]	330125	333064	389508
	المعدل	٪	35.76	33.15	40.46	43.10
مواد البناء الخزف والزجاج	القيمة		1954	5954	387	10203
	المعدل	٪	0.16	0.60	0.05	1.13
كيمياء مطاط بلاستيك	القيمة		5696[illegible]5	453703	316758	303682
	المعدل	٪	46.11	45.57	38.48	33.60
الصناعات الغذائية الفلاحية	القيمة		11276	13630	2540	5323
	المعدل	٪	0.91	1.37	0.31	0.59
الصناعات النسيجية	القيمة		33[illegible]1	1210	2251	15568
	المعدل	٪	0.27	0.12	0.27	1.72
جلود وأحذية	القيمة		7511	84549	1921	5809
	المعدل	٪	0.61	0.85	0.23	0.64
الخشب الفلين والورق	القيمة		927[illegible]	959[illegible]	12219	14159
	المعدل	٪	0.75	0.96	1.48	1.57
صناعات مختلفة	القيمة		2[illegible]1	28	769	481
	المعدل	٪	0.12	0.002	0.09	0.05
المجموع			123534[illegible]	99571[illegible]	823262	903710

مصدر الأرقام المطلقة : مجلة احصائيات ، رقم 19 . الديوان الوطني للاحصائيات .

ومن الجدول السابق يظهر أن مجموع قيم الصادرات الصناعية استمرت في الانخفاض خلال السنتين الأوليتين من المخطط الخماسي الثاني إذ انخفضت سنة 1985 بالنسبة لسنة 1984 بحوالي 19.40٪ ، وانخفضت سنة 1986 عن 1984 بحوالي 33.40٪ ورغم انه حصل نمو قدر معدله بحوالي 9.80٪ سنة 1987 بالنسبة لسنة 1986 ، إلا أن ذلك لم يحدث أي تأثير على النسبة العامة للصادرات الصناعية عدا المحروقات من الصادرات الاجمالية .

ويظهر الجدول السابق أيضا استقرارا نسبيا في هيكل الصادرات مع تسجيل الملاحظات التالية :-

1- انخفاض مستمر خلال الفترة المحددة في الجدول السابق ، وبدرجة ضعيفة في صادرات فرع المناجم .

2- استقرار في صادرات فرع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية ، خلال السنوات الأولى من المخطط الخماسي الثاني .

3- انخفاض واضح ومتواصل في القيمة بالنسبة لفرع الكيمياء والمطاط والبلاستيك .

4- ارتفاع مستمر وملحوظ في صادرات فرع صناعات الخشب

والفلين والورق ، رغم عدم أهميتها .

4 ـ يلاحظ هيمنة صادرات فرع الصناعات الحديدية والمعدنية الميكانيكية والكهربائية اذ بلغت نسبة صادرات هذا الفرع من صادرات الفروع الصناعية عدا المحروقات خلال الفترة المحددة اتفا حوالي 40٪ سنة 1986، و 3٠٪ سنة 1987.

كذلك نلاحظ الأهمية النسبية لفرع صناعات الكيمياء والمطاط والبلاستيك ، غير أن أهميته النسبية انخفضت من حوالي 40٪ سنة 1984 لتصل الى 33٪ سنة 1987 .

ويأتي في المرتبة الثالثة من حيث أهمية الصادرات/فرع المناجم ، اذ بلغت نسبة صادراته من الصادرات الصناعية عدا المحروقات حوالي 18.63٪ سنة 1986 و 17.59٪ سنة 1987 .

ان صادرات الفروع الثلاثة هذه تمثل حوالي 95٪ من الصادرات الصناعية[1] عدا المحروقات سنة 1987 . وذلك ما يجعل بقية بقية الفروع هامشية باستثناء فرع النسيج الذي حقق نموا مقبولا في صادراته وكذا فرع الخشب والفلين .

---

1 ـ المرجع : مجلة احصائيات رقم : 19 . الديوان الوطني للاحصاء

ثانيا : واردات الفروع الصناعية : ان المعطيات الاحصائية المتوفرة توحي بأن الواردات من المنتجات نصف المصنعة الموجهة للفروع الصناعية ،[1] كما سبق استنتاج ذلك عند دراسة الصادرات والواردات حسب المجموعات الاستعمالية) تمثل أكبر حصة من الواردات الاجمالية .ان هذه الحصة المرتفعة ، غالبيتها موجه الى فرع الصناعات الحديدية والمعدنية الميكانيكية والكهربائية (ص.ح م م .ك) ،وذلك ما يوضحه الجدول أدناه .

جدول رقم : 33

تطورواردات قطاعات الانشطة الصناعية حسب (N.S.A) .
للفترة : 84ـ1987 .

القيمة : الأف الدينارات الجزائرية
المعدل : نسبة مائوية

		1984	1985	1986	1987
المناجم والمقالع	القيمة	2506000	1747000	1207000	953000
	المعدل ٪	5.08	4.17	3.24	3.30
الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية	القيمة	25939000	23313000	20226000	13970000
	المعدل ٪	57.14	55.64	54.24	48.32
مواد البناء والخزف والزجاج	القيمة	2863000	1734000	1342000	873000
	المعدل ٪	6.31	4.14	3.60	3.02
صناعات الكيمياء والمطاط والبلاستيك	القيمة	4530000	4759000	5642000	5271000
	المعدل ٪	9.98	11.36	15.13	18.23
الصناعات الغذائية الفلاحية	القيمة	5186000	6054000	5044000	5037000
	المعدل ٪	11.42	14.45	13.53	17.42
الصناعات النسيجية	القيمة	1699000	1467000	1217000	750000
	المعدل ٪	3.74	3.50	3.26	2.59

يتبع في الصفحة الموالية .

تابع للجدول السابق صفحة 169 :   القيمة : الآف الدينارات الجزائرية ، المعدل : نسبة مائوية .

الصناعات	السنوات	1984	1985	1986	1987
صناعات الجلود والاحذية	القيمة	14 6000	125 00 0	11 8000	69 000
	المعدل %	0. 32	0. 30	0. 32	0.24
صناعات الخشب الفلين والورق	القيمة	21 42000	20 79 0 00	1 839000	1508000
	المعدل %	4. 72	4. 9 6	4.93	5.22
صناعات مختلفة اخرى	القيمة	58 8000	6200 00	654000	4 81000
	المعدل %	1.30	1 .4 8	1. 75	1.70
المجموع	3/10	4 5398000	41898000	3 7289000	28912000

المرجع : مجلة احصائيات رقم : 19
الديوان الوطني للاحصائيات .

ان المعطيات الاحصائية الواردة في الجدول اعلاه ، تعطي نظرة كافية على اتجاهات تطور واردات الفروع الصناعية اذ يلاحظ انها عرفت انخفاضا محسوسا بين سنتي 1984 و 1987 ، فبعد ان كانت حوالي 45 مليار دينار 1984 انخفضت الى 37 مليار دينار سنة 1986 ثم الى حوالي 29 مليار دينار سنة 1987 ، وهو انخفاض تعكس اهميته نسبته المائوية بين بين سنتي 1984 و 1987 اذ تساوت حوالي : 36 % . وهي نسبة جد مرتفعة ويلاحظ ذلك على القطاعات الاكثر ارتباطا بالخارج ، فقطاع الصناعات الحديدية والمعدنية ، الميكانيكية والكهربائية الذي مثلت وارداته حوالي 57.14 % من واردات قطاعات الصناعة سنة 1984 و 54.24 % سنة 1986 ، نجد ان قيمة وارداته ، انخفضت انخفاضا واضحا بلغت نسبته حوالي 46.14 % بين سنتي

1984 و 1987 اذ انخفضت من حوالي 5 مليار دينار الى حوالي 14 مليار دينار بين نفس السنتين، على عكس قطاع الصناعات الغذائية الفلاحية، الذي يحتل المرتبة الثانية من حيث نسبة وارداته التي بلغت 17.42٪ من واردات قطاعات الصناعة سنة 1987، حيث عرفت وارداته استقرارا واضحا اذ ظلت تدور حول سيدة 5 مليار دينار جزائري.

في حين يلاحظ ارتفاعا في واردات قطاع الصناعات الكيميائية المطاطية والبلاستيكية، الذي مثلت وارداته سنة 1987 حوالي 18.23٪ من واردات قطاعات الصناعة، حيث ارتفعت وارداته من نحو 4 مليار دينار سنة 1984 الى نحو 5 مليار دينار سنتي 1986 و 1987.

في حين نجد أن بقية القطاعات في معظمها عرفت انخفاضا واضحا في وارداتها.

ثالثا: <u>مدى التخطيط</u>: على الرغم من أن المعطيات الاحصائية للواردات الصناعية معطاة حسب التقسيم القطاعي الا أنه يمكن اعطاء تصور لمدى التخطيط الذاتية لمختلف فروع الصناعات فاذا ما عرفنا أن الفروقات بين مكونات الفروع ومكونات القطاعات تكاد تكون غير معتبرة فانه يمكن استخلاص ما يلي من خلال الجدول الموالي :-

تطور معدلات تغطية فروع الصناعية خلال الفترة 84ـ1987 .

الوحدة : نسب مائوية .　　　　جدول رقم : 34

الصناعات / السنوات	1984	1985	1986	1987
صناعات المناجم والمقالع %	8.25	9.90	12.71	16.68
الصناعات الحديدية والمعدنية الميكانيكية والكهربائية %	1.70	1.42	1.65	2.79
صناعات مواد البناء الخزف والزجاج %	0.07	0.34	0.03	1.17
صناعات الكيمياء والمطاط والبلاستيك %	12.60	9.53	5.61	5.76
الصناعات الغذائية الفلاحية %	0.20	0.23	0.05	0.11
الصناعات النسيجية %	0.20	0.08	0.18	2.08
صناعات الجلود والاحذية %	5.14	6.76	1.63	8.42
صناعات الخشب والفلين والورق %	0.43	0.46	0.66	0.94
صناعات مختلفة أخرى %	0.05	0.01	0.12	0.10
معدل التغطية الكلي	2.72	2.38	2.21	3.13

المصدر : معد على أساس الجدولين : 32، 33.

يظهر لنا الجدول أعلاه مدى العجز التجاري الضخم للمبادلات مع الخارج ،خلال السنة النهائية للمخطط الخماسي الأول والسنوات الأولى للمخطط الخماسي الثاني ، اذ لم تغطي صادرات الفروع سوى 2.72٪ من وارداتها سنة 1984و 3.13٪ سنة 1987ويعود سبب ارتفاع هذا الرقم الأخير عن سابقه لانخفاض واردات الفروع الصناعية خلال هذه السنة.

وعلى مستوى الفروع نجد أن أحسن مستوى تغطية يعود الى فرع المناجم والمقالع اذ سجل ارتفاعا متواصلا

في معدل تغطيته فبعد ما كانت صادراته تغطي حوالي

8.25٪ من وارداته سنة 1984 نجد أن هذا الرقم ارتفع ليصل الى

12.71 سنة 1986 ،ثم الى 16.68 سنة 1987 .

ثم نجد في المرتبة الثانية ،فرع صناعات الكيمياء البلاستيك

والمطاط، اذ كانت صادراته تغطي 26.1٪ من وارداته سنة

1984 ،غير أنّ هذا المعدل انخفض ليصل الى 5.76٪ سنة 1987

على عكس صناعات الجلود والأحذية اذ ارتفع معدل التغطية

لهذا الفرع من 4.14٪ سنة 1984 الى 8.42٪ سنة 1987 وباستثناء

فرع الصناعات الحديدية والمعدنية الميكانيكية والكهربائية الذي

وصل معدل تغطيته الى 2.79٪ سنة 1987 فان بقية الفروع

الصناعية ظلت معدلات تغطية وارداتها مهملة .

خلاصة الفصل : كما تمت الاشارة في مقدمة هذا الفصل ، فان الهدف منه هو محاولة ، تحليل تطور ميزان السلع ، وتحديد اتجاهه العام و تحليل التركيب الهيكلي له ، وذلك من جانب الديناميكية ، ومن جانب السكونية ، وقد تم ذلك من خلال عدة مباحث ، نتيجة كل منها محددة فيما يلي :-

المبحث الأول : تحليل تطور اجمالي قيم الصادرات والواردات السلعية :

وقد تم الاعتماد في هذا التحليل ، على عدد من أدوات التحليل الاحصائية للتوصل الى الحقائق التالية :-

1- ان تطور المعاملات التجارية مع الخارج ، لم يكن منتظماً مما يعني غياب سياسة تحكمية صارمة في توجيه الصادرات والواردات السلعية .

2- ان المبادلات التجارية السلعية مع الخارج ، سريعة التأثر بالتغيرات السياسية والاقتصادية للمحيط الخارجي ، الشيء الذي يؤكد الارتباط القوي لاقتصاد البلاد بالمتغيرات الخارجية .

3- ان الواردات السلعية عبر مختلف المراحل بدت مرتبطة مباشرة بالصادرات السلعية ، اذ لوحظ انه كلما حصل نمو في الصادرات السلعية صاحبه أيضاً نمواً في الواردات والعكس صحيح أيضاً وذلك بشكل آني .

4- ان الاتجاه العام لكل من الصادرات والواردات ، على الرغم من التذبذب الحاصل ، ظل صعوداً متزايداً عبر الزمن ، الشيء الذي يمكن من نمذجته

5- ان الفائض التجاري ، ظل على طول فترة الثمانينات موجباً ، وبقيم متقاربة ، خاصة أثناء فترة المخطط الخماسي الأول .

المبحث الثاني : تحديد الاتجاه العام لتطور الصادرات والواردات السلعية :

اعتماداً على نتائج المبحث الأول ، خاصة النتيجة الرابعة ، توصلنا الى أن تطور كل من الصادرات والواردات السلعية ، يمكن اخضاعه لنموذج رياضي أسي ، مماثلاً تقريباً لنموذج كوب - دوقلاس ، الخاص بتطور الإنتاج في المنشآت الانتاجية ، المتغير المستقل فيه هو الزمن ، وتوصلنا الى اعطاء هذا النموذج بالنسبة للصادرات كما يلي :

$$\hat{E}_{b_t} = 38677.56 \cdot T^{0.06575}$$

1 = سنة 1976 (مليون د ج) .

وهو أحسن نموذج يفسر خط اتجاه سلسلة شكل الانتشار ، وتقابل تقدير نموذج الصادرات فيه متتالية حسب الزمن . أما بالنسبة للواردات السلعية فإن النموذج المقدر هو : 0.30162

$$M_{b_t} = 21263.58$$

ت = 1976 ، (مليون د.ج)

وهو نموذج زمني مقدار متزايد يوضح أنه متتالية هندسية أيضا ، وكلا النموذجين متقاربين ، لهما جذر مشترك يقترب من واحد صحيح ، مما يجعلهما متشابهين ، التي تبرز صرف الموارد الداخلية والخارجية .

<u>المبحث الثالث</u> : تحليل التركيب الهيكلي لتطور الميزان التجاري :

وتناولنا فيه على وجه الخصوص تطور تركيب الصادرات والواردات السلعية حسب المجموعات الاقتصادية الرئيسية وهي : 1- المواد الغذائية ، 2- طاقة وشحوم ، 3- مواد خام ، 4- مواد نصف مصنعة ، 5- سلع تجهيز فلاحية ، 6- سلع تجهيز صناعية ، 7- سلع استهلاكية ، 8- ذهب نقدي ، وذلك باستخدام بعض الأساليب الاحصائية ، فمن جانب الصادرات توصلنا الى ما يلي :

1- أن المحروقات (طاقة وشحوم) تحتل أهمية مطلقة في الصادرات السلعية على طول المدة المدروسة ، الشيء الذي يؤكد أحادية الصادرات السلعية وذلك بمعدل أهمية على طول الفترة يبلغ حوالي 97% .

2- صادرات بقية المجموعات الاقتصادية تكاد تكون مهملة ، من حيث معدلات أهميتها ، باستثناء مجموعة المواد نصف المصنعة ، اذ أن معدل أهميتها متزايد باستمرار ليصل الى 1.65% مع نهاية المخطط الخماسي الأول . أما صادرات المواد الغذائية فهي أيضا ضعيفة ، اذ يكاد معدل أهميتها السنوية يدور حول 0.35% . غير أنه على مستوى الأرقام المطلقة ، يلاحظ الانخفاض المستمر في صادرات العديد من المجموعات الاقتصادية ، باستثناء المحروقات (طاقة وشحوم) ، مثلا انخفضت صادراتها من حوالي 56 مليار دينار سنة 1981 الى 55 ثم 33 مليار دينار سنتي 1986 و 1987 على التوالي ، وذلك بسبب الانخفاض المستمر في أسعار هذه المواد ، والرغبة المحتشمة في الحفاظ على مستويات التصدير من هذه المواد ، لدرجة تمكن من بعث نشاطات التصدير من مختلف المواد الأخرى القابلة للتصدير ، وقد عرف الانخفاض المستمر أيضا مختلف المجموعات الاقتصادية الأخرى ، باستثناء المواد نصف المصنعة التي عرفت تطورا متزايدا

أما من جانب الواردات السلعية ، فتوصلنا الى ما يلي :-

1- ان مجموعة سلع التجهيز الصناعي ، تحتل المرتبة الأولى من حيث أهميتها في الواردات السلعية ، اذ يبلغ متوسط معدلات أهميتها خلال الفترة 1981 - 1988 حوالي 30.4% ، ويعود ذلك للاستثمارات الضخمة ، في قطاع الصناعات ، والذي يعتمد بالدرجة الأولى ، على التجهيزات والمواد الأولية التكنولوجية الأجنبية ، الشيء الذي يؤكد الارتباط الكبير لقطاع الصناعات بالخارج .

2- وتأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية ، مجموعة المواد نصف المصنعة ، بمتوسط معدلات أهمية يبلغ حوالي 25% ، ويفسر ذلك بأن الكثير من المنشآت الصناعية ، بدأت الانتاج بمرحلة التجميع والتركيب مع التوسع التدريجي ، في صناعة الأجزاء والقطع فيما بعد .

3- مجموعة المواد الغذائية تحتل المرتبة الثالثة من حيث الأهمية اذ يبلغ متوسط معدلات أهميتها خلال الفترة 1981 - 1988 ، حوالي 22% وهو معدل معتبر ، يدل على أن حوالي خمس الواردات السلعية تمس عليها المواد الغذائية ، ويعود ذلك أساسا الى ضعف الانتاج المحلي من المواد الغذائية وخاصة الاستراتيجية منها بفعل عدة عوامل ، أهمها عدم ملاءمة السياسة الفلاحية المتبعة ، والجفاف السائد .

4- بقية المجموعات أقل أهمية ، ويأتي في مقدمتها ، مجموعة السلع الاستهلاكية الأخرى ، بمعدل أهمية خلال نفس الفترة يبلغ 14% ، ثم مجموعة المواد الخام بـ 6% ثم الطاقة والشحوم (المحروقات) بـ 2%

5- يلاحظ تذبذب وانخفاض القيم المطلقة لواردات غالبية المجموعات الاستهلاكية ، خاصة بعد فترة المخطط الخماسي الأول ويعود ذلك الى انخفاض الواردات خصوصا ، نتيجة لارتباطها بالصادرات كما سبق وأن استنتجنا .

<u>المبحث الرابع</u>: تحليل تطور المعاملات الخارجية للفروع الصناعية ، نظرا لغياب المعطيات الاحصائية ، اقتصرنا فقط على تحليل هذا التطور خلال الفترة 1984 - 1987 ، وهي الفترة الأكثر صعوبة من حيث المعاملات مع الخارج ، كما سبق وأن

مستنتجنا من البحث لهذل السابقة ، وقد توصلنا الى استنتاج مايلي :-

ولا : من جانب صادرات الفروع الصناعية عدا المحروقات ، هذه الصادرات ضئيلة مهملة من حيث القيم المطلقة ، اذ لا تتجاوز في أحسن الأحوال 3% من الصادرات الاجمالية ، وقد سجلنا استقرارا نسبيا في هيكل صادرات الفروع ، مما أدى الى ملاحظة ما يلي :-

1- انخفاض مستمر خلال الفترة المشار اليها ، بدرجة ضعيفة في صادرات فرع المناجم .

2- استقرار في صادرات فرع الصناعات الحديدية والمعدنية الميكانيكية والكهربائية (ص.ح.م.م.ك) .

3- انخفاض واضح ومتواصل في صادرات فرع الكيمياء والمطاط والبلاستيك .

4- ارتفاع مستمر وملحوظ في صادرات فرع صناعات الخشب الفلين والورق رغم عدم أهمية قيم هذه الصادرات .

5- هيمنة صادرات فرع ص.ح.م.م.ك ، اذ بلغت نسبة صادراته من صادرات الفروع الصناعية عدا المحروقات حوالي 40% سنة 1986 ، و 43% سنة 1987 ، وكذلك بالنسبة لفرع صناعات الكيمياء المطاط والبلاستيك ، غير أن أهميته النسبية انخفضت من 46% سنة 1984 الى 33% سنة 1987 .

6- يأتي في المرتبة الثالثة من حيث أهمية الصادرات الفرعية عدا المحروقات فرع المناجم ، هذه الفروع الثلاثة لوحدها تمثل حوالي 95% من صادرات الفروع الصناعية عدا المحروقات ، وذلك ما يجعل بقية الفروع هامشية باستثناء فرع النسيج الذي حقق نموا مقبولا في صادراته .

ثانيا : من جانب الواردات ، تم الوصول الى الخلاصة التالية :-

1- يلاحظ الانخفاض المحسوس لواردات الفروع بين الفترة 1984 - 1987 .

2- ان واردات فرع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية يفوق معدل أهميتها في الواردات الفرعية النصف ، غير أنه يلاحظ انخفاض وارداتها من 25مليار د.ج سنة 1984 الى 14 مليار د.ج سنة 1987 .

3- المرتبة الثانية تحتلها فرع الصناعات الغذائية - الفلاحية ، وقد عرفت وارداته استقرارا ملحوظا خلال الفترة ، يليها فرع الصناعات الكيماوية المطاطية والبلاستيكية ، أما بقية الفروع فان وارداتها عموما ضعيفة .

الفصل الرابع : تحليل تطور التدفقات الداخلة والخارجة لميزان الخدمات والعوائد .

مقدمة الفصل :

على غرار موضوع الفصل الثالث ، فان الهدف من هذا الفصل ، هو التحليل الاجمالي لتطور الصادرات والواردات الخدمية ، وتحديد الاتجاه العام لهذا التطور ، مع ايجاد النموذج الرياضي الزمني الموافق لذلك ، كما يتم تحليل التركيب الهيكلي لميزان الخدمات والعوائد ، لاستبيان البنود ذات الأهمية النسبية سواء في جانب التدفقات الداخلة او التدفقات الخارجة ، ويتم ذلك من خلال المباحث التالية :-

المبحث الأول : تحليل تطور اجمالي قيم التدفقات الداخلة والخارجة ، لميزان الخدمات والعوائد .

المبحث الثاني : النماذج الزمنية لتدفقات الخدمات والعوائد .

المبحث الثالث : تحليل التركيب الهيكلي لميزان الخدمات والعوائد .

المبحث الأول : تحليل تطور إجمالي قيم التدفقات الداخلة والخارجة لميزان الخدمات والعوائد

سبق وأن حددنا أهمية وترتيب ميزان الخدمات والعوائد خلال الفصل الثاني من هذا البحث، إذ وجدنا أن ميزان الخدمات والعوائد يحتل المرتبة الثانية في ميزان العمليات الجارية بأهمية من جانب الدائنية بلغ متوسط معدلاتها طول الفترة 76-1986 حوالي 6.24 % فقط، ومن جانب المديونية 32.32 % الشيء الذي جعلنا نقدم دراسة ميزان المطلع عليه .

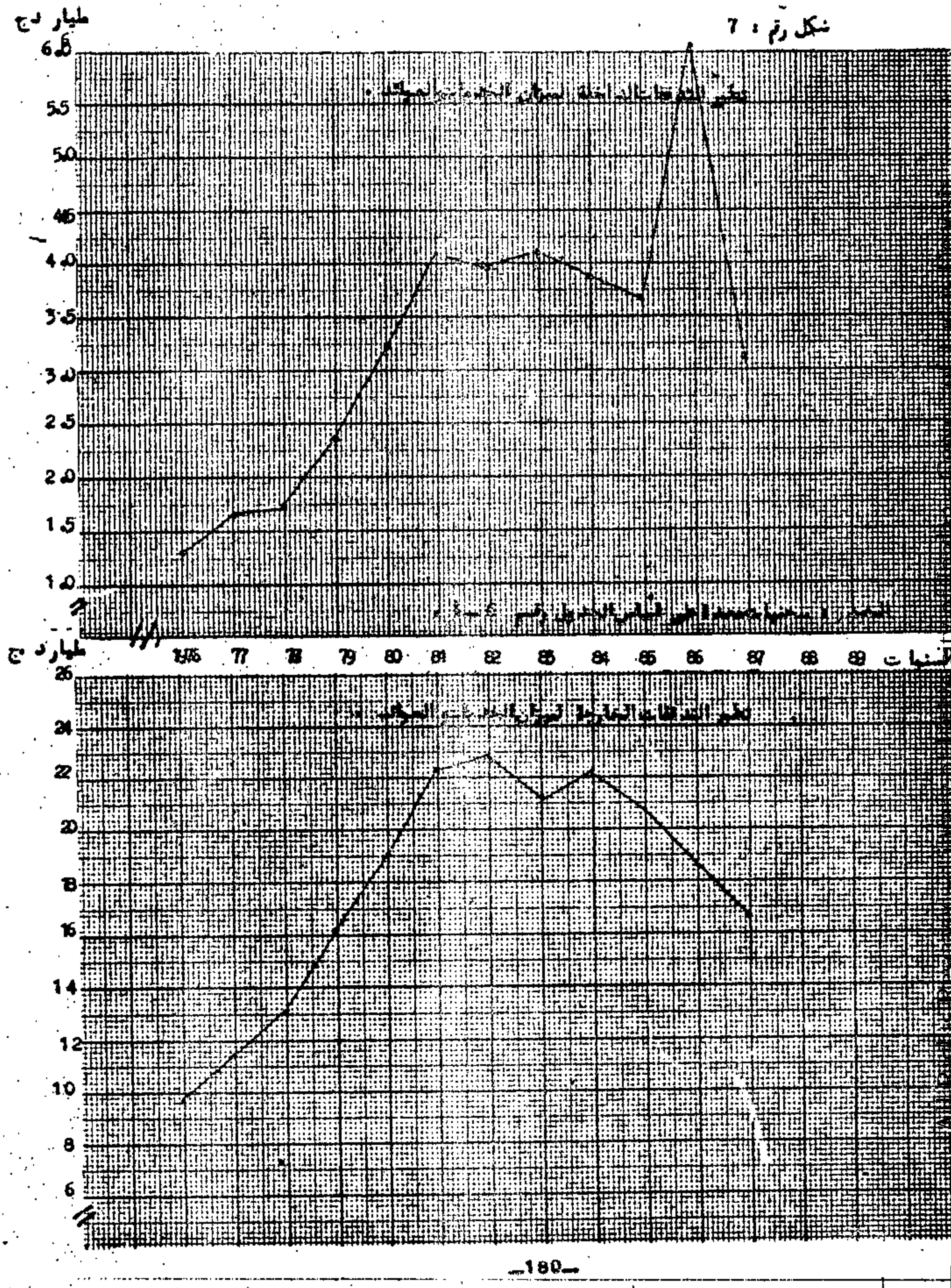
ماهي الاتجاهات العامة لتطور تدفقاته الداخلة والخارجة وماهي أهم العوامل المحددة لذلك ؟ وقبل هذا ماهي الأدوات الاحصائية المستخدمة ؟ .

أولا : الأدوات الاحصائية المستخدمة : لدراسة تطور دائنية ومديونية ميزان الخدمات والعوائد يتم استخدام ما يلي :

I - الرسم البياني : ويكفي إيضاح المنحنيات البيانية للتدفقات الداخلة والخارجة، على معلم متعامد، محوره الأفقي يحتوي على الفترات الزمنية (سنوات)، ومحوره العمودي يحتوي على قيم الدائنية والمديونية، بملايين الدينارات الجزائرية

(أنظر الشكل في الصفحة الموالية) .

شكل رقم : 7



مليار دج
6.0
5.5
5.0
4.5
4.0
3.5
3.0
2.5
2.0
1.5
1.0
1976
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
السنوات
مليار دج
26
24
22
20
18
16
14
12
10
8
6

II ـ الأرقـــام الـقـيـاسـيـة[1] : بـالنسبة للتدفقات الداخلة (الجانب الدائن) ، فـإنه يـتم استخدام المعادلة التالية :

$$I_{es_t} = \frac{E_{s_t}}{E_{s_{t_0}}} \times 100$$

حيث $E_{s_{t_0}}$: هي دائنية الخدمات وعوائد رؤوس الأموال في فترة الأساس ، و E_{s_t} هي دائنية الخدمات وعوائد رؤوس الأموال في سنة المقارنة .

أما بالنسبة للتدفقات الخارجة (الجانب المدين) ، فإنه يتم استخدام المعادلة التالية :

$$I_{ms_t} = \frac{M_{s_t}}{M_{s_{t_0}}} \times 100$$

حيث $M_{s_{t_0}}$: هي مديونية الخدمات والعوائد ، في فترة الأساس ، و M_{s_t} هي مديونية السلع والخدمات في فترة المقارنة .

وتوضح الجداول التالية ، الأرقام القياسية ، التي تهمنا

الأرقام القياسية لتطور التدفقات الداخلة والخارجة للخدمات والعوائد خلال الفترة 76 ـ 1987 .
(من سنة لأخرى)
جدول رقم : 35

السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981
الرقم القياسي [illegible]	100	117.62	100.96	154.37	134.87	126.74
الرقم القياسي [illegible]	100	130.25	113.00	125.42	115.95	118.14

ـــــــ

1 ـ أنظر الصفحة رقم : 80

تابع: الأرقام القياسية لتطور التدفقات الداخلة والخارجة ، للخدمات والعوائد خلال الفترة : 76ـ1987 .

تابع جدول رقم : 35

السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الرقم القياسي السنوي لدائنية الخدمات	95.98	78.45	124.93	93.63	175.91	51.15
الرقم القياسي السنوي لمديونية الخدمات والعوائد	101.97	92.33	104.68	93.79	90.02	89.86

المصدر : معد على أساس الجدول 6ـا .

تطور الأرقام القياسية ، حسب سنة أساس الفترات الرئيسية .

جدول رقم : 36

	الرقم القياسي حسب سنة الأساسي : 1976					الرقم القياسي حسب	
السنة	1976	1977	1978	1979	1980	1980	1981
الرقم القياسي للدائنية حسب سنة الأساس	100	117.62	148.75	1[illegible]3.31	247.23	100	126.74
الرقم القياسي للمديونية حسب سنة الأساس	100	130.25	147.18	184.59	214.04	100	118.14

تابع جدول رقم : 36

	سنة الأساس 1980				الرقم القياسي حسب سنة الأساس 1985		
السنة	1982	1983	1984	1985	1985	1986	1987
الرقم القياسي للدائنية حسب سنة الأساس	121.64	95.42	119.21	111.60	100	175.91	90.06
الرقم القياسي للمديونية حسب سنة الأساس	120.46	111.22	116.42	109.19	100	90.02	80.92

المصدر : معد على أساس الجدول : 6ـا

هـ - معدلات النمو : يتم استخدام معدلات النمو التالية :

1- معدل النمو البسيط : يحصل عليه بطرح 100 من الرقم القياسي .

2- معدل النمو السنوي المتوسط[1] :

معدل النمو السنوي المتوسط للفترة : 76 / 1986 ويحسب بالمعادلة التالية :

أ- بالنسبة للدائنية :

$$T_{es_t} = \frac{\text{Log } E_{s_t} - \text{Log } E_{so}}{(N-1)\text{ Log } e} \times 100 \qquad T_{es_{86/76}} = 15.80\%$$

حيث : E_{s_t} : دائنية الخدمات والعوائد في السنة t ، و E_{so} هي دائنية الخدمات والعوائد في سنة الأساس

و N-1 : هي المدة الزمنية بين الفترتين .

ب- بالنسبة للمديونية :

$$T_{ms_t} = \frac{\text{Log } M_{s_t} - \text{Log } M_{so}}{(N-1)\ .\ \text{Log } e} \qquad T_{ms_{86/76}} = 7.44\ \%$$

حيث : M_{s_t} : مديونية الخدمات والعوائد في السنة t ، و M_{so} هي مديونية الخدمات والعوائد في سنة الأساس

1- أنظر الصفحة : 103 ، جدول رقم 6

ـ معدل النمو السنوي المتوسط للفترة 80ـ 1984. اعتمادا على نفس مبدأ المعادلات السابقة ، نجد :

اـ بالنسبة للمداشنية :　$T_{es_{80/84}} = 4.3\%$

بـ بالنسبة للمديونية :　$T_{ms_{80/84}} = 3.80\%$

IV. ـ معدل التغطية[1] : يعطي معدل التغطية للخدمات والعوائد بالمعادلة التالية :

$$T_{c(s)} = \frac{E_s}{M_s} \times 100$$

باستخدام المعادلة أعلاه ينتج مايلي :

تطور معدلات التغطية للخدمات والعوائد ، خلال الفترة : 76ـ 87 .

جدول رقم : 37

السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981
معدل التغطية	14.83 %	13.39 %	11.96 %	14.72 %	17.13 %	18.37 %
السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987
معدل التغطية	17.29 %	14.69 %	17.54 %	17.51 %	34.21 %	19.49 %

المصدر : معد على أساس الجدول : 6ـ1 .

1ـ انظر الصفحة : 80

ثانيا : تحليل التطور : من خلال الرسم البياني لتطور دائنية ومديونية ميزان الخدمات والعوائد ، والادوات التحليلية الاخرى فانه يمكن استنتاج ما يلي :

I - التدفقات الداخلية : كما هو الشأن بالنسبة لتطور صادرات السلع فانه يمكن أيضا ، وضع ثلاث فترات رئيسية لتطور دائنية ميزان الخدمات والعوائد .

1 - الفترة 76 - 1980 : اثناء هذه الفترة لوحظ تطور متزايد لدائنية الميزان ، بوتائر متباينة ، اذ بلغ الرقم القياسي للتطور سنة 1977 بالنسبة لسنة 1976 ، حوالي 117.62 ، أي بمعدل نمو 17.62٪ ، غير أن هذا الرقم ما لبث أن نزل الى مستوى 100.96 أي بمعدل نمو سنوي 0.96٪ سنة 1978 بالنسبة لسنة 1977 ، ثم لوحظ تطور جد معتبر في السنة الموالية ، إذ بلغت قيمة دائنية الميزان حوالي 2414.52 مليون دينار أي برقم قياسي يبلغ 154.37 ٪ بالنسبة لسنة 1978 ، أو برقم قياسي 183.31٪ بالنسبة لسنة 1976 ، وانخفضت وتيرة النمو بعد ذلك ، ليصل معدل النمو الى حوالي 34.87 ٪ سنة 1980 بالنسبة لسنة 1979 ، الامر الذي جعل منحنى التطور فيه نوع من التذبذب المتمحور حول معدل نمو سنوي متوسط يبلغ 36.38 ٪ بالاسعار الجارية .

2- فترة المخطط الخماسي الأول : هذه الفترة أكثر تذبذبا ذلك ما يعكسه المنحنى البياني ، والأرقام القياسية ونسب النمو ، فالقيمة المطلقة للدائنية انتقلت من 3256.44 مليون دينار سنة 1980 الى 4127.17 مليون دينار سنة 1981 أي برقم قياسي قيمته 126.74 غير ان ذلك النمو سرعان ما انخفض بالقيمة المطلقة ليصل الرقم القياسي سنة 1982 بالنسبة لسنة 1981 الى 95.98 ، مظهرا بذلك معدل انخفاض مقداره - 4.02٪ وهو الاتجاه الحاد نفسه الذي عرفه التطور في السنة الموالية.

تطور معدلات النمو السنوي خلال المخطط الخماسي الأول .

جدول رقم: 38

السنة	1980	1981	1982	1983	1984
معدل النمو السنوي	34.87 %	26.74 %	-4.02 %	-21.55 %	24.93 %

المصدر : معد على أساس الجدول : 6-1 .

اذ يبلغ معدل الانخفاض -21.55٪ لتنتقل مداخيل الخدمات والعوائد من 4127.17 مليون دينار سنة 1982 الى 3107.36 مليون دينار سنة 1983 ، غير انه في سنة 1984 ارتفعت المداخيل بالنسبة لسنة 1983 بمعدل وصل الى 24.93٪ ، الشيء الذي جعل معدل النمو السنوي المتوسط يصل الى 4.39٪ خلال هذه الفترة .

3 ـ فترة المخطط الخماسي الثاني : على الرغم من غياب المعطيات الاحصائية ، اذ تتوفر في احسن الاحوال معطيات ثلاث سنوات فقط من فترة المخطط الخماسي الثاني ، فانه لوحظ أيضا خلالها تذبذبا في تطور قيم دائنية الميزان، اذ سجل انخفاض سنة 1985 بالنسبة لسابقتها بلغ معدله ـ 37،6% غير أنه حدثت طفرة في السنة الموالية ، حيث بلغت مداخيل الخدمات والعوائد أثناءها حوالي 6 مليار دينار ، وبمعدل نمو بلغ 75،91% بالنسبة للسنة السابقة . وحيث أن الاتجاه العام لتطور التدفقات الداخلة للخدمات والعوائد ظل متذبذبا خاصة خلال فترة المخطط الخماسي الأول ، فاننا لانستبعد أن تبقى قيم تطور مداخيل الخدمات والعوائد ، متذبذبة أيضا على طول السنوات المتبقية من المخطط الخماسي الثاني .

ومايمكن تأكيده ، من خلال تحليل قيم المداخيل ، هو أنه رغم التذبذب الحاصل ، على طول الفترة المدروسة ، فان الاتجاه العام لتطور مداخيل الخدمات والعوائد ، ظل عموما متزايدا ، بشكل خطي قد يمكن تقريبه الى منحنى دالة زمنية أسية .

II- التدفقات الخارجية : يلاحظ تطور شاقولي وزيادة بوتائر عالية للتدفقات المتجهة نحو الخارج من الخدمات والسلع والفوائد ، خاصة بين سنتي 1976 و 1982 ، ثم بعد ذلك ، وعند قيم عالية يلاحظ تذبذبا فانخفاضا ومع ذلك نميز ثلاث فترات تماشيا مع فترات التخطيط الوطني.

1- فترة 76 - 1978م : هناك تزايدا بوتائر واضحة من سنة لأخرى ، وتعكس ذلك الأرقام القياسية ومعدلات النمو النبي إذ يبلغ الرقم القياسي سنة 1977 بالنسبة لسنة 1976 حوالي 130.25 ، عاكسا معدل زيادة قدره 30.25٪ ، ثم 113 سنة 1978 بالنسبة لسنة 1977 وهو تطور يظهر كبيرا اذا ما عرفنا أن الرقم القياسي سنة 1978 بالنسبة لـ1976 يبلغ 147.18 و 214.04 سنة 1980 بالنسبة لسنة 1976 ، اذ انتقلت التدفقات في اتجاه الخارج من 8883.70 مليون دينار سنة 1976 الى 19014.41 مليون دينار جزائري سنة 1980م .

2- فترة المخطط الخماسي الأول : يلاحظ تطور غير منتظم غير أنه متزايدا من حيث القيمة المطلقة عموما ، يبلغ ذروته سنة 1982 اذ بلغت قيمة مديونية الميزان عندئذ حوالي 22905.31 مليون دينار . وقد بلغ الرقم القياسي

نمو سنوي 14.18٪ بينما بلغ سنة 1982 بحيث ... 1980 حوالي 120.46 غير انه في السنة الموالية سجل انخفاض بلغ معدله حوالي -7.67٪ عن السنة السابقة لها ، ثم ما لبث أن ارتفع في سنة 1984 بمعدل 4.68٪ . ويمكن أن يعبر عن معدلات النمو المتذبذبة هذه بمعدل النمو السنوي المتوسط الذي بلغ خلال الفترة 3.8٪.

3- الفترة الأولى من المخطط الخماسي الثاني : وهي تشمل السنوات 85، 86، 1987 حسب السلسلة الاحصائية المتاحة ، ويلاحظ فيها انخفاض في التحويلات في اتجاه الخارج بشكل شاقولي ، اذ انخفضت المديونية من حوالي 20 مليار سنة 1985 الى حوالي 18.70 مليار دينار سنة 1986 أي بمعدل بلغ -9.08٪ ، واستمر الانخفاض لتبلغ قيمة التدفقات الخارجة سنة 1987 حوالي 16.7 مليار دينار ، وبمعدل انخفاض عن سنة 1985 بلغ حوالي -15.00٪ .

ان الاتجاه العام لتطور مديونية ميزان الخدمات والعوائد كما هو منعكس في المنحنى البياني ، بدأ متصاعدا ، بوتائر عالية ، ثم ما لبث أن بدأ في الانخفاض ، التدريجي ثم الانخفاض

III ـ تطور الرصيد[1] : من المنحنيات البيانية السابقة

تلاحظ الفجوة الكبيرة بين الجانب الدائن و الجانب المدين على طول الفترة المحددة في الدراسة ،حيث ظل الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن ، مما أظهر عجزا ضخما بلغ أوجه في السنوات الأولى من المخطط الخماسي الأول واستمر متذبذبا حيث وصل الى حوالي 17 مليار دينار مع بداية المخطط الخماسي الثاني ، ثم انخفض الى نحو 12 مليار دينار سنة 1986 .

ان العجز الضخم في ميزان الخدمات والعوائد يعكسه أيضا تطور معدلات التغطية على طول الفترة ، والذي بقي يتمحور تقريبا حول 17٪ ، أي 17 وحدة متجهة الى الداخل أمام كل 100 وحدة متجهة الى الخارج ، باستثناء سنة 1986 حيث وصل معدل التغطية الى نحو 31٪ ، ويعود ذلك الى الإرتفاع الملاحظ في الجانب الدائن والانخفاض النسبي في الجانب المدين .

1ـ انظر جدول رقم: 6 صفحة 103 .

من خلال الرسم البياني السابق (شكل رقم 7) ، وعلى غرار نموذجي الصادرات والواردات السلعية ، فانه يمكن اعتبار ان كلا ، من التدفقات الداخلة والخارجة في ميزان الخدمات والعوائد تشكل دالة زمنية أسية على وجه الاستقلال ، الصيغة العامة لكل واحدة هي على النحو التالي :

أولا :- التدفقات الداخلة : معادلتها الزمنية الأسية هي :

$$E_{st} = E_o . T^k$$

حيث : E_o قيمة تقاطع المنحنى بالاحداثي العمودي الذي يمثل التدفقات الداخلة من الخدمات والعوائد .

k : مرونة تغير التدفقات الداخلة بالنسبة للزمن .

ويتم تقدير معالم هذا النموذج ، بتحويله أولا الى نموذج خطي وذلك بإدخال اللوغاريتم العشري على الطرفين ، ثم تقدير المعالم الجديدة بطريقة المربعات الصغرى ، ثم تحويل النتائج الى الشكل الأسي المطلوب .

وبناء على ذلك فان الدالة الأسية المقدرة هي التالية :

$$\hat{E}_{st} = 1157.04 \; . \; T^{0.5689}$$

1 = سنة 1976 (مليون د ج) .

ثانيا :- التدفقات الخارجة : ومعادلتها الزمنية الأسية هي

جدول حسابات تقدير المعادلة الزمنية الأسية للتدفقات الداخلة من الخدمات والعوائد

جدول رقم : 39

[illegible]	T	E_s	$E_s^*=\text{Log } E_s$	$T^*=\text{LOG}T$	$(E_s^*-\bar{E}_s^*)$	$(T^*-\bar{T}^*)$	$(T^*-\bar{T})^2$	$(T^*-\bar{T}^*)(E_s^*-E_s^*)$	$\hat{E}_s$	معدل نمو $\hat{E}_s$
[illegible]	1	1317.17	3.11954	0.000000	.35523-	.72336-	.52325	.25696	1157.04	—
[illegible]	2	1549.26	3.19012	.30103	.28475-	.42233-	.17836	.12026	1716.34	48.34
[illegible]	3	1564.08	3.19426	.47712	.28061-	.24624-	0.06063	.0[illegible]10	2161.64	25.24
[illegible]	4	2414.52	3.38233	.60206	.09204-	.12130-	.01471	.01116	2546.01	17.73
[illegible]	5	3256.44	3.51274	.69897	.03787	.02439-	.00059	.00092-	2690.63	13.54
[illegible]	6	412[illegible].03	3.61512	.77815	.14025	.05479	.00300	.00768	3206.55	10.93
[illegible]	7	3934.17	3.59485	.84510	.11998	.12174	.01482	.01461	3500.46	9.17
[illegible]	8	4151.68	3.61822	.90309	.14335	.17973	.03230	.02576	3776.73	7.89
[illegible]	9	3862.07	3.58906	.95424	.11419	.23083	.05331	.02636	4038.47	6.93
[illegible]	10	3631.68	3.56047	1.00000	.08561	.27664	.07653	.02368	84287.94	6.18
[illegible]	11	63[illegible]9.25	3.80613	1.04139	.33126	.31803	.10114	.10535	5745[illegible].86	5.87
[illegible]	12	3273.55	3.51502	1.07918	.04015	.35582	.12661	.01423	4756.58	5.07
مجموع			41.69846	8.68033			1.18525	.67429		
متوسط			3.47487	.72336						

$$\bar{T}^* = \frac{[illegible]}{12} = .72336 \qquad \bar{E}_s^* = \frac{41.69846}{12} = 3.47487$$

المصدر : معد بناء على طريقة المربعات الصغرى العادية وباستخدام معطيات الجدول رقم : 6 ـ 1 .

حيث : M_s قيمة تقاطع المنحنى بالاحداثي العمودي، الذي يمثل النفقات الخارجة من الخدمات والعوائد .

b : مرونة تغير التدفقات الخارجة بالنسبة للزمن .

على نفس المنوال السابق، يتم تقدير معالم المعادلة، أي بتحويلها إلى معادلة خطية بادخال اللوغاريتم، ثم تقدير المجاهيل الجديدة ثم إعادة المعادلة المحصل عليها باستخدام طريقة المربعات الصغرى الى الأصل .

وبذلك تكون المعادلة المقدرة هي التالية :

$$\hat{M}_{st} = 9731.28 \cdot T^{0.34106}$$

. T = 1 سنة 1976 . (مليون د ج) .

يظهر أيضا أنه يمكن نمذجة كلا من التدفقات الداخلة والخارجة، من الخدمات والعوائد، على غرار الصادرات والواردات السلعية، وهي نمذجة تفاؤلية أيضا، بالنسبة للتدفقات الخارجة، إذ تجعل معدل النمو السنوي المقدر متناقصا باستمرار، وهو ما يظهره العمود الأخير من الجدول رقم 40 (صفحة 190)، اذ انخفض بوتائر هندسية، من 26.67 % سنة 1977 الى 3.01% سنة 1987 .

أما على التدفقات الداخلة، فان النموذج المقدر بهذه الطريقة يعطي معدلات نمو مقدرة غير تفاؤلية، اذ انها تتناقص باستمرار، وهو الشيء غير المرغوب فيه إقتصاديا .

جدول حساب المعادلة الزمنية الأسية المقدرة

للتدفقات الخارجة للخدمات والعوائـــــــد .   جدول رقم : 40

معدل نمو $\hat{M}_s$	$\hat{M}_s$	$(M_s^* - \bar{M}_s^*) * (T^* - \bar{T}^*)$	$(T^* - \bar{T}^*)^2$	$(T^* - \bar{T}^*)$	$(M_s^* - \bar{M}_s^*)$	$T^* = \text{Log } T$	$M_s^* = \text{Log } M_s$	M_s	ت	
—	9731.28	.20692	.52325	.72336	.28605	.00000	3.9488	8888.51	1	[illegible]
26.67	12326.49	.07236	.17836	.42233	.17133	.30103	4.06355	11575.78	2	[illegible]
14.83	14154.58	.02922	.60630	.24624	.11865	.47712	4.11623	13068.68	3	[illegible]
10.31	15613.80	.00243	.01471	.1213	.02007	.60206	4.21481	16398.85	4	[illegible]
7.91	16848.48	.00108	.00059	.02439	.04420	.69897	4.27908	19014.41	5	[illegible]
6.42	17929.42	.00638	.00300	.05479	.11649	.77815	4.35137	22457.76	6	[illegible]
5.40	18897.27	.01522	.01482	.12174	.12506	.84510	4.35994	22905.29	7	[illegible]
4.66	19777.79	.01624	.03230	.17973	.09038	.90309	4.32526	21147.38	8	[illegible]
4.10	20588.46	.02545	.05331	.23088	.11024	.95424	4.34512	22137.17	9	[illegible]
3.66	21341.75	.02279	.07653	.27664	.08238	1.00000	4.31726	20761.63	10	[illegible]
3.30	22046.8[illegible]	.01172	.10114	.31803	.03686	1.04139	4.27174	[illegible]5.76	11	[illegible]
3.01	22710.96	.00341	.12661	.35582	.00957	1.07918	4.22531	[illegible]9.85	12	[illegible]
		.40424	1.18525			8.68033	50.8185			مج

المصدر : محسوبة بناء على طريقة المربعات الصغرى

$\bar{T}^* = \frac{8.68033}{12} = .72336$ $\bar{M}^* = \frac{50.8185}{12} = 4.2...$

ـــ ميزان الخدمات والعوائد .

ماهي أهم الأنشطة الداخلة في إحداث التدفقات في ميزان الخدمات والعوائد ؟ وماهي الأنشطة ذات التأثير الملحوظ على ديناميكية ميزان الخدمات والعوائد ، وطبيعة تطوراتها خلال الفترة ؟ ذلك أهم ما نتناول دراسته هذا المبحث .

أولا : الأنشطة الرئيسية في ميزان الخدمات والعوائد : على خلاف ميزان السلع ، الوارد في الاحصائية السنوية لموازين المدفوعات التي يصدرها صندوق النقد الدولي حيث لا تتضمن الأنشطة المكونة لها مما جعلنا نعتمد أثناء دراسة التركيب الهيكلي لميزان السلع على الاحصائيات الجزئية التي توفرها المديرية العامة للاحصائيات ، فإن ميزان الخدمات والعوائد ، المتضمن في ميزان المدفوعات المشار إليه أعلاه ، يحتوي على الأنشطة الجزئية المكونة له ، التي يمكن تجميعها وتصنيفها على النحو التالي :-

أ - النقل : وهو يشمل النقل البحري والجوي والوسائل الأخرى إضافة الى الخدمات المقدمة .

ب - السفر : ويشمل تنقلات الأشخاص لأغراض السياحة والتنقلات

III - عوائد الاستثمارات والمعاملات الأخرى :

1- عوائد الاستثمارات : وتضم خاصة المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن استثمار رؤوس الأموال ، وتكون في غالبها عبارة عن فوائد رأسمالية ، سواء كانت تلك الاستثمارات للمقيمين الرسميين (ويقصد بها إستثمارات المؤسسات التابعة للحكومات) أو لغير المقيمين .

2- معاملات أخرى : سواء كانت للقطاع الرسمي المقيم أو للقطاع الرسمي الأجنبي ، ومنها المعاملات الناتجة عن أنشطة السفارات والقنصليات ..

IV - عائد العمل : ويقصد به التدفقات الداخلة والخارجة الناشئة من جراء تحويلات أجور العمال .

V - عائد الملكية : وهو يضم الفوائد والريوع ، وعوائد استغلال الأراضي ، ومختلف العوائد الأخرى الناتجة عن استغلال الأملاك والعقارات .

VI - عوائد أخرى : وتضم العوائد غير المذكورة آنفا ، ومنها التأمينات غير السلعية ، والخدمات المقدمة من طرف المؤسسات أو إليها .

ثانيا : استنباطات الأنشطة الرئيسية : لاستنباط الأنشطة ذات الوزن الواضح في دائنية ومديونية ميزان الخدمات والعوائد وترتيبها حسب أهميتها، على طول الفترة المدروسة فإنه لابد من استخدام معدلات الأهمية الجزئية من القيم الكلية .

I - التدفقات الداخلة : وهي الجانب الدائن من الميزان، ويمكن ابداء الملاحظات التالية عليها :-

1- انعدام كلي للمداخيل الناجمة عن عائد العمل وعائد الملكية، مما قد يعني انعدام سياسة خاصة بهذين البندين .

2- أهمية متكافئة تقريبا، بالنسبة لبقية البنود .

3- تطور نسبه منتظم، لأهمية كل بند في الدائنية الاجمالية للميزان .

وعلى صعيد كل بند يمكن استنتاج ما يلي :

1- عوائد الاستثمارات والمعاملات : وهي تحتل المكانة الأولى من حيث أهميتها في دائنية ميزان الخدمات والعوائد على طول الفترة[1] فمن حيث القيمة المطلقة انتقلت دائنيتها

1- انظر الجدول رقم : 41 صفحة : 194

تطور د ائنية ميزان الخدمات والعوائد ، حسب الأنشطة الرئيسية ، خلال الفترة 76 ـ 87

جدول رقم : 41

القيمة : مليون دينار . المعدل : نسبة مائوية .

النشاط	السنة	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
النقل	القيمة	307.66	440.57	546.79	876.2	809.12	890.57	1049.45	1653.5	1348.5	1250.7	1252.27	
	المعدل	23.36	28.44	34.92	36.29	24.85	21.58	26.49	39.83	34.74	34.41	19.59	
السفر	القيمة	365.35	416.36	367.43	403.25	439.52	656.5	674.3	726.9	674.3	459.4	645.4	
	المعدل	27.74	26.87	23.49	16.7	13.5	15.6	17.02	17.51	17.37	12.64	10.09	
عوائد الاستثمار والمعاملات	القيمة	437.5	474.5	407.2	716.9	1543.3	2213.7	1654.4	1044.3	1042	1066.9	943.3	
	المعدل	33.21	30.63	26.63	29.69	47.39	53.64	41.77	25.15	26.84	29.35	14.75	
عوائد العمل	القيمة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	
	المعدل	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	
عوائد الملكية	القيمة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	
	المعدل	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	
عوائد أخرى	القيمة	206.71	217.86	243.30	418.19	464.49	366.41	583.03	726.93	817.28	857.62	3552.69	
	المعدل	15.69	14.06	15.56	17.32	14.26	8.87	14.72	17.51	21.05	23.6	55.57	
المجموع	القيمة	1317.[illegible]	1549.3	1564.1	2414.5	3256.4	4127.2	3961.2	4151.7	3882.1	3634.7	6393.7	3273.6
		100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : ملحق رقم : 1 ، 2 .

من 31 .549 مليون دينار جزائري سنة 1980 ، بمعدل أهمية بلغ

حوالي 47.39% من الدائنية الاجمالية للميزان، الى 3.7 22.13 مليون

دينار سنة 1981 أي بمعدل أهمية بلغ رقما قياسيا على

طول الفترة وهو 53.64% ، غير أن هذا المعدل انخفض بصفة

متذبذبة ليصل الى 26.84% سنة 1984 ومع بداية المخطط الخماسي

الثاني وصل الى 29.35% غير انه انخفض معدله سنة 1986 ليصل

الى 14.75% ، الشيء الذي جعل متوسط معدلات الأهمية على

طول الفترة المحددة في الجدول السابق يصل الى 32.64% ، دالا

على أن التدفقات الداخلة الناتجة عن الاستثمارات والمعاملات تحتل

مكانة أولى في الاتجاه العام لأهميتها في ميزان الخدمات

والعوائد ، حتى وإن كانت القيم النسبية لتلك الأهمية متذبذبة

بشكل ملحوظ أحيانا ، حول متوسط معدلات الأهمية الوزنية

وهو الشيء الذي يوضحه أيضا الانحراف المعياري عن ذلك

المعدل ، الذي بلغ حوالي 10.50 .

ولاستجلاء أي العناصر الجزئية كانت أكثر تأثيرا في هذا

البند ، لابد من اللجوء الى ملاحظة تطور وأهمية العناصر

الجزئية التالية في بند عوائد الاستثمارات والمعاملات :-

العائد الاستثمار المباشر العوائد استثمار أخرى .

3- معاملات غير مذكورة في جهة أخرى .

تطور أهمية عناصر بند عوائد الاستثمارات والمعاملات .

(التدفقات الداخلة)

جدول رقم : 42

القيمة : مليون دينار . المعدل : نسبة مائوية .

البيان / السنوات		1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
عائد الاستثمار المباشر	دائن	—	—	—	—	4.99	5.09	10.14	10.24	15.32	15.31	
	المعدل	—	—	—	—	0.32	0.23	0.61	0.98	1.47	1.43	
عوائد استثمار أخرى	القيمة	331.69	358.27	273.09	602.38	1423.46	[illegible]71.22	1522.59	885.62	878.57	944.41	805.42
	المعدل	75.82	75.51	67.07	84.03	92.23	93.56	92.03	84.80	84.31	88.52	85.38
معاملات غير مذكورة آنفاً	القيمة	105.76	116.20	134.07	114.50	114.86	137.40	121.68	148.46	148.13	[illegible]	[illegible]
	المعدل	24.18	24.49	32.93	15.97	7.45	6.21	7.36	14.22	14.22	10.05	14.62
المجموع	القيمة	437.45	474.47	407.76	716.88	1543.31	2213.71	1654.44	1044.32	1042.2	1066.92	943.34
		100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : مشتق من الملحق رقم أ د 2 .

من الجدول السابق يظهر أنّ عائد الاستثمار المباشر ، وهو العائد الناتج عن الاستثمارات المباشرة للمقيمين خارج القطر الإقتصادي، كان معدوما الى غاية بداية المخطط الخماسي الأول حيث بلغ سنة 1980 حوالي 4.99 مليون دينار بمعدل أهمية في عوائد الاستثمارات والمعاملات جد مضمحل يبلغ 2% واستمر تقريبا على هذا المنوال ولم تسجل لغاية سنة 1985 أكثر من 15.3 مليون دينار أي بمعدل أهمية يبلغ حوالي 4.1% من دائنية بند عوائد الاستثمار والمعاملات .

ويحتل بند عوائد الاستثمار الأخرى ، وهي الاستثمارات الحاصلة من استثمار السندات والأسهم والأوراق المالية الأخرى ...الخ ، الأهمية المطلقة حسب ما توضحه الأرقام الواردة في الجدول السابق، خاصة خلال فترة المخطط الخماسي الأول ، وقد بلغت أعلى قيمة لها حوالي 522.59 مليون دينار وذلك سنة 1981 ، وتلاحظ أهميتها المطلقة من خلال متوسط معدلات الأهمية الذي بلغ 83.95% .

أما المعاملات الأخرى غير المتضمنة في عائد الإستثمار المباشر وعوائد الاستثمار الأخرى فانها عموما ذات أهمية ضعيفة متذبذبة ، بمتوسط معدلات أهمية يقترب من 14% ، غير أن أهميتها مع بداية المخطط الخماسي الأول، وصلت إلى أدنى،

مستوى لها اذ سجلنا سنة 1981 معدل أهمية يبلغ 21.6%.

2ـ النقل : ويصنف في المرتبة الثانية من حيث الأهمية الوزنية في التدفقات الداخلة لميزان الخدمات والعوائد ، اذ على صعيد التطور العام ، نلاحظ انه على طول فترة المخطط الأول ظل تمود ائنيته يتطور بمعدلات موجبة، فبعد ما كانت المداخيل الناتجة عنه حوالي 809.12 مليون دينار سنة 1980 أصبحت في نهاية المخطط الخماسي الأول حوالي 1348.51 مليون دينار ، غير انها انخفضت انخفاضا طفيفا مع بداية المخطط الخماسي الثاني ، فبلغت تدفقاته الداخلة حوالي 1250.7 مليون دينار سنة 1985 ، وبقيت تقريبا في نفس المستوى سنة 1986 .

أما من حيث تطور الأهمية النسبية ، يلاحظ انه على طول المدة استمرت معدلات الأهمية النسبية تتأرجح حول متوسط معدلات أهمية يبلغ 29.50% من الدائنية الاجمالية لميزان الخدمات والعوائد أما من حيث تركيب عنصر النقل ، فالمعلومات المتوفرة توضح فقط قسيم النقل البحري ، وتصنف البقية تحت بند يحمل عنوان نقل آخر) ، كما هو واضح في الجدول الموالي (جدول رقم 43) .

تطور أهمية النقل

خلال الفترة : 76ـ 988 1.

القيمة : مليون دينار . المعدل : نسبة مائوية .

جدول رقم : 43

		1976	1977	1978	1979	1980	1981
نقل بحري	القيمة	264.40	377.66	436.95	677.06	599.35	651.39
	المعدل	85.94	85.71	80.00	77.27	74.07	73.14
نقل آخر	القيمة	43.26	62.94	109.24	199.14	201.77	239.18
	المعدل	14.06	14.29	20.00	22.73	25.93	26.86
المجموع		307.66	440.57	546.19	876.20	809.12	890.57

		1982	1983	1984	1985	1986	1987
نقل بحري	القيمة	795.96	1330.99	934.76	847.41	1252.27	
	المعدل	75.85	80.50	69.32	67.75	100	
نقل آخر	القيمة	253.49	322.51	413.75	403.29	...	
	المعدل	24.15	19.50	30.68	32.25	..	
المجموع		1049.45	1653.50	1348.51	1250.70	1252.27	

المصدر : مشتق بناء على الملحقين : 1، 2.

يبدو واضحا من الجدول أعلاه أن النقل البحري يحتل الأهمية المطلقة من حيث العوائد ، بالنسبة للنقل على طول مدة الفترة المحددة في الجدول، اذ يقترب متوسط معدلات أهميته بالنسبة لعوائد النقل إجمالا خلال نفس المدة المشار اليها من 80% في حين أن عوائد النقل الأخرى والمكونة أساسا من أنشطة الملاحة الجوية ، والنقل البري ، لاتكاد تمثل سوى 20% من عوائد النقل الكلية في المتوسط.

3- السفر: وهو في درجة متكافئة تقريبا مع عنصر (عوائد أخرى)، ويلاحظ تدني قيمة المداخيل الناتجة عنه، اذ بلغت سنة 1988 حوالي 52.439 مليون دينار، وظلت تتطور بوتائر متقاربة حيث وصلت سنة 1984 إلى 674 مليون دينار، غير أنه مع بداية المخطط الخماسي الثاني، انخفضت لتصل إلى حوالي 44.463 مليون دينار. وقد بلغ متوسط معدلات أهميتها حوالي 18%.

4- عوائد أخرى: وهي متذبذبة الأهمية، تتراوح نسب أهميتها بين 14% وذلك سنة 1980 و 55.57% سنة 1981، غير أن غالبية معدلات الأهمية تتمحور حول معدل أهمية يبلغ 50%.

بناء على التحليل السابق فانه يمكن ترتيب البنود الداخلة في بند الخدمات والعوائد كما يلي:

المرتبة الأولى: عوائد الاستثمارات والمعاملات، وتصنف عناصرها الرئيسية كما يلي:

- عوائد الاستثمارات الأخرى.
- معاملات أخرى.
- عائد الاستثمار المباشر.

المرتبة الثانية: النقل وتعود الأهمية المطلقة فيه للنقل البحري، ثم النقل الجوي والبري.

المرتبة الثالثة : السفر .

المرتبة الرابعة : عوائد أخرى .

II ـ التدفقات الخارجية : وهي تمثل الجانب المدين في ميزان الخدمات والعوائد ، ويمكن ابداء الملاحظات الأولية التالية عليهما :ـ

1ـ انعدام كلي للتدفقات الخارجة الناتجة عن عوائد العمل.

2ـ ضآلة التدفقات الخارجة ، الناتجة عن عوائد الملكية .

3ـ استقرار نسبي لأهمية كل بند عبر الفترات الزمنية الملاحظة .

وعلى صعيد كل بند فانه يمكن استنتاج ما يلي [1] :ـ

1ـ عوائد الاستثمارات والمعاملات : تحتل المرتبة الأولى في مديونية ميزان الخدمات والعوائد على طول الفترة ، فمن حيث القيمة المطلقة نجد انه بعدما كانت مديونيتها حوالي 92.5 مليون دينار سنة 1980 ووصلت الى أعلى قيمة لها وهي 112.72 مليون دينار سنة 1981 غير أنها انخفضت بعد ذلك لتصل الى حوالي 99.35 مليون دينار مع نهاية المخطط الخماسي الأول و 78.25 مليون دينار سنة 1986 .

وعلى صعيد الأهمية النسبية في ميزان الخدمات والعوائد نجد

1ـ انظر الجدول رقم : 44

تطور معدلات الأهمية الوزنية لعناصر ميزان الخدمات والعوائد (جانب المدفوعات).

القيمة : مليون دينار جزائري ، المعدل : نسبة مئوية.

جدول رقم : 44

		1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
النقل	القيمة	1966.2	2590.2	3053.7	3758.7	4520.4	5150.1	5267.5	4648.3	5117.3	4916.0	4076.8	
	المعدل %	22.13	22.38	23.36	22.82	23.77	22.35	23.00	21.98	23.12	23.68	22.17	
السفر	القيمة	432.7	634.2	784.5	911.0	1283.6	1750.6	2073.6	2283.2	2508.0	3042.5	2096.3	
	المعدل %	4.87	5.48	6.00	5.56	6.75	7.79	9.05	10.80	11.33	14.65	11.40	
عوائد الاستثمار والمعاملات	القيمة	3643.9	5490.1	5542.3	7417.8	9125.1	11273.4	11102.8	10238.4	9935.9	8434.6	7825.9	
	المعدل %	41.01	47.43	42.39	45.23	47.99	50.18	48.47	48.42	44.88	40.91	42.55	
عائد العمل	القيمة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	
	المعدل %	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	
عائد الملكية	القيمة	0.11	0.04	0.04	0.06	–	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	...	
	المعدل %	9.61	4.84	4.97	9.96	–	5.09	5.03	5.12	5.11	5.10	...	
عوائد أخرى	القيمة	2831.4	2856.4	3689.2	4301.3	4085.6	4284.9	4456.4	3972.5	4571.7	4303.4	4391.2	
	المعدل %	31.88	24.68	28.22	26.23	21.49	19.08	19.46	18.78	20.65	20.74	23.88	
المجموع		8885.7	115[illegible]5.8	13074.7	16398.8	19014.4	22462.7	22905.3	21147.5	22137.2	20761.6	18390.2	

المصدر : مشتق بناء على الملحقين : 1 ، 2 .

ان عوائد الاستثمارات والمعاملات تترتب في المقدمة بمعدلات أهمية تتمحور حول 44.45٪ من الدائنية الاجمالية ، وعلى طول المدة المحددة في الجدول ويمكن ملاحظة تمركزها حول هذا المعدل صغر الانحراف المعياري للمعدلات الذي يبلغ فقط 3.15 .

وبما أنّ بند عوائد الاستثمارات والمعاملات هو بند مجمع ، فانه يمكن استنباط أي العناصر الأكثر أهمية فيه ، وذلك من خلال الجدول التالي :-

تطور وأهمية عناصر بند عوائد الاستثمارات والمعاملات للفترة : 76-1986 .

(الجانب المدين) . القيمة : مليون دينار . المعدل : نسبة مائوية .

جدول رقم : 45

البند		1976	1977	1978	1879	1980	1981
عائد الاستثمار المباشر	القيمة	1855.58	3335.72	2894.77	2593.75	2637.15	3094.11
	المعدل٪	50.92	60.76	52.23	34.97	28.90	27.45
عوائد استثمار أخرى	القيمة	1586.37	1883.31	2398.24	4585.10	5963.54	7618.23
	المعدل٪	43.54	34.30	43.27	61.81	65.35	67.58
معاملات أخرى	القيمة	201.90	271.11	249.30	238.96	524.42	559.80
	المعدل٪	5.54	4.94	4.50	3.22	5.75	4.97
المجموع		3643.85	5490.14	5542.31	7417.81	9125.11	11272.14

البند		1982	1983	1984	1985	1986	1987
عائد الاستثمار المباشر	القيمة	3244.67	2723.40	1706.07	107.20		
	المعدل٪	29.22	26.60	17.17	1.26		
عوائد استثمار أخرى	القيمة	7396.84	6752.22	7554.73	7723.72	7224.64	
	المعدل٪	66.62	65.95	76.04	90.93		
معاملات أخرى	القيمة	461.35	762.76	674.25	663.64	601.30	
	المعدل٪	4.06	7.45	6.79	7.81		
المجموع		11028.86	10238.38	9935.05	8494.46	7825.84	

المصدر : مشتق بناء على الملحقين : 1، 2 .

يظهر الجدول السابق أن عائد الاستثمار المباشر كان أكثر استنزافا قبل سنة 1980 ، اذ تجاوز معدل أهميته قبل هذه السنة 50٪ من التدفقات الخارجية ، غير أنه مع بداية الثمانينات بدأت أهميته في المديونية تنخفض ليصل معدلها الى حوالي 17.17٪ سنة 1984 ثم تنخفض بعد ذلك لتصل الى 1.26٪ سنة 1985 .

ويبين الجدول التالي أن الحصة العظمى لعنصر عائد الاستثمار تعود الى نشاطات البناء .

العناصر الجزئية لعائد الاستثمار المباشر خلال الفترة 76ـ 1985 .

الوحدة : مليون دينار جزائري . (مديونية) جدول رقم : 46

السنوات	1976	1977	1978	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
نشاط البناء	1711.4	2938.7	2671.3	2572.2	3053.4	3107.8	2718.3	1706.1	107.2	
أخرى	144.2	396.0	223.4	64.9	40.7	136.9	5.1	...	...	
	1855.6	3335.7	2894.7	2637.1	3094.1	3244.7	2723.4	1706.1	107.2	

أنظر الملحق رقم : 1 .

نشاطات البناء تمثل أكثر من 90٪ من عائد الاستثمار المباشر ويظهر العكس بالنسبة لعوائد الاستثمار الأخرى المباشرة .

بالنسبة لعنصر عوائد الاستثمار الأخرى : يلاحظ أن أهميتها بدأت تتزايد أكثر فأكثر مع بداية المخطط الخماسي الأول ، فبعد أن كانت نسبتها في المديونية الاجمالية لعوائد الاستثمارات والمعاملات حوالي 65.35٪ ، وصلت الى 76.04٪ سنة 1984 ثم الى 90.93٪ سنة 1985 .

ق ـ النـــــقـــــل : يــوجـد فـــي درجـــة مــتكـافـئـة تـقـريـبـا مـع عـنـصـر عـوائـــد أخــرى ، وحـصـتـه فــي الـمـديـونـيـة الاجـمـالـيـة لـمـيـزان الـخـدمـات والـعـوائد تكـــاد تـكـــون ثـابـتـة عـلـى طـول الـفـتـرة ومـعـدل أهـمـيـتـهـا يـتـمـحـور تـقـريـبـا حـــول 22.56% .

3 ـ عــوائــد أخـــرى : وهـــي تـمـثـل أيـضـا حــوالــي خـمـس الـمـديـونـيـة الاجـمـالـيـة للـمـيـزان ، غـيـر أنّ هـذه الـنـسـبـة مـتـأرجـحـة ويـلاحـظ أنـهـا كـانـت أكـبـر قـبـل سـنـة 1980 ، وعـلـى صـعـيـد الـتـركـيـب الـتـجـزيـئـي لـهـا يـلاحـظ مـن الـجـدول الـمـوالـي أنّ الـخـدمـات الـمـقـدمـة للـمـؤسـسـات ، تـأخـذ الـنـصـيـب الأكـبـر مـن مـديـونـيـة الـعـوائد الأخـرى ، اذ تـمـثـل أكـثـر مـن 80% مـن قـيـمـة الـعـوائـد الأخـرى فـي الـمـتـوسـط .

جـــدول مديونيـة بـنـد الـعـوائـد الأخـرى

جدول رقم : 47

السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981	198	1983	1984	1985
تأمينات غير سلعية	115.4	169.5	178.8	209.1	229.8	152.7	273.8	133.1	168.6	45.9
خدمات مقدمة للمؤسسات	2259.4	2333.6	3133.1	3743.8	3371.4	3720.1	3466.7	3271.2	3846.3	3529
أخرى	486.7	353.4	382.3	348.5	484.5	412.2	490.8	588.2	559.7	439.0

المصدر : ملحق رقم : 1 .

بـيـنـمـا لاتـمـثـل الـتـأمـيـنـات غـيـر الـسـلـعـيـة سـوى نـسـبـة ضـعـيـفـة .

ق ـ الـســـفـر : تـعـتـبـر الـتـدفـقـات الـخـارجـة الـنـاشـئـة عـنـه ضـئـيـلـة ، غـيـر أنّ مـعـدلات أهـمـيـتـهـا تـبـدو مـتـذبـذبـة وتـتـمـحـور حـول مـتـوسـط مـعـدلا تـبـلـغ 8.62% مـن الـمـديـونـيـة الاجـمـالـيـة لـمـيـزان الـخـدمـات والـعـوائـد .

4ـ عائد الملكية : وتعتبر التدفقات الناشئة عنه أيضا ضئيلة أو مهملة ، اذ أن معدلات أهميتها لا تتعدى 0.03٪ من المديونية الاجمالية لميزان الخدمات والعوائد ، على طول الفترة .

بناء على ما سبق فانه يمكن اعطاء الترتيب التالي لعناصر التدفقات الخارجية :-

المرتبة الأولى : عوائد الاستثمار والمعاملات : والعنصر الأكثر تأثيرا فيها هو عائد الاستثمار المباشر المكون أساسا من نشاطات البناء ، ثم بعد ذلك عنصر عوائد الاستثمارات الأخرى وأخيرا معاملات أخرى .

المرتبة الثانية : النقل ، وتعود الأهمية فيه الى النقل البحري أيضا كما في جانب التدفقات الداخلة .

المرتبة الثالثة : عوائد أخرى .

المرتبة الرابعة : السفر .

المرتبة الخامسة : عائد الملكية .

خلاصة الفصل : توصلنا من خلال هذا الفصل الى جملة من النتائج نعرض أهمها حسب ترتيب المباحث التالية :-

المبحث الأول : تحليل تطور إجمالي قيم التدفقات الداخلة والخارجة لميزان الخدمات والعوائد : باستخدام مختلف الادوات الاحصائية الملائمة توصلنا الى النتائج التالية :

أولاً : من جانب التدفقات الداخلة : خلال الفترة السابقة للمخطط الخماسي الأول (1976 – 1979) لوحظ تطور متزايد للتدفقات الداخلة للخدمات والعوائد بوتائر متباينة ، يبلغ معدل النمو السنوي المتوسط خلالها 36.56% بالأسعار الجارية ، أما خلال الفترة 80– 1984 ، فقد لوحظ تذبذبها تارة بمعدلات نمو موجبة ، وأخرى سالبة ، و يبلغ معدل النمو السنوي المتوسط حوالي 4.39 % . خلال الفترة 85 – 1987 ، فقد لوحظ أيضا تذبذبا في تطور قيم دائنية الميزان ، ورغم التذبذب الحاصل طيلة الفترة المدروسة ، فان الاتجاه العام لتطور مداخيل الخدمات والعوائد يميل عموما متزايدا بوتائر تمكننا من تقريب منحنى التطور الى دالة نصف أسية مقدرة على غرار الدراسات السلمية .. وذلك ما يعكسه المنحنى البياني لها .

ثانياً : من جانب التدفقات الخارجة : خلال الفترة 76– 79 ، لوحظ تزايدها بوتائر واضحة ، من سنة لأخرى وبقيم مطلقة كبيرة ، أما خلال الفترة 1980 – 1984 ، فقد استمرت التدفقات الخارجة في الزيادة ، وبلغت قيمة عظمى سنة 1982 بحوالي 22.9 مليار دينار جزائري ، أما خلال الفترة الموالية 85–1987 فقد لوحظ انخفاض في التدفقات اتجاه الخارج ، وبشكل شبه قوي لتصل سنة 1987 الى 16.7 مليار دينار أي بمعدل انخفاض عن سنة 1985 يبلغ 19.08% أما اتجاه العام لتطور مديونية الخدمات والعوائد ، وكما يظهره المنحنى البياني له ، يبدي متصاعدا بوتائر عالية نسبيا ، ثم ما لبث أن بدأ في الانخفاض تدريجيا ، الشيء الذي سمح لنا بتصور منحناه في شكل دالة أسية نصف أسية ، الشيء الذي تم تقديره رياضيا في المبحث الموالي .

أمّا بالنسبة لسلطر صيد فتظهر الفجوة الكبيرة بين الجانب الدائن والمدين حيث ظل الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن بقيم كبيرة مما أظهر عجزاً ضخماً يبلغ أوجه في السنوات الأولى من المخطط الخماسي الثاني ، ويظهر ذلك أيضاً معدل التغطية الذي تمحور تقريباً حول القيمة 17%.

<u>المبحث الثاني</u> : النماذج الزمنية لتدفقات الخدمات والعوائد : بناء على نتائج المبحث الأول ، فانه يمكن اعطاء نماذج رياضية زمنية لكل من التدفقات الداخلة والخارجة للخدمات والعوائد ، اذ استنتجنا أن لكل منها نموذج يشبه الى حد ما نموذج كوبدوغلاس :

أولاً : التدفقات الداخلة : وقد قدرنا نموذجها الزمني كما يلي :

$$\hat{E}_{st} = 1157.04 \cdot T^{0.5689}$$

1 = سنة 1976 (مليون د ج) .

ثانياً : التدفقات الخارجة : وقدرنا نموذجها الزمني كما يلي :

$$\hat{M}_{st} = 9731.28 \cdot T^{0.34106}$$

1 = سنة 1976 (مليون د ج) .

وهي نمذجة نقدية ، بالنسبة للتدفقات الخارجة ، اذ تجعل معدل النمو المقدّر متناقص باستمرار ، على عكس التدفقات الداخلة .

<u>المبحث الثالث</u> : تحليل التركيب الهيكلي لميزان الخدمات والعوائد : وقد توصلنا الى النتائج التالية من حيث الأهمية الهيكلية لكل بند رئيسي :-

أولاً : بالنسبة للتدفقات الداخلة ونسجل بادئ الانعدام الكلي لتدفقات عوائد العمل والملكية

- المرتبة الأولى من حيث الأهمية : عوائد الاستثمارات والمعاملات ، وتصنف عناصرها حسب أهميتها على الوجه التالي :-

1- عوائد الاستثمارات الأخرى .

2- معاملات أخرى .

3- عائد الاستثمار المباشر .

- المرتبة الثانية : النقل ، وتعود الأهمية المطلقة فيه الى النقل ... ثم يليه النقل الجوي والبري .

- المرتبة الثالثة : السفر (السياحة) .

- المرتبة الرابعة : عوائد أخرى .

ثانيا : بالنسبة للتدفقات الخارجة ، وقد سجلنا بالاه ما يلي :

١- انعدام كلي للتدفقات الخارجة الناتجة عن عوائد العمل .

٢- ضآلة التدفقات الخارجة الناتجة عن عوائد الملكية .

٣- استقرار نسبي لأهمية كل بند عبر الفترة الزمنية الملاحظة .

وعلى صعيد كل بند فانه يتم استنتاج الترتيب التالي :

- المرتبة الأولى : عوائد الاستثمار والمعاملات : العنصر الأكثر تأثيرا فيها هو عوائد الاستثمار المباشر والمكون أساسا من نشاطات البنوك يليه عنصر عوائد الاستثمارات الأخرى ، وأخيرا بند معاملات أخرى .
- المرتبة الثانية : النقل : ويعود الأهمية الأولى فيه الى النقل البحري ، يليه النقل الجوي والبري .
- المرتبة الثالثة : عوائد أخرى .
- المرتبة الرابعة : السفر (السياحة)
- المرتبة الخامسة : عوائد الملكية .

الفصل الخامس تحليل تدفقات التحويلات وحيدة الجانب.

مقدمة الفصل :

كما هو الشأن بالنسبة لميزان السلع وميزان الخدمات والعوائد ، نقوم في هذا الفصل أيضا ، بإجراء تحليل للتدفقات التحويلات الوحيدة الجانب باعتبارها البند الرئيسي الأول أهمية من حيث التدفقات الداخلة والجارية في ميزان العمليات الجارية ، اذ ان معدل أهميتها في الدائنية الاجمالية لميزان العمليات الجارية بلغ في المتوسط 4.18% وفي جانب المديونية بلغ 1.22% فقط.

ان تحليل تدفقات التحويلات الوحيدة الجانب من الجانبين يتم من خلال المباحث التالية :-

المبحث الأول : العناصر المكونة لتدفقات التحويلات وحيدة الجانب .

المبحث الثاني : تحليل تطور التدفقات الداخلة للتحويلات وحيدة؟

المبحث الثالث : تحليل تطور التدفقات الخارجة .

المبحث الاول : العناصر المكونة لتدفقات التحويلات وحيدة الجانب

تتكون التدفقات الداخلية والخارجية لميزان التحويلات وحيدة الجانب أساسا من : 1- التحويلات الخاصة .

2- التحويلات الرسمية .

أولا- التحويلات الخاصة : وتضم تحويلات الاشخاص الطبيعيين أو الغير التابعين للهيئات الحكومية من حيث النشاط ، ومن ذلك :

أ- تحويلات المهاجرين : ويقصد بها التحويلات النقدية التي يقوم العمال المهاجرون بنقلها الى حسابات البلد .

ب- تحويلات أملاك العمال : ويقصد بها قيم الأملاك المنقولة التي يقوم العمال المهاجرون بنقلها الى البلد ، كالسيارات والاثاث والمنقولات الاخرى .

ج- تحويلات خاصة أخرى : وهي التحويلات التي يمكن أن تتم ولم تسجل لا في تحويلات المهاجرين ولا في تحويلات الأملاك .

ثانيا : تحويلات القطاعات الرسمية : وهي التحويلات التي تقوم بها ومنها :

أ- تحويلات بين القطاعات الرسمية : وهي التحويلات التي تتم بين الحكومة الجزائرية والحكومات الاخرى ، كأن يقدم حكومة دولة ما الى الحكومة الجزائرية معونة معينة أو ...

ب- تحويلات أخرى للقطاع الرسمي المقيم : وهي التحويلات التي تقوم بها الحكومة الجزائرية لصالح منظمات أو أفراد غير حكوميين في الخارج ، أو العكس .

ج- تحويلات أخرى للقطاع الرسمي الأجنبي : وهي التحويلات التي تقوم بها مصالح منظمات أو أفراد غير حكوميين بالجزائر ، أو التي تقوم بها المصالح الحكومية في الجزائر لصالح منظمات أو أفراد في الخارج .

المبحث الثاني : تحليل تطور التدفقات الداخلة للتحويلات وحيدة الجانب

لدراسة تطور التدفقات الداخلة ، لميزان التحويلات الوحيدة الجانب نقوم أولا بدراسة الاتجاه العام لهذا التطور ، ثم دراسة تطور التركيب الهيكلي ، لاستخلاص العناصر ذات الأهمية ، وذات التأثير الملحوظ .

أولا : التطور العام للتدفقات الداخلة : لا يوجد اتجاه محدد لتطور قيم دائنية التحويلات وحيدة الجانب ، ذلك ما يظهره الجدول والمنحنى البياني في الصفحات الموالية ؛ وكذلك الأرقام القياسية ومعدلات النمو .

ويلاحظ أن معدل النمو يبلغ حوالي -20.05٪ سنة 1977 بالنسبة للسنة السابقة لها ، وهو معدل سالب ، يدل على انخفاض التدفقات الدخلة ، غير أن هذا المعدل ارتفع ليصل الى -11.65٪ سنة 1978 بالنسبة لسنة 1976 وهو ما يعني حدوث ارتفاع بالنسبة لسنة 1977 يقدر بـ 10.52٪ ، ثم يلاحظ انخفاض معدل النمو في السنة اللاحقة اذ يبلغ 1.65٪ سنة 1979 بالنسبة لسنة 1978 .

ومع بداية المخطط الخماسي الأول ، يبلغ مقدار الدائنية حوالي 1.9 مليار دينار ، بعدما كان سنة 1976 حوالي 2 مليار دينار ، ويلاحظ خلال هذه الفترة أيضا أن وتائر النمو ظلت متذبذبة بين ارتفاع وانخفاض ، فيلاحظ مثلا أن

جدول رقم : 48

تطور التدفقات الداخلة ومعدلات الأهمية الجزئية للتحويلات وحيدة الجانب

خلال الفترة : 76 – 1986 .

القيمة : مليون د ج . المعدل : نسبة مائوية .

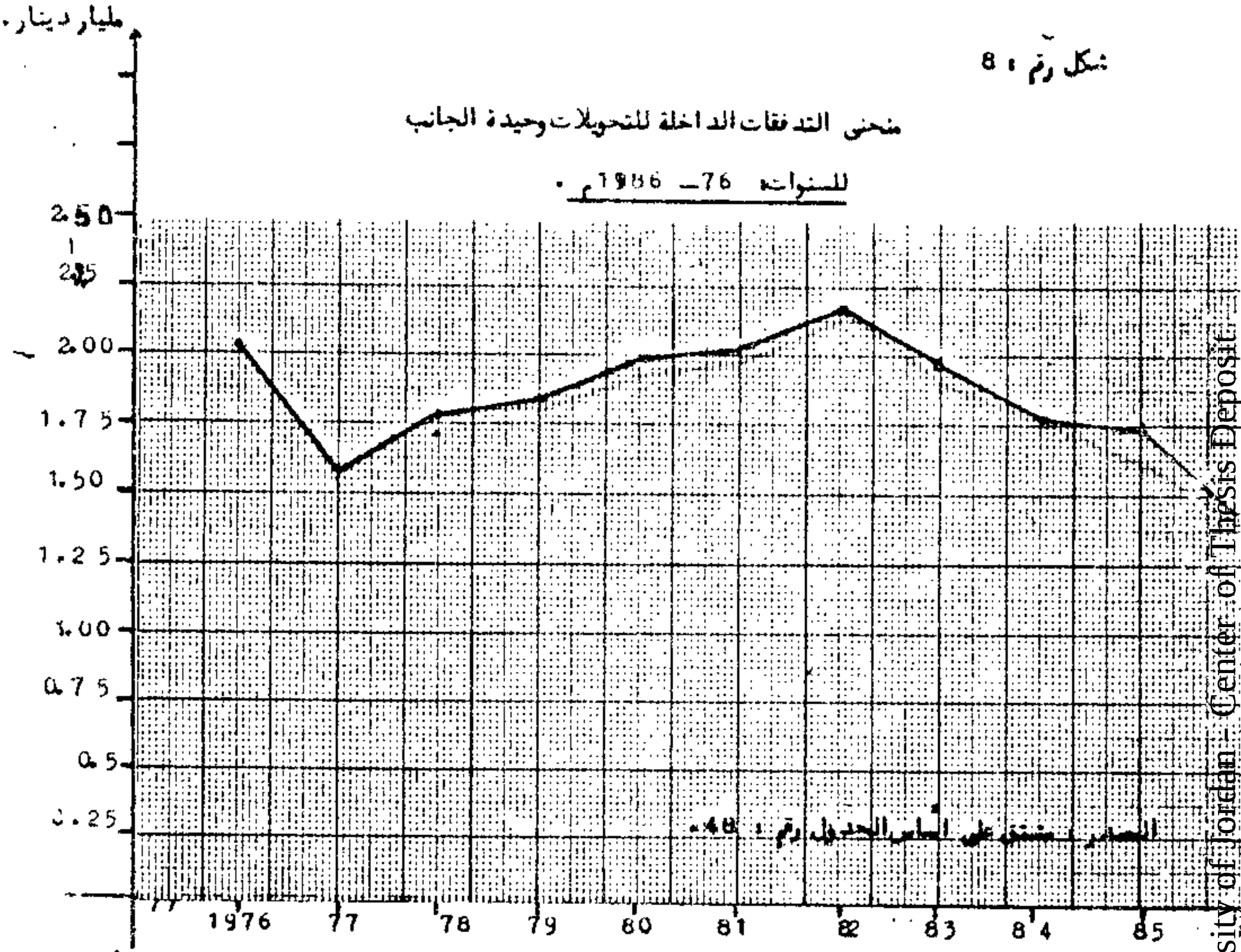
السنوات		1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
تحويلات المهاجرين	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
تحويلات أملاك العمال	القيمة	1447.6	1559.1	1603.0	1558.3	1928.7	2327.0	1878.8	1639.7	1577.4	1456.4
	المعدل %	94.92	93.73	93.60	89.91	95.95	98.71	98.66	98.77	94.50	100
تحويلات خاصة أخرى	القيمة	87.15	104.27	109.52	174.81	81.42	30.42	25.60	20.43	91.89	...
	المعدل %	5.68	6.27	6.40	10.09	4.05	1.29	1.34	1.23	5.5	...
مجموع التحويلات الخاصة	القيمة	1534.73	1663.37	1712.56	1733.12	2010.15	2357.46	1904.35	1660.10	1669.30	1456.4
	المعدل %	94.63	92.80	93.99	88.07	90.60	97.08	96.12	95.31	94.51	100
تحويلات بين القطاعات الرسمية	القيمة	...	...	...	124.87	117.05	5.07	...	...	10.21	...
	المعدل %	...	...	...	53.19	56.10	7.14	...	...	10.53	...
تحويلات أخرى للقطاع الرسمي المقيم	القيمة	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
تحويلات أخرى للقطاع الرسمي الأجنبي	القيمة	87.15	129.10	109.52	109.88	91.60	65.90	76.79	81.73	86.78	...
	المعدل %	100	100	100	46.81	43.90	92.86	100	100	89.47	...
مجموع تحويلات القطاعات الرسمية	القيمة	87.15	129.10	109.52	234.75	208.65	70.97	76.79	81.73	96.99	...
	المعدل %	5.37	7.20	6.01	11.93	9.40	2.92	3.88	4.69	5.49	...
مجموع التحويلات	القيمة	1621.88	1792.47	1822.08	1967.87	2218.80	2428.43	1981.14	1741.83	1766.29	1456.4
	المعدل %	100	100	100	100	100	100	100	100	100	

المصدر : ملحق رقم 1 و 2 ، ملحق .

شكل رقم : 8

منحنى التدفقات الداخلة للتحويلات وحيدة الجانب

للسنوات 76 – 1986م .



الأرقام القياسية ومعدلات النمو لتطور التدفقات الداخلة . سنة الأساس : (1 – 4)

جدول رقم : 49

السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
الرقم القياسي	100	79.95	110.52	101.65	108.00	112.75	109.45	81.58	97.98	101.4	82.45
معدل النمو %	–	20.05-	10.52	1.65	8.00	12.75	9.45	18.42-	2.08-	1.40	17.55-

المصدر : مشتق على أساس جدول : 48 .

الأرقام القياسية ومعدلات النمو للتدفقات الداخلة . حسب سنوات الأساس الرئيسية .

جدول رقم : 50

سنة الأساس	سنة الأساس : 1976				سنة الأساس : 1980					سنة الأساس 1986	
السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
الرقم القياسي	100	79.95	88.35	89.82	100	112.75	123.4	100.67	88.51	100	82.45
معدل النمو %	–	20.05-	11.6[illegible]-	10.18	–	12.75	23.4	0.67	11.49-	–	17.55-

المصدر : مشتق على أساس الجدول : 48 .

معدل النمو بلغ سنة 1982 بالنسبة لسنة 1980 حوالي 23.4% بينما نجد أن هذا المعدل وصل سنة 1983 بالنسبة لسنة 1980 الى 0.67% فقط والى - 11.49% سنة 1984 بالنسبة لنفس سنة الأساس.

وهو الشيء نفسه الملاحظ سنة 1986، اذ انخفضت الدائنية بحوالي - 5.5% بالنسبة لسنة 1985.

ورغم كل هذا المد والجزر الناتج عن ضآلة بند دائنية التحويلات وحيدة الجانب، فانه يلاحظ أن مدى تغير قيمها لم يتجاوز 10 مليون دينار اذ اعلى قيمة سجلت سنة 1982 وهي حوالي 4.2 مليار دينار، وأدنى قيمة سجلت سنة 1986، وهي 1.4 مليار دينار. ويعود الرقم الأول الى الزيادة الملحوظة في تحويلات أملاك العمال، اذ قفزت الى 2.3 مليار بعد أن كانت 1.5 مليار دينار سنة 1980 و 1.9 مليار د.ج سنة 1981، بينما ضآلة الرقم الآخر تعود الى انخفاض تحويلات العمال من جهة والتي بلغت 1.4 مليار دينار وانعدام التحويلات الأخرى الرسمية أو غير الرسمية.

ثانيا: التركيب الهيكلي للتدفقات الداخلية: في الجانب الدائن تتكون عناصر التدفقات للتحويلات وحيدة الجانب كما سبقت الاشارة من: -

أ - التحويلات الخاصة: وهي تأخذ الأهمية المطلقة في التحويلات وحيدة الجانب، وهي المحدد الرئيسي لقيمتها الكلية، ظلت نسبتها في مجموع دائنية التحويلات قبل سنة 1980 تتمحور حول متوسط نسبي بلغ

% (للسنوات من 1976 حتى 1979) وبمتوسط نسب بلغ خلال فترة المخطط
خماسي الأول (1980 ـ 1984) أيضا حوالي 93.45% ، من مجموع دائنية
التحويلات ، مع ملاحظة إنخفاض الأهمية النسبية سنة 1980 ، إذ بلغ معدل
الأهمية الوزنية خلالها حوالي 88.07% ، وذلك رغم الزيادة الواضحة في
التحويلات الخاصة ، ويعود ذلك الى الزيادة الواضحة و الحاصلة في
التحويلات القطاعات الرسمية ، التي بلغت بالقيمة المطلقة 234.75
مليون دينار جزائري ، ويمكن إعزاء ذلك الى المساعدات المقدمة من
الدول الأجنبية على إثر زلزال الشلف سنة 1980 . وهو الشيء
نلاحظ نفسه تقريبا سنة 1981 ، اذ بلغت نسبة أهمية التحويلات
الخاصة في التحويلات الكلية حوالي 90.6% . ويلاحظ أن أعلى نسبة
أهمية هي المحصلة سنة 1981 إذ بلغت 97.08% ، وسبب ذلك هو
الزيادة الملحوظة في التحويلات الخاصة ، التي بلغت حوالي 2.3
مليار دينار ، والانخفاض المحسوس الذي بلغ أدنى مستوياته في
التحويلات الرسمية أي حوالي 70.97 مليون دينار .

خلال السنتين الأوليين للمخطط الخماسي الثاني (1985 ـ 1986)
نلاحظ انه في سنة 1985 بقي معدل أهمية التحويلات الخاصة محافظا
على مستواه العام في الفترات السابقة ، اذ بلغ حوالي 94.51% ، بينما
في سنة 1986 نجده قفز الى مستوى كلي بلغ 100% ، اذ انعدمت
التحويلات الرسمية ولم يسجل أي رقم بهذا الخصوص .

ى مستوى مكونات التحويلات الخاصة فانه يمكن تسجيل ما يلي :-

نعدم التحويلات النقدية للمهاجرين تماما على طول الفترة

مدروسة ، ويعود ذلك في اعتقادنا الى وجود سعرين متباينين

ملات الأجنبية ، الأول هو السعر الرسمي الذي تتعامل به المصارف

مومية وهو سعر محافظ لقيمة الدينار الرسمية ، والثاني هو سعر

وق السوداء ، وهو يخضع لقوانين العرض والطلب على العملات الأجنبية

أعلى بكثير من السعر الرسمي ، وذلك ما يجعل المهاجرين وأصحاب

ل في الخارج ، يفضلون تحويل عملاتهم عن طريق السوق السوداء ،

تحويلها الى أملاك منقولة ، وفي كلا الحالتين فهي تدخل الجزائر

كل أملاك منقولة .

تحويلات أملاك العمال : وهي في واقع الأمر تحويل غير مباشر

من أجور العمال والمهاجرين بالخارج ، وهي أهم عنصر في دائنية

تحويلات وحيدة الجانب على الاطلاق ، اذ يبلغ معدل نسب أهميتها

التحويلات الخاصة خلال الفترة 1976 ـ 1979 حوالي 94.54٪ وخلال

المخطط الخماسي الأول حوالي 96.40٪ و 97.25٪ خلال سنتي 85 و 1986 .

تحويلات خاصة أخرى : وهي عموما تمثل نسبة ضعيفة من التحويلات

خاصة ، وتشمل التحويلات التي تقوم بها المؤسسات والمنظمات غير

رسمية والأفراد من غير المهاجرين والعمال الى الجزائر . وقد بلغ

توسط معدلات أهميتها بين سنتي 76 ـ 1979 حوالي 5.61٪ ، وبين

...سنتي 80ـ1984 حوالي 3.6٪ و 2.75٪ سنتي 85ـ1986 .

...لاحظ الارتفاع الواضح في معدل أهمية التحويلات الخاصة الأخرى

...سنة 1981 . اذ بلغ 10.09٪ ، ولعل ذلك يعود الى الانخفاض في قيمة

...تحويلات أملاك العمال من جهة والارتفاع القياسي في قيمة التحويلات

...الخاصة الأخرى على طول الفترة ، اذ بلغت 174.81 مليون دينار ، بينما

...يعود ضآلة نسبة أهمية التحويلات الأخرى سنتي 83 و 1984 الى الانخفاض

...القياسي في قيمة التحويلات الخاصة الأخرى والبالغة 25.6 و 20.43 مليون

...دينار على التوالي .

...ـ تحويلات القطاعات الرسمية ، وهي لا تمثل سوى نسبة ضئيلة

...تكاد تكون مهملة ، من مجموع دائنية التحويلات ، يدور متوسط معدلات

...أهميتها حول 6.48٪ خلال فترة 76ـ1979 ، وحوالي 6.56٪ خلال فترة المخطط

...الخماسي الأول ، ونسبة منعدمة بعد ذلك .

...على مستوى تركيبها التكويني ، يمكن ملاحظة ما يلي :ـ

...ـ التحويلات بين القطاعات الرسمية : ونسجل بالنسبة لهذا العنصر

...أرقاما متقطعة ، فخلال الفترة 76ـ1979 لم نسجل سوى رقما واحدا ضعيفا

...سنة 1976 ، وقيمته 14.42 مليون دينار بمعدل أهميته في مجموع تحويلات

...القطاعات الرسمية هو 9.68٪ . كما نسجل ثلاثة أرقام متفاوتة الأهمية

...خلال فترة المخطط الخماسي الأول ، حيث كانت قيمة التحويلات بين

...القطاعات الرسمية سنة 1980 حوالي 124.67 مليون دينار بمعدل أهمية

بالغ 53.19٪ في مجموع تحويلات القطاعات الرسمية وهو رقم قياسي من حيث القيمة المطلقة، يعود سببه كما سبقت الإشارة الى المساعدات المقدمة الى البلد على إثر زلزال منطقة الشلف سنة 1980، وفي سنة 1981، بلغت قيمة التحويلات حوالي 17.85 مليون دينار، وهو ثاني رقم من حيث القيمة على طول الفترة المدروسة، في حين لم يسجل سوى 5.07 مليون دينار سنة 1982، وهي قيمة نسبتها في دائنية تحويلات القطاعات الرسمية تبلغ 7.14٪، أما خلال السنتين المتبقيتين من المخطط الخماسي الأول فلم نسجل فيه اية تحويلات من هذا النوع، بينما تم تسجيل قيمة 10.21 مليون دينار سنة 1985، ولم يسجل أي رقم سنة 1986.

2 - تحويلات أخرى للقطاع الرسمي المقيم: لم تسجل أية قيمة على طول الفترة المدروسة بهذا الخصوص.

3 - تحويلات أخرى للقطاع الرسمي الأجنبي: قيمها ضعيفة ومتباينة من سنة لأخرى، من حيث قيمتها المطلقة، إلا أنها تمثل العنصر الرئيسي لتحويلات القطاعات الرسمية.

المبحث الثالث: تحليل تطورات التدفقات الخارجية:

أولا : التطور العام للتدفقات الخارجية: إن الجدول رقم ،51، يظهر مدى ضآلة التحويلات الوحيدة الجانب الموجهة من الجزائر الى الخارج . بحيث لم تتعدى هذه التحويلات على طول الفترة المدروسة 0.91 مليار دينار، وهي لاتشكل في مديونية ميزان العمليات الجارية في المتوسط سوى نسبة 1.22٪ ، مما يبطل مقولة أن المساعدات الجزائرية للمنظمات والدول أثقلت كاهل البلد ، ولم نسجل سنة 1976 سوى 346.12 مليون دينار تحويلات الى الخارج ، وفي سنة 1979 سجلت قيمة 587.45 مليون دينار وهو إرتفاع معدله 69.7٪ بين السنتين المذكورتين (أنظر الجدول الموالي) . واذا تم تسجيل حوالي 814.11 مليون دينار كتحويلات اتجاه الخارج ، فان معدل نموها بعد ذلك لم يكن مستقرا ، فبينما كان معدل النمو سنة 1981 حوالي 8.14٪ بالنسبة لـ1980 فإنه إرتفع سنة 1982 الى 27.72٪ بالنسبة لسنة 1980 ، ثم انخفض الى 3.75٪ سنة 1983 بالنسبة لسنة 1980 ، وهو نفس المعدل تقريبا المسجل سنة 1984 مما يدل على انخفاض متتابع خلال هتين السنتين ، والذي ازداد معدل انخفاضه إذ وصل الى 10.96٪ سنة 1985 بالنسبة لسنة 1984، و 36.78٪ سنة 1986 بالنسبة سنة 1985 (أنظر الجدول رقم 52، 53 والمنحنى البياني رقم : 9).

تطور التدفقات الخارجة ومعدلات أهميتها لميزان التحويلات وحيدة الجانب .

خلال الفترة : 76 ــ 1986 .

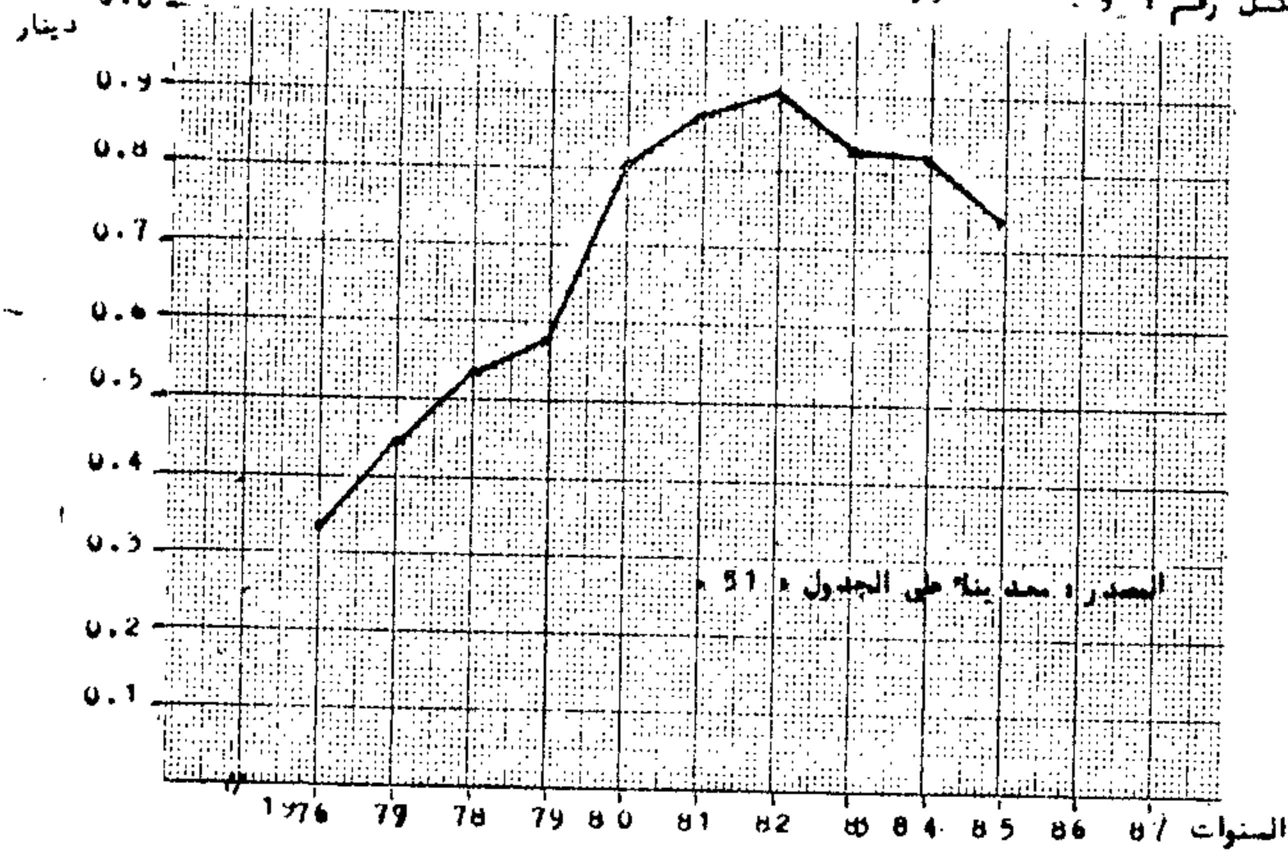
جدول رقم : 51

القيمة : مليون دج
المعدل : %

		1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987		
تحويلات أملاك العمال	القيمة	2644	34868	46688	50282	63431	61463	57796	75252	[illegible]	65563	47443			
	المعدل %	9483	9114	9184	9962	9478	9270	7660	9735	9583	9281	100			
تحويلات خاصة أخرى	القيمة	1442	3389	3972	4498	3466	5069	18251	2048	3065	5105	...			
	المعدل %	517	886	816	098	522	730	2300	265	417	719	...			
تحويلات المهاجرين		...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...			
مجموع التحويلات الخاصة	القيمة	27882	32447	48666	5076	66327	67119	76047	773	73555	70368	47443			
	المعدل %	8066	8404	9074	8644	8201	7919	8287	9162	8727	9456	100			
التحويلات بين القطاعات الرسمية .	القيمة	673	7262	4965	7965	14484	1832	15716	7167	10727	4084	...			
	المعدل %	100	100	100	100	100	100	100	100	000	100	...			
تحويلات أخرى للقطاع الرسمي المقيم .		...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...			
		...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...			
تحويلات أخرى للقطاع الرسمي الأجنبي		...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...			
		...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...			
مجموع تحويلات القطاعات الرسمية .	القيمة	673	7262	4965	7965	14484	1832	15716	7167	10727	4084	...			
	المعدل %	1944	1596	926	1356	1779	2081	1013	848	1273	544	...			
المجموع		34612	39809	53625	[illegible]	[illegible]	38089	[illegible]	8447	84382	75042	47443			

المصدر : مشتق على أساس الملحق : 2

شكل رقم : 9 - تطور التدفقات الخارجية لميزان التحويلات وحيدة الجانب .



تطور الأرقام القياسية ومعدلات النمو

للتدفقات الخارجة

1 - من سنة لأخرى :

جدول : 52

السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
الرقم القياسي	100	131.48	117.83	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	92.05	99.78	[illegible]	63.22
معدل النمو	—	31.48	17.63	9.55	38.58	8.14	4.23	7.95 -	0.22 -	10.96 -	36.78 -

المصدر : مشتق من الجدول رقم : 51 .

2 - على أساس السنوات الرئيسية :

جدول رقم : 53

سنوات الأساس	سنة الأساس 1976				سنة الأساس : 1980					سنة الأساس 1985	
السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
الرقم القياسي	100	131.48	154.03	[illegible]	100	108.14	127.72	103.75	103.53	100	63.22
معدل النمو	—	31.48	54.03	69.7	—	8.14	27.72	3.75	3.53	—	36.78 -

المصدر : مشتق من الجدول : 51

ثانيا : التركيب الهيكلي للتدفقات الخارجية ، عند دراسة الأهمية التركيبية للتدفقات الخارجية ، فإنه يمكن إبداء الملاحظات التالية :

I- التحويلات الخاصة : وهي تمثل الأهمية المطلقة من مجموع التحويلات ، بحيث نجد أن متوسط معدلات أهميتها يبلغ حوالي 87.22% على طول المدة محل الدراسة ، ونجد أن تحويلات أملاك العمال ، تكاد تغطي كل التحويلات الخاصة ، إذ تمثل نسب جد عالية ، بحيث أن 99.02% من مجموع التحويلات الخاصة سنة 1979 تعود الى تحويلات أملاك العمال أي حوالي 50.02 مليون دينار جزائري ، و 100% سنة 1986 ، الشيء الذي يجعل متوسط معدلات الأهمية يصل الى 99.3% على طول الفترة المدروسة ، بينما التحويلات الخاصة الأخرى فهي لا تمثل سوى قيم تكاد تكون مهملة ، وفيما يخص تحويلات المهاجرين فلم يسجل أي رقم .

II- تحويلات القطاعات الرسمية : ويهيمن عليها بصفة كلية نشاط التحويلات بين القطاعات الرسمية ، بينما لم يسجل أي رقم فيما يخص التحويلات الأخرى للقطاع الرسمي الأجنبي ، وبالتالي نجد أن متوسط معدلات الأهمية لتحويلات القطاعات الرسمية ، في المديونية الاجمالية هو نفسه متوسط معدلات الأهمية لنشاط التحويلات بين القطاعات الرسمية في المديونية الاجمالية والذي يبلغ حوالي : 12.78 %

خلاصة الفصل : أوصلنا هذا الفصل الى عدة نتائج ، نورد أهمها فيما يلي :-

على صعيد التدفقات الداخلة : التدفقات الداخلة للتحويلات وحيدة الجانب عموما ضعيفة في دائنية ميزان المدفوعات الجارية ، اذ لا تمثل منها في المتوسط سوى 18.4% ، وليس لها إتجاه محدد ، وتأثر تطورها ظلت متذبذبة بشكل ملحوظ ، وقد سجلت أعلى قيمة لها وهي 2.4 مليار دينار سنة 1982 ، وذلك بسبب الزيادة الملاحظة في تحويلات أملاك العمال ، والتي وصلت الى 2.3 مليار دينار ، أما أدنى قيمة لها فهي تلك التي سجلت سنة 1986 والبالغة 1.4 مليار دينار .

أما فيما يخص التركيب الهيكلي للتدفقات الداخلة للتحويلات وحيدة الجانب ، فقد سجلنا ما يلي :-

1 - التحويلات الخاصة : وهي تأخذ الأهمية المطلقة في التحويلات وحيدة الجانب ، اذ يبلغ معدل أهميتها في المتوسط ، من التحويلات الداخلة حوالي 99% ، ونسجل ضمنها على الخصوص ما يلي :

أ - انعدام التحويلات النقدية للمهاجرين على طول الفترة المدروسة .

ب - تحويلات أملاك العمال ، وهي أهم عنصر في دائنية التحويلات الخاصة ، وبالتالي في دائنية التحويلات وحيدة الجانب على الاطلاق ، اذ يبلغ معدل أهميتها في التحويلات الخاصة حوالي 94% .

ج - تحويلات خاصة أخرى ، وهي لا تمثل سوى نسبة ضعيفة من التحويلات الخاصة .

2 - تحويلات القطاعات الرسمية ، وهي تمثل نسبة ضئيلة من مجموع دائنية التحويلات ، وعلى مستوى مكوناتها نسجل ما يلي :-

أ - التحويلات بين القطاعات الرسمية ، وتكاد تكون مهملة .

ب - تحويلات أخرى للقطاع الرسمي المقيم ، لم تسجل أية قيمة ضمنها على طول فترة الدراسة .

ج - تحويلات أخرى للقطاع الرسمي الأجنبي ، قيمها ضعيفة ومتباينة الا أنها تمثل العنصر الرئيسي لتحويلات القطاعات الرسمية .

- على صعيد التدفقات الخارجة ، يظهر من خلال دراسة التدفقات الخارجة للتحويلات وحيدة الجانب ، مدى ضآلتها ، اذ لا تتعدى قيمتها على طول الفترة المدروسة ٠.٩١ مليار د.ج ، وهي أيضا لا تظهر اتجاها محددا لتطورها .

أما على مستوى التركيب الهيكلي لها ، فيمكن تسجيل ما يلي :

1 - التحويلات الخاصة ، وهي تمثل الأهمية المطلقة من مجموع التحويلات وحيدة الجانب بمعدل 87% على طول الفترة ، منها تحويلات أملاك المهاجرين التي تمثل معظم التحويلات الخاصة ، وأحيانا كلها . بينما التحويلات الخاصة الأخرى تكاد تكون مهملة ، أو منعدمة أحيانا ، بينما التحويلات النقدية للعمال ، فلم يسجل أي رقم ضمنها .

2 - تحويلات القطاعات الرسمية ، ويهيمن عليها نشاط التحويلات بين القطاعات الرسمية بصفة كلية ، أما بقية البنود فلم نسجل ضمنها أي رقم .

مقدمة الفصل :

كما سبقت الاشارة في الفصل الثالث من القسم الأول فان عناصر الميزان التجاري تمارس آثارا مباشرة على الناتج الداخلي الاجمالي ، وعلى الفروع التي تكونه . لذا فان هذا الفصل يهدف أساسا الى تحديد أثر ميزان السلع والخدمات على الناتج الداخلي الاجمالي ، من خلال معدلات التصدير والاستيراد ، ودالة الواردات المقدرة بالطرق الاقتصادية ، كما يحاول اظهار مدى تأثير تغيرات الواردات على انتاجات الفروع الصناعية ، ويتم ذلك من خلال المباحث التالية :-

- المبحث الأول : أثر ميزان السلع والخدمات على الناتج الداخلي الاجمالي .

- المبحث الثاني : تأثير الواردات على انتاج الفروع الصناعية .

المبحث الأول : أثر ميزان السلع والخدمات على الناتج الداخلي الاجمالي :

ان الناتج الداخلي الاجمالي في جوهره كما سبقت الاشارة اليه في الفصل الثاني من القسم الأول (ص : 55) ، عبارة عن مجموع القيم المضافة في فروع الانتاج المادي والخدمي جوهريا ، وهو من جانب التخصيص يتكون من صافي ميزان السلع والخدمات بالاضافة الى المكونات الأخرى وبالتالي فهو يتأثر ايجابيا بقيمة الصادرات ، وسلبيا بقيمة الواردات ، أي أن التأثير عليه يتوقف على صافي الميزان .

ولدراسة مدى تأثير كلا من صادرات وواردات السلع والخدمات على الناتج الداخلي الاجمالي ، وكذا تحديد العلاقة الدالية بين الواردات والناتج الداخلي الاجمالي ، فاننا نقوم على وجه الترتيب بدراسة معدلات التصدير والاستيراد بالنسبة للناتج الداخلي الاجمالي ، ثم نقوم بتحديد دالة الواردات المقدرة بطرق الاقتصاد القياسي لتكون كأداة تخطيطية .

أولا : تطور معدلات التصدير والاستيراد : يعرف معدل التصدير لفترة معينة بأنه نسبة صادرات السلع والخدمات الى الناتج الداخلي الاجمالي لنفس الفترة[1] ، ويعرف معدل الاستيراد لفترة معينة بأنه نسبة واردات السلع والخدمات الى الناتج الداخلي

---

1 ـ أنظر الصفحة : 76 .

_ تطور معدلات التصدير و الاستيراد بالنسبة للناتج الداخلي الاجمالي .

جدول رقم 54 :

الوحدة : مليار د ج

البيان		1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
صادرات السلع والخدمات 1	القيمة	23.06	26.47	26.71	38.96	55.64	65.03	65.97	65.17	67.63	69.17	44.33	47.06
	المعدل %	33.66	32.32	25.68	30.32	34.24	33.96	31.78	27.18	26.02	23.92	15.47	15.28
واردات السلع والخدمات 2	القيمة	28.43-	37.27-	41.99-	46.47-	55.88-	65.99-	68.32-	66.72-	68.16-	65.06-	55.79-	48.88-
	المعدل	41.50-	45.51-	40.38-	36.16-	34.36-	34.46-	32.91-	27.82-	26.23-	22.5-	19.47-	15.88-
صافي ميزان السلع والخدمات	القيمة %	5.37-	10.8-	15.28-	7.52-	0.19-	0.97-	2.34-	1.55-	0.53-	4.10	11.47-	1.82-
	المعدل %	7.84-	13.19-	14.69-	5.85-	0.16-	0.50-	1.13	0.65-	0.20-	1.421	4.09-	0.59-
الناتج الداخلي الاجمالي 3		68.5	81.9	104.0	128.5	162.5	191.5	207.6	239.8	259.9	289.2	286.5	307.3

المصدر : 1 ، 2 : محسوبة من الملحق رقم 1 .

3: الاحصائيات المالية الدولية ، الأمم المتحدة ، 1988 . (ص . ن . د و) . بالفرنسية .

الاجمالي لنفس الفترة .

أ- معدلات التصدير : ان النظرة العامة لتطور معدلات التصدير تظهر بان صادرات السلع و الخدمات تساهم على العموم بدرجة عالية تقترب أحيانا من الثلث في الناتج الداخلي الاجمالي ، اذ سجل معدل 34.24 % من الناتج سنة 1980 عمود الى صادرات السلع و الخدمات ،غير أن هذه النسبة بدأت تنخفض شيئا فشيئا ، حتى وصلت مع نهاية المخطط الخماسي الأول الى 26.02 % ، وكانت خلال سنة 1985 23.92 % ، و انخفضت الى 15.28 % ،فقط سنة 1987 . و يعود ذلك لسببين ، الأول هو انخفاض قيمة صادرات السلع و الخدمات ابتداء من سنة 1986 من جهة والارتفاع الملحوظ في قيمة الناتج الداخلي بالأسعار الجارية من جهة ثانية.[1]

حيث أن نسبة عالية على وجه العموم من الناتج الداخلي الاجمالي تشكلها صادرات السلع و الخدمات ، و حيث أن الأهمية المطلقة لهذه الأخيرة تحتلها صادرات المحروقات[2] فاننا ، نخلص الى أن نسبة عالية ، من الناتج الداخلي الاجمالي ، تقترب من الربع على الأقل ، تكونها صادرات المحروقات .

ب- معدلات الاستيراد : تمارس الواردات أثرا سلبيا على قيمة الناتج الداخلي الاجمالي ،لذلك فإنها تقلل من الأثر الذي تحدثه الصادرات على الناتج ، و بقدر ما تقترب قيم الواردات من قيم الصادرات بقدر ما يؤول فيه أثر التعامل مع الخارج الى العدم، و يظهر ذلك جليا في أثر صافي ميزان الخدمات و العوائد ،اذ نتيجة لسلبية هذا الميزان يلاحظ أن معدلات آثار الميزان سالبة و بدرجات متفاوتة و على طول المدة المدروسة غير أن ذلك الأثر يبقى محدودا ولم يتجاوز خلال فترة المخططين الخماسيين -1.13 % .

1- انظر الجدول السابق . 2- انظر الصفحة : 153 وما تلاها :

ثانياً : دالة الواردات : سبق وأن رأينا في الفصل الثالث من القسم الأول (صفحة 66) ، أن الواردات تكون دالة في الدخل ، الذي ما هو في الحقيقة سوى الناتج الداخلي الاجمالي ، بحيث يمكن صياغتها على النحو التالي :

$$M_t = M_o + mY_t + \epsilon_t$$

حيث : M_t : قيمة الواردات من السلع والخدمات في السنة t .

M_o : قيمة الواردات غير المرتبطة بالدخل .

m : قيمة الميل الحدي للاستيراد .

وبما أن Y_t ما هي في الحقيقة الا عبارة عن قيمة مجاورة الى قيمة الناتج الداخلي الاجمالي ، P_tIB ، لذلك تعاد صياغة دالة الواردات على النحو التالي :

$$M_t = M_o + m \cdot P_tIB + \epsilon_t$$

وبما أن ، M_t للفترات السابقة متاحة[1] .

و P_tIB للفترات السابقة أيضا متاحة[2] .

فانه يمكن تقدير معالم الدالة بطريقة المربعات الصغرى .

فنحصل على المعادلة التالية بملايين الدينارات :

$$M_t = 32.15 + 0.113 \; P_tIB$$

تدل القيمة : $M_o = 32.15$ على قيمة الواردات غير المرتبطة بالدخل (الناتج) ، وهي في نفس الوقت تشكل الحد الأدنى للواردات اذ عندما ينعدم الناتج تكون $M_t = M_o$.

أما القيمة : $m = 0.113$ ، فهي قيمة الميل الحدي للاستيراد تدل على أن زيادة الناتج بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة الواردات بـ 0.113 وحدة ، أو بمعنى آخر أن زيادة الناتج بـ 100 وحدة نقدية تؤدي الى زيادة الواردات بـ 11.3 وحدة نقدية وهو تأثير ضعيف نسبياً

1- أنظر قيمها بمليارات الدينارات في الصف الثاني من الجدول السابق صفحة 232

2- انظر قيمها بمليارات الدينارات في الصف الأخير من الجدول السابق صفحة 232

جدول رقم : 55 — الجدول الأساسي لتقدير دالة الواردات

السنة	T	M_t	P_tIB	$P_tIB-\overline{P_tIB}$	$M_t-\overline{M}$	$(P_tIB-\overline{P_tIB})(M_t-\overline{M})$	$(P_tIB-\overline{P_tIB})^2$	$\hat{M}_t$	e_t	e_t^2
1976	1	26.43	68.50	125.45_	25.65_	3218.56	15745.23	39.90	11.47_	131.56
1977	2	37.27	81.90	112.08_	16.81_	1884.06	12561.93	41.41	4.14_	17.14
1978	3	41.99	104.00	89.98_	12.09_	1087.86	8096.40	43.91	1.92_	3.69
1979	4	46.47	128.50	65.48_	7.61_	498.30	4287.63	46.68	0.21_	0.04
1980	5	55.54	162.50	31.48_	1.76	55.40_	990.99	50.52	5.32	28.30
1981	6	65.99	191.50	2.48_	11.91	29.54_	6.15	53.8	12.19	148.60
1982	7	68.32	207.6	13.62	14.24	193.95	185.50	55.62	12.7	161.29
1983	8	66.72	239.80	45.82	12.64	579.16	2099.47	59.26	7.46	55.65
1984	9	68.16	259.90	65.92	14.08	928.15	4345.45	61.53	6.63	43.96
1985	10	65.06	289.20	95.22	10.98	1045.52	9066.85	64.84	0.22	0.05
1986	11	55.79	286.5	92.52	1.71	158.21	8559.95	64.53	8.74_	76.39
1987	12	48.88	307.9	113.92	5.2_	592.38_	12977.77	66.95	18.07_	326.52
المجموع		648.92	2327.8			8916.45	78923.32			993.19
الأوساط		54.08	193.98							

$$\hat{m} = \frac{\sum (M_t - \overline{M})(P_tIB - \overline{P_tIB})}{\sum (P_tIB - \overline{P_tIB})^2} = \frac{8916.45}{78923.32} = 0.113$$

$$M_o = \overline{M} - \hat{m} \cdot \overline{P_tIB} = 54.08 - 0.113\,(193.98) = 32.16$$

$$\hat{M}_t = 32.16 + 0.113 \cdot P_tIB$$

M_t : الواردات بملايين الدينارات .

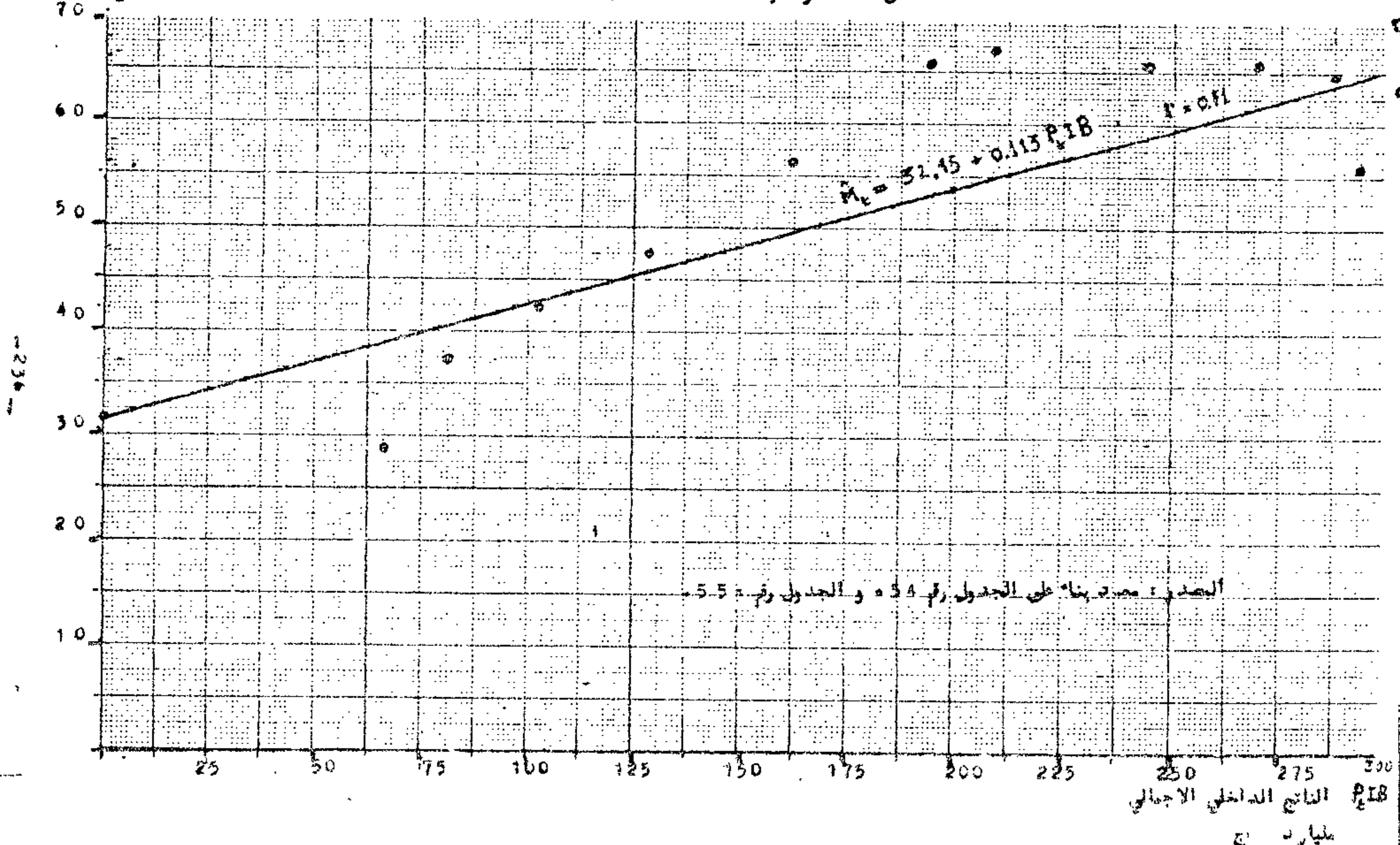
P_tIB : الناتج الداخلي الاجمالي بملايين الدينارات .

T : رقم المشاهدة .

المصدر : ... باستخدام طريقة المربعات الصغرى ...

شكل رقم : 10

شكل الانتشار، والعلاقة الدالية للواردات المقدرة



أي أنّ تغير الناتج بوحدة واحدة يؤدي الى تغير الواردات بحوالي عشر الوحدة ، ويعكس ذلك أيضا احصائيا معامل الارتباط والذي يبلغ :

$$r = \sqrt{1 - \frac{\sum e_t^2}{\sum (M_t - \bar{M})^2}} = \sqrt{1 - \frac{995.19}{2000.84}} = 0.71$$

ان لهذه الدالة الزمنية المقدرة سابقا لها أهمية خاصة في عملية التخمين المستقبلي لقيم الواردات والتي تم تحديد القيم المستقبلية للناتج الداخلي الاجمالي ، عن طريق تصميم مجسد بطريقة اقتصادية ، أو عن طريق نموذج اقتصادي آخر ، وتكون القيمة التنبؤية على امتداد خط الانحدار الموضح في الشكل رقم : ، ويحسب مجال هذا التنبؤ ، وفق القواعد المحددة في الصفحة 84 وما تلاها ، فاذا كان مجال التنبؤ معطى باحتمال 95% ، فيكون نظريا كما يلي :

$$PR = P_R(\hat{M}_0 - t_{n-2,\,0.025}\, S_f \leqslant M_0 \leqslant \hat{M}_0 + t_{n-2,\,0.025}\, S_f) = 95\%$$

حيث أنّ S_f تعتمد على S_e ، التي تساوي :

$$S_e^2 = \frac{\sum e_t^2}{N-2} = \frac{995.19}{12-2} = 99.52$$

$$S_f^2 = S_e^2 + S_e^2\left(\frac{1}{N} + \frac{(PIB_0 - \overline{PIB})^2}{\sum (PIB_t - \overline{PIB})^2}\right) = 99.52 + 99.52\left(\frac{1}{12} + \frac{(PIB_0 - 193.98)^2}{78923.32}\right)$$

وعليه :

$$S_f^2 = 99.52 + 8.28 + 0.00125\,(PIB_0 - 193.98)^2$$

وحيث أننا نأخذ رقمين فقط بعد الفاصلة ، لذلك فان الطرف الأخير يؤول الى الصفر وتكون :

$$S_f^2 = 107.60 \Rightarrow S_f = 10.37$$

أما $t_{10,\,0.025}$ فتستخرج من جدول ستودنت ، وهي : $t_{10,\,0.025} = 2.23$

وبالتالي يكون مجال التنبؤ باحتمال 95% هو :

$$P_R(\hat{M}_0 - 23.13 \leqslant M_0 \leqslant \hat{M}_0 + 23.13) = 95\%$$

يلاحظ أنّ مجال الثقة هذا ، كبير نسبيا ، اذ تتأرجح القيمة التنبؤية بمقدار القيمة المقدرة التنبؤية $\hat{M}_0$ ، عند القيمة المستقبلية للناتج ، مضافا أو مطروحا منها القيمة 23 مليار دينار .

المبحث الثاني : تأثير الواردات على انتاج الفروع الصناعية : من خلال المبحث الرابع من الفصل الثالث لهذا القسم (ص 169) ، رأينا كيف تعتمد الفروع الصناعية وبدرجة عالية ، على الواردات من المواد الأولية ، والنصف المصنعة ، ونتيجة لذلك فانه لا بد أن يكون لأي خلل في الواردات تأثيرا مباشرا على الانتاج ، خاصة اذا زادت تو ضيحا بالاشارة الى أنه في سنة 1987 فقط نجد أن حوالي 75% من مجموع واردات القطاعات ، أي ما يمثل حوالي 12 مليار دينار ، هو من نصيب التموينات الموجهة للفروع الصناعية .
إن المعلومات الاحصائية الواردة في الجدول الموالي ، والتي تظهر معدل نمو الواردات من جهة ، ومعدل نمو الانتاج من جهة أخرى ، لكل فرع ، خلال الفترة 85 ـ 1987 ، يظهر لنا ولو بصفة جزئية ، مدى تأثير انخفاض الواردات على الانتاج ، وبسبب صعوبات التموين المطروحة ، وعلى سبيل المثال ، نلاحظ أن انخفاض الانخفاض في واردات فرع القالب والمحاجر في موسم الانتاج 86 ـ 1987 ، أدى الى انخفاض معدل نمو الانتاج من 35.4% الى ـ 25.6% . ذلك لأن هذا الفرع يعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات . وهو الشيء نفسه الملاحظ بالنسبة لفرع الكيمياء والمطاط والبلاستيك ، اذ أن انخفاض وارداته سنة 1987 بمعدل ـ 6.6% أدى الى انخفاض نمو انتاجه الى ـ 0.04% خلال نفس السنة .

---

[1] ـ المصدر : مجلة احصائيات رقم : 19 . الديوان الوطني للاحصائيات ، الجزائر .

جدول يوضح معدلات نمو كلا من الواردات والانتاج

للفروع الصناعية ، خلال الفترة : 85 / 1987 .   جدول رقم : 56

الفروع / المعدل	معدل نمو الواردات %		معدل نمو الانتاج %	
	85/ 86	1987/86	1986/85	1987/86
مقالع و محاجر	-31	-21	4.35	-6.25
صناعات حديدية معدنية ميكانيكية ، وكهربائية	-113	-31	1.62	2.57
مواد البناء	-23	-35	3.91	5.47
صناعات الكيمياء والمطاط و البلاستيك	18.6	-6.6	9.38	-0.04
صناعات غذائية فلاحية	-16.7	-0.1	3.73	2.68
صناعات نسيجية	-17	-38	-10.77	-9.14
صناعات الجلود , والأحذية	-6	-41	1.09	5.96
خشب و فلين وورق	-12	-18	2.62	-9.56

المصدر : مجلة احصائيات ، رقم : 19 ، الديوان الوطني للاحصائيات
صفحة : 4 .

أما بالنسبة لفرع صناعات الخشب و الفلين و الورق ، فان انخفاض الواردات سنة 1987 بالنسبة لسنة 1986 بمعدل -18% أدى الى انخفاض معدل نمو الانتاج ليصل الى -9.56 % خلال نفس الفترة .

و تأثر أيضا فرع النسيج اذ وصل معدل نمو انتاجه الى -9.14% كنتيجة لانخفاض وارداته ب -38% خلال الفترة 86/ 1987 .

و يمكن ملاحظة نفس الاتجاه بالنسبة لبقية الفروع ولو بدرج متفاوتة . إذ أن انخفاض الواردات أدى عموما و بصفة أساسية الى اما الى سلبية معدلات نمو الانتاج أو تباطؤها ، وذلك لتبعية الفروع.

... الأ... تأثيرا مباشرا وثانيا على إنتاجات الفروع الصناعية ، وذلك لصعوبة التمويل المحلي . و صعوبة التكامل بين الفروع الاقتصادية محليا .

خلاصة الفصل : حاول هذا الفصل اظهار عدد من النقاط حول علاقة عناصر ميزان المدفوعات الجارية بالناتج الداخلي الاجمالي ، وانتاجات الفروع الصناعية . فتناولنا في المبحث الأول ، أثر ميزان السلع والخدمات على الناتج الداخلي الاجمالي ، وذلك من جانب معدلات التصدير والاستيراد ، وتوصلنا الى ما يلي :

- ان صادرات السلع والخدمات تساهم على العموم في الناتج الداخلي الاجمالي ، بدرجة عالية تقترب أحيانا من الثلث ، وحيث أن الأهمية المطلقة في الصادرات تعود الى المحروقات ، لذلك فان نسبة عالية من الناتج الداخلي الاجمالي ، لا تقل في أي حال عن الربع تكونها صادرات المحروقات .

- ان الأثر السلبي لواردات السلع والخدمات عالي أيضا ، الشيء الذي يجعل أثر التعامل مع الخارج على الناتج الداخلي الاجمالي يكاد يكون بسيطا .

وبناء على النظرية العامة التي تقر أن الواردات تكون عموما في شكل علاقة دالية في الناتج الداخلي الاجمالي ، فقد حاولنا إيجاد نموذج هذه العلاقة ذات الطبيعة الخطية بطرق الاقتصاد القياسي ، وقدرت على النحو : $\hat{M}_t = 32.15 + 0.113 PIB_t$ وتبين أن قيمة الواردات غير المرتبطة بالناتج تقدر بـ : 32.15 مليار دينار ، بينما بقية الواردات تتوقف على قيمة الناتج الداخلي الاجمالي .

في المبحث الثاني ، تناولنا تأثير الواردات على إنتاجات الفروع الصناعية ، واستنتجنا أن انخفاض الواردات ، أدى بصورة مباشرة الى انخفاض الانتاج لمختلف الفروع ولو بدرجات متفاوتة ، الشيء الذي يؤكد الارتباط المباشر للصناعة الجزائرية بالخارج .

القسم الثاني لهذا البحث تناول الجانب العملي ، التطبيقي ضمن ستة فصول ، وطبقت فيها مختلف التقنيات النظرية المعروضة في القسم الأول، للإجابة على اشكالية البحث .

<u>الفصل الأول</u> : المعطيات الاحصائية مصادرها ومشاكل جمعها :

وتعرضنا فيه من خلال ثلاثة مباحث ، أساسا الى إزالة ما تزعم إتاحة البيانات الإحصائية المتعلقة بموضوع البحث ، وذلك باستخدام تقنيات البحث العلمي ، للوصول الى حتمية إستخدام مصادر صندوق النقد الدولي ، باعتبار أن المعطيات التي ينشرها والمتعلقة بموازين مدفوعات مختلف الدول ، مستقاة أساسا من تقارير البنوك المركزية لهذه الدول والمرسلة الى هذه الهيئة الأممية ، كما تعرضنا فيه أيضا الى كيفية معالجة هذه البيانات وتحويلها من العملة الحسابية المنشورة بها وهي وحدات حقوق السحب الخاصة ، الى الدينار الجزائري ، حسب نفس معدلات الصرف التي حولت بها من الدينار الى وحدات حقوق السحب الخاصة والمنشورة معها ، بالنسبة لكل سنة .

<u>الفصل الثاني</u> : تحليل أهمية الموازين الجزئية في ميزان العمليات الجارية : من بين ميزان السلع ، ميزان الخدمات والتحويلات ، ميزان التحويلات بلا مقابل ... ما هو الميزان الأكثر أهمية من حيث قيم المعاملات سواء في الجانب الدائن أو في الجانب المدين ، وما هو ترتيبه ضمن ميزان العمليات الجارية ؟ ، وما هي العوامل المحددة لذلك ، هذه هي الاشكالية الرئيسية لهذا الفصل ، وقد توصلنا ، من خلال مبحثين الى ما يلي :

المبحث الأول : ترتيب الموازين الجزئية حسب الأهمية الوزنية :

وقد توصلنا من خلال هذا المبحث الى الترتيب الموالي ، من جانب الدائنية والمديونية :-

جدول ترتيب البنود الرئيسية ـ حسب الدائنية والمديونية .

جدول رقم : 57

الرتبة	اسم الميزان	معدل الأهمية الوزنية خلال الفترة : 6 / 1988	
		دائن	مدين
المرتبة الأولى	السلع	%89.40	%66.46
المرتبة الثانية	الخدمات والعوائد	%6.42	%32.32
المرتبة الثالثة	التحويلات وحيدة الجانب	%4.18	%1.22

جدول مشتق .

<u>المبحث الثاني :</u> العوامل المحددة لهذا الترتيب : في هذا المبحث حاولنا تحديد الأسباب العامة التي أدت لهذا التفاوت في الأهمية الوزنية ، وذلك من الجانبين الدائن أو المدين (ص: 122 حتى ص 124)

<u>الفصل الثالث :</u> تحليل تطور دائنية ومديونية ميزان السلع :

تمت معالجة هذا الفصل ضمن أربعة مباحث ، خلاصتها على وجه الترتيب :

<u>المبحث الأول :</u> تحليل تطور اجمالي قيم الصادرات والواردات السلعية : وقد تم ذلك باستخدام أدوات التحليل الاحصائي البسيطة ، لنصل الى أن تطور كل من الصادرات والواردات السلعية ، شهد عموما حتى نهاية 1984 تزايدا غير منتظم ، ثم تناقص ملاحظ بعد ذلك متأثرا بالمحيط الاقتصادي العالمي ، أين تأثر ذلك لسببين على الأقل :-

1 ـ ان الصادرات الجزائرية تعتمد اعتمادا شبه كلي على المحروقات حسب نتائج المبحث الثالث من هذا الفصل .

2 ـ ان الواردات السلعية مرتبطة بدرجة عالية بقيم الصادرات السلعية اضافة الى هذا تم استنتاج ما يلي :-

1 ـ غياب سياسة تحكمية صارمة في توجيه الصادرات والواردات السلعية ، و... فيما بارادة العمل على تنويع الصادرات السلعية ، والعمل على تخفيض الواردات السلعية ، بنموذج تنموي ناجح .

2 ـ ان المبادلات التجارية السلعية مع الخارج سريعة التأثر بالتغيرات السياسية والاقتصادية للمحيط الخارجي ، الشيء الذي يؤكد الارتباط

القوى لا قتصاد البلاد بالمتغيرات الخارجية .

فإن الواردات السلعية مرتبطة بدرجة كبيرة بالصادرات السلعية إذ لاحظنا ، أنه كلما ارتفعت قيمة الصادرات السلعية ، تبعها ارتفاع في الواردات السلعية ، والعكس صحيح ، مع بقاء الميزان التجاري موجبا عند مستويات دنيا .

4 - إن الاتجاه العام لكل من الصادرات والواردات السلعية ، يأخذ شكل منحنى دالة كوب - دوقلاس الخاصة بتطور الانتاج في المنشآت الصناعية ، الشيء الذي يسمح لنا بنمذجتها ، في شكل دالة أسية زمنية ، في المبحث الثاني .

<u>المبحث الثاني</u> : تحديد الاتجاه العام لتطور الصادرات والواردات السلعية . اعتمادا على نتائج المبحث الأول فقد تمكنا من نمذجة الصادرات والواردات السلعية عن طريق نموذج رياضي - زمني شبيه بدالة كوب - دوقلاس وتوصلنا الى :

- الصادرات السلعية : نموذجها المقدر هو :

$$\hat{E}_{b_t} = 38677.56 \cdot T^{0.16575}$$ (مليون دينار جزائري)

حيث T = 1 سنة 1976 . وفيه يلاحظ أن حوالي 38.7 مليار دينار هي قيمة الصادرات السلعية مهما كانت الظروف ، وتزداد الصادرات بمعدل متناقص بتطور الزمن ، أي بالتطور التكنولوجي ، من جهة ، وبملاءمة المحيط الخارجي .

- الواردات السلعية : نموذجها المقدر هو :

$$M_{b_t} = 21248.58 \cdot T^{0.30162}$$ (مليون دينار جزائري)

حيث : T = 1 سنة 1976 . ويظهر فيه أن حوالي 21.2 مليار دينار ، قيمة واردات يجب استيرادها مهما كانت الظروف ، بينما تزداد قيمة الواردات بمعدل متناقص بالتطور الزمني .

المبحث الثالث: تحليل الترتيب الهيكلي لمجموعات [illegible] ميزان السلع: في هذا المبحث حاولنا إستكشاف، أيُّ المجموعات الاستعمالية أهم، قيمة، في كل من الصادرات والواردات السلعية، من ضمن المجموعات الاستعمالية الرئيسية التالية:

1 ـ المواد الغذائية . 2ـ الطاقة والشحوم (المحروقات) . 3ـ مواد خام . 4ـ مواد نصف مصنعة . 5ـ سلع تجهيز فلاحية . 6 ـ سلع إستهلاك أخرى . 7ـ الذهب الصناعي . 8ـ سلع التجهيز الصناعي . وقد توصلنا إلى ما يلي :ـ

ـ بالنسبة للصادرات:

1ـ انّ المحروقات تحتل أهمية مطلقة في الصادرات السلعية، بمعدل أهمية يبلغ على طول الفترة المدروسة في المتوسط حوالي 97% من مجموع الصادرات السلعية .

2ـ صادرات بقية المجموعات الاستعمالية: تكاد تكون مهملة باستثناء مجموعة المواد نصف المصنعة، اذ يبلغ معدل أهميتها سنة 1984 حوالي 1.65%(أنظر ص 153 وما بعدها) .

ـ بالنسبة للواردات:

1ـان مجموع سلع التجهيز الصناعي ، تحتل المرتبة الأولى ، اذ يبلغ معدل أهميتها ، في المتوسط خلال الفترة 81ـ 1988 حوالي 30.40 % .

2ـ تأتي في المرتبة الثانية مجموعة المواد نصف المصنعة ، بمتوسط معدلات يبلغ حوالي 25 % خلال الفترة 81 ـ 1988 ، الشيء الذى يؤكد انّ الصناعة الجزائرية تستهلك في المتوسط ما معدله (30.40 + 25) = 55.40 % ، من الواردات السلعية ، وهو ما يجعلنا نقول انّ الصناعة الجزائرية مرتبطة بدرجة عالية بالخارج .

3 ـ المرتبة الثالثة : مجموعة المواد الغذائية : حيث يبلغ معدل أهميتها خلال الفترة 81 ـ 1988 ، 22% ، ليدل ذلك على انّ حوالي خمس الواردات السلعية تهيمن عليها المواد الغذائية ، ويعود ذلك أساسا الى أسباب عديدة ، أهمها عدم جدوى السياسات الفلاحية المتبعة حتى الآن ، وفترة الجفاف التي سادت البلاد خلال فترة الثمانينات .

4 -بقية المجموعات الاستعمالية أقل أهمية في الواردات السلعية، تأتي في مقدمتها مجموعة السلع الاستهلاكية الأخرى، بمعدل أهمية يبلغ 14%

-مواد خام معدل أهميتها 6% .

-طاقة وشحوم (محروقات) 2%

المبحث الرابع: تحليل تطور المعاملات الخارجية للفروع الصناعية :

من هذا المبحث إستنتجنا ما يلي :-

-من جانب الصادرات عدا المحروقات: هذه الصادرات مهملة من حيث القيم المطلقة، وهي لا تتجاوز في أحسن الأحوال 3% من الصادرات الاجمالية، يهيمن عليها صادرات فرع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية، بنسبة 40% من صادرات الفروع الصناعية عدا المحروقات سنة 1986، و 43% سنة 1987 وكذلك فرع صناعات الكيمياء، المطاط والبلاستيك، يلي ذلك فرع المناجم وتمثل هذه الفروع لوحدها حوالي 95% من صادرات الفروع الصناعية عدا المحروقات. الشيء الذي يجعل بقية الفروع هامشية .

ويمكن ملاحظة أن صادرات هذه الفروع تسجل استقرارا نسبيا في تطورها خلال الفترة المتاحة للدراسة، ولعل ذلك يعود الى ضعف الاستثمار في هذه الفروع خلال الفترة (الثمانينات) .

-من جانب الواردات: توصلنا الى ما يلي :-

1-يلاحظ إنخفاضا محسوسا لواردات الفروع بين الفترة 84 - 1987 .

2-يهيمن فرع الصناعات الحديدية المعدنية الميكانيكية والكهربائية، على واردات الفروع بمعدل يفوق النصف.

3-يلي ذلك فرع الصناعات الغذائية - الفلاحة، ثم فرع الصناعات الكيماوية المطاطية والبلاستيكية، أما بقية الفروع فوارداتها عموما ضعيفة (انظر: ص 169 وما تلاها).

الفصل الرابع: تحليل تطور التدفقات الداخلة والخارجة

ميزان الخدمات والعوائد : كما سبقت الاشارة، فان ميزان الخدمات والعوائد احتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية، في ميزان العمليات الجارية، سواء

من جانب نسبة البند الى الصيغة أو من جانب نسبة البند بمجموعة ولعل ذلك يبين تحليل هذا الميزان جاء مباشرة بعد تحليل ميزان السلع، وقد تم ذلك من خلال ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: تحليل تطور اجمالي قيم التدفقات الداخلة والخارجة لميزان الخدمات والعوائد، باستخدام أدوات التحليل الاحصائي البسيط توصلنا الى ما يلي :-

- التدفقات الداخلة : شهدت تطوراً مستمراً بعد عام ... بصورة ... ثم استقراراً نسبياً فتذبذب بعد ذلك، ورغم هذا التذبذب الملاحظ الناتج لعدم وجود سياسة صارمة في ميدان ترشيد المداخيل المتأتية من الخدمات والعوائد، الا أنه يمكننا ملاحظة أن المنحنى البياني لتطور هذه التدفقات يشبه تقريباً منحنى تطور الصادرات النفطية، الشيء الذي يجعلنا ننمذجه أيضاً في شكل دالة تقترب من دالة كوب دوغلاس.

- التدفقات الخارجة : لاحظنا الضخامة النسبية لهذه التدفقات، اذ تقترب من تلك المتعلقة بميزان الخدمات والعوائد، وهي غير مستقرة حول رقم ثابت، اذ أنها متذبذبة من سنة لأخرى، وتأخذ تقريباً نفس منحنى التدفقات الداخلة، أما من حيث معدل تغطية التدفقات الداخلة للتدفقات الخارجة فهي لا تتجاوز 21% .

المبحث الثاني: النماذج الزمنية لتدفقات الخدمات والعوائد:

بناء على نتائج المبحث الثاني، فقد تمكنا من نمذجة كلا من التدفقات الداخلة والخارجة وتوصلنا الى ما يلي :-

- التدفقات الداخلة : نموذجها الأسي - الزمني هو:

$$E_{s_t} = 1157.04 \cdot T^{0.5689}$$

(مليون د ج). 1 = T سنة 1975

يوحي هذا النموذج بأن قيمة التدفقات الداخلة غير المرتبطة بالزمن تقدر ب 1.2 مليار دينار بينما تزيد قيمة التدفقات الداخلة بوتائر متناقصة بالتطور الزمني، والتقدم في التوفير الأحسن للهياكل المدرة للتدفقات الداخلة.

- التدفقات الخارجة : نموذجها الأسي الزمني هو:

$$M_{s_t} = 9731.28 \cdot T^{0.34106}$$

(مليون د ج) 1 = T سنة 1976

ويوحي ذلك بأن قيمة التدفقات الخارجة ظهرت بنمطية بالرسميين والفني يجب ضمانها سنويا هي حوالي 9.7 مليار د.ع ، بينما تزيد قيمة التدفقات الخارجة بوتائر متنامية ، بالتطور الزمني ، أي بالتطور التدريجي لزيادة حاجيات الافراد والمؤسسات لاستهلاك الخدمات الأجنبية .

المبحث الثالث : تحليل التركيب الهيكلي لميزان الخدمات والمعوقات ، وقد سجلنا على طول الفترة المدروسة ما يلي :-

- التدفقات الداخلية :

1 - المرتبة الأولى من حيث الأهمية تعود الى بند عوائد الاستثمار والمعاملات ، وتصنف عناصره حسب الأهمية على وجه الترتيب التالي : 1 - عوائد استثمار أخرى . 2 - معاملات أخرى . 3 - عائد الاستثمار المباشر .

2 - المرتبة الثانية : تعود لبند النقل ، ويشكل النقل البحري أهمه ، أما النقل الجوي والبري ، فلا يشكل سوى أهمية ضعيفة .

3 - المرتبة الثالثة : السفر (السياحة) .

4 - المرتبة الرابعة : عوائد أخرى .

ويلاحظ انعدام كلي لتدفقات عوائد العمل و عوائد الملكية .

- التدفقات الخارجية ، وسجلنا بخصوصها ما يلي :

1 - انعدام كلي للتدفقات الخارجة الناتجة عن عوائد العمل .

2 - ضآلة التدفقات الخارجة الناتجة عن عوائد الملكية .

3 - استقرار نسبي لأهمية كل بند عبر الفترة الزمنية الملاحظة .

4 - المرتبة الأولى من حيث الأهمية تعود الى بند عوائد الاستثمارات والمعاملات والعنصر الأكثر تأثيرا فيها هو عائد الاستثمار المباشر ، المكون أساسا من نشاطات البناء ، يليه عنصر عوائد الاستثمارات الأخرى ، وعنصر المعاملات الأخرى .

5 - المرتبة الثانية : تعود لبند النقل ، ويشكل النقل البحري الأهمية المطلقة فيه ، متبوعا بأهمية محلية للنقل الجوي والبري .

6 - المراتب الأخيرة تعود على التوالي لبنود : عوائد أخرى ، السفر ، عوائد الملكية .

الفصل الخامس: تحليل تدفقات التحويلات وحيدة الجانب

وقد فصلناه من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : العناصر المكونة لتدفقات التحويلات وحيدة الجانب ، وهو مبحث تعريفي ، لبعض العناصر القليلة التداول في المصطلحات الاقتصادية .

المبحث الثاني : تحليل تطور التدفقات الداخلة للتحويلات وحيدة الجانب ، وتوصلنا من خلاله الى ما يلي :

1 - أن هذه التدفقات جد ضعيفة ولا تشكل طول المدة المدروسة سوى 4.15% كمتوسط لمعدلات الأهمية ، وهي ليس لها اتجاه محدد ، وقد سجلنا أعلى قيمة لها وهي 2.4 مليار د.ج سنة 1982 ، أما فيما يخص تركيبها الهيكلي فقد سجلنا ما يلي :

2 - التحويلات الخاصة : تأخذ الأهمية المطلقة في داخلية التحويلات وحيدة الجانب ، اذ يبلغ معدل أهميتها في المتوسط من التحويلات الداخلة 93 % ونسجل ضمنها : أ - انعدام التحويلات النقدية للمهاجرين على طول الفترة .

ب - تحويلات أملاك العمال ، وهي أهم عنصر في داخلية التحويلات الخاصة ، وبالتالي في داخلية التحويلات وحيدة الجانب على الاطلاق ، اذ يبلغ معدل أهميتها في التحويلات الخاصة على طول الفترة في المتوسط 94% .

ج - تحويلات خاصة أخرى وهي : تمثل نسبة ضعيفة .

3 - تحويلات القطاعات الرسمية ، وهي تمثل النسبة المتبقية ، نسجل بخصوصها ما يلي :

أ - التحويلات بين القطاعات الرسمية : تكاد تكون معدومة .

ب - تحويلات أخرى للقطاع الرسمي المقيم ، معدومة على طول الفترة .

ج - تحويلات أخرى للقطاع الرسمي الأجنبي ، قيمتها ضعيفة الا أنها تمثل العنصر الأساسي من حيث القيمة ، لتحويلات القطاعات الرسمية .

وحيدة الجانب، وهي الأخرى ضعيفة، لا تتعدى قيمتها على طول الفترة المدروسة 0.91 مليار د.ع، وليس لها اتجاه محدد. ويمكننا أن نصنف ضمنها ما يلي:

1 – التحويلات الخاصة: تمثل الأهمية المطلقة من مجموع التحويلات وحيدة الجانب، بمعدل أهمية يبلغ 87% على طول الفترة، منها تحويلات أصحاب العمال، تمثل معظم التحويلات الخاصة، بينما بقية التحويلات تكاد تكون مهملة أو منعدمة.

2 – تحويلات القطاعات الرسمية وتكاد تنحصر في نشاط التحويلات بين القطاعات الرسمية، بصفة كلية، أما بقية البنود فهي منعدمة.

الفصل السادس: علاقة ميزان العمليات الجارية بالناتج الداخلي الاجمالي، وأثر الواردات على انتاجات الفروع: تمثل عناصر الميزان الجاري آثارا مباشرة على الناتج الداخلي الاجمالي، وعلى إنتاجات الفروع التي يتكون منها:

المبحث الأول: أثر ميزان السلع والخدمات على الناتج الداخلي الاجمالي، وقد توصلنا من خلاله الى ما يلي:

1 – أن نسبة عالية من الناتج الداخلي الاجمالي، تشكلها صادرات السلع والخدمات، وبما أن صادرات السلع تتكون أساسا من صادرات المحروقات، كما تم إثبات ذلك، فاننا نصل الى أن نسبة عالية من الناتج الداخلي الاجمالي تتكون من صادرات المحروقات.

2 – تساهم الواردات بقدر لا بأس به، في التأثير السلبي على قيم الناتج الداخلي الخام، الذي يجعل أثر التعاملات مع الخارج على الناتج الداخلي الاجمالي يكاد يكون مهملا.

3 – بناء على مسلمات النظرية الاقتصادية، التي تجعلنا نخلص الى أن الواردات تكون عموما دالة خطية في الناتج الداخلي الاجمالي، فان هذه الدالة، تم تقديرها بناء على نظرية الاقتصاد القياسي، على النحو التالي:

$$M_t = 32.15 + 0.113 P_t IB$$

لتؤكد بأن حوالي 32 مليار دج من قيم الواردات مستقلة عن تغير الناتج ، وأن حوالي 0.1 تمثل قيمة الميل الحدي للاستيراد .

<u>المبحث الثاني :</u> تأثير الواردات على انتاجات الفروع الصناعية :

وقد توصلنا من خلال هذا المبحث الى اثباتات أن لتغير الواردات أثر مباشر على تغير الانتاج ، اذ لاحظنا أن انخفاض الواردات بمعدل ما ، أدى الى انخفاض معدلات الانتاج لمعظم الفروع الصناعية ، بمعدلات تكاد تكون متقاربة . (انظر ص 238 _ 239) .

الخاتمة :

لاعتبارات عديدة سردت في مقدمة ومدخل هذا البحث،حاولنا الاجابة على اشكالية لم تكن سهلة المنال ، تمحور الجزء الاهم منها ،حول البحث عن الحقائق التي صاحبت طبيعة المعاملات مع الخارج ،من خلال تحليل تطور موازين العمليات الجارية ،خلال أحسم فترة مرت بها البلاد الأ وهي فترة الثمانينات .

ورغم الصعوبات التي صادفتنا عليا ،من جانب التوثيق خاصة ،والتي اضرف بانها جعلت نتائج بحثي محصورة الى حد ما ،على الاقل من حيث الزمن ، الا اننا استطعنا استنطاها رحقائق كثيرة ، ظلت ربما غائبة على الكثير من الباحثين ،اذ لم اعثر على احد قد تناولها ،على الوجه الذى تناولناها به ،وذلك من خلال تفحص موجودات مختلف دور التوثيق الرئيسية في البلد ،لا من حيث صميم الموضوع ولا من حيث الفترة المدروسة ،باستثناء البحوث المتعلقة بالتجارة الخارجية كسياسة .

إن الأسلوب المتبع في هذه الدراسة جعلنا نصل الى الكثير من النتائج ،والتي جمعناها في خلاصة كل قسم [1] ، حسب المنهجية المتبعة ،ولعل اهمها موجزا ،ما يلي :ـ

اولا : على مستوى التنظير و تطبيق التنظير :

1- ان ميزان العمليات الجارية ،اداة تحليل هامة ،تؤثر ضرورة بشكل مباشر وآني على مجرى التنمية ،ويتجلى ذلك من خلال تاثيرها على المجاميع المحاسبية الوطنية ،وعلى مجرى التوازن الاقتصادى مع الخارج عموما و بالتالي فان ترشيد سياسات تنمية تلك المجاميع يجب ان يأخذ بعين الاعتبار حسابات ميزان العمليات الجارية .

2- يخضع شكل وطبيعة بنود ميزان العمليات الجارية ،الى طبيعة النشاطات التعاملية مع الخارج ،غير انه مستمد من مرجع واحد مرجعه الاساسي ،شكل ميزان العمليات الجارية الذى يقدمه صندوق النقد الدولي .

3- جميع موازين العمليات الجارية ،المعدة ضمن موازين المدفوعات الدولية ،تتعادى تفصيل ،طبيعة مكونات ميزان السلع ،وذلك لاخفاء الكثير من الحقائق .

4- تكتنف عملية احصاء وتسجيل قيم عناصر ميزان العمليات الجارية ،الكثير من المشاكل ،يغلب عليها الطابع التقني، يمكن ان تؤثر على دقة المعطيات الاحصائية .

ثانيا : على مستوى تطور موازين العمليات الجارية للجزائر خلال الفترة : 80 ـ1988:

1- هناك بيروقراطية في الوصول الى المعلومات الاحصائية ،مظهرها التحجج بسرية المعلومات الاحصائية ،وجوهرها حسب رأينا ، سوء تنظيم الأرشيف ، وتقصير من المصالح المختصة في المؤسسات ذات العلاقة بمعاملات الدولة مع الخارج ،الشيء الذى جعلنا نغفل الكثير من جوانب البحث ،بل وتحوره اصلا من تحليل موازين المدفوعات الدولية،الى تحليل موازين العمليات الجارية خلال الفترة المذكورة ، وان أتخطى مشكل

[1] انظر : خلاصة القسم الاول ، ص: 88 . خلاصة القسم الثاني ، ص: 241 .

سرية المعلومات ، باستخدام أساليب البحث العلمي ... يعني بحسب هذا من أساس ... صندوق النقد الدولي ، وهي بيانات مرسلة ، من هيئة البنك المركزي الجزائري إلى هذه الهيئة الأممية .

2ـ من خلال تحليل تطور م ح م ج ا خلال الفترة المذكورة ، تم التوصل الى النتائج التالية :ـ

اـ انّ تطور الموازين الجزئية ، وهي ميزان السلع ، ميزان الخدمات والعوائد ، ميزان التحويلات وحيدة الجانب ، كان عموما متزايدا بغير انتظام واضح ، وذلك حتى سنة 1986 ، حيث شوهد انخفاض ، واستقرار نسبيا نابعد ذلك ، من الجانبين الدائن والمدين ، خاصة بالنسبة لميزاني السلع ، والخدمات والعوائد ، الشيء الذى أوحى لنا بانّ النموذج الرياضي الزمني لكل منهما ، من الجانبين الدائن والمدين ، شبيه بنموذج كوب دوقلاس ، الخاص بتطور الانتاج .

ب ـ توحي النتيجة (ا) ، بعدم وجود سياسة واضحة وصارمة ، في توجيه التدفقات الداخلة الخارجة لكل من ميزاني السلع والخدمات والعوائد .

جـ ـ لوحظ بانّه كلما ارتفعت قيمة الصادرات السلعية ، ارتفعت قيمة الواردات السلعية ، والعكس صحيح ، الشيء الذى يؤكد بانّ الواردات السلعية مرتبطة ارتباطا واضحا بالصادرات السلعية ، الشيء الذى جعل الفائض التجارى على طول الفترة المدروسة غير مستقر .

د ـ هناك عدم تكافؤ كبير بين الموازين الجزئية لميزان العمليات الجارية ، من الجانبين الدائن والمدين ، ويتضح ذلك من خلال تحليل الاهمية الوزنية لكل ميزان جزئي ، ضمن مجموع جانبي ميزان العمليات الجارية ، حيث انّه من الجانب الدائن ، وجدنا انّ ميزان السلع يشكل حوالي 90% من دائنية ميزان العمليات الجارية ، يليه التدفقات الداخلة من الخدمات والعوائد بمعدل اهمية بلغ في المتوسط حوالي 6% ، واخيرا التدفقات الداخلة للتحويلات وحيدة الجانب بـ 4% من مجموع دائنية ميزان الخدمات والعوائد ، وذلك على طول الفترة المدروسة . ونجد نفس الترتيب من الجانب المدين ، غير انّ معدلات الاهمية الوزنية تختلف ، إذ انّ الواردات السلعية ، تشكل في المتوسط 66.46% من مجموع مديونية ميزان الخدمات والعوائد في حين تشكل مديونية الخدمات والعوائد 32.32% واخيرا مديونية التحويلات وحيدة الجانب لا تشكل سوى 1.22% من مجموع مديونية ميزان العمليات الجارية ، وذلك في المتوسط على طول الفترة المدروسة . ويعني ذلك ما يلي على الاقل :ـ

ـ من جانب التدفقات الداخلة (الدائن) :

ـ ان المجهودات المبذولة ، كانت منصبة فقط ، على خلق تدفقات داخلة ، من خلال الصادرات المادية .

ـ بملاحظة التركيب الهيكلي للصادرات السلعية ، التي تتكون من المحروقات ، بصادرات تشكل حوالي 97% من مجموع الصادرات السلعية في المتوسط على طول الفترة ، بينما اهمية بقية المواد في مجموع الصادرات تكاد تكون مهملة باستثناء مجموعة المواد نصف المصنعة التي بلغ معدل اهميتها في مجموع الصادرات حوالي 1.60% ، الشيء الذى يجعلنا نؤكد انّ الصادرات السلعية الجزائرية ، مرتبطة ارتباطا قويا ، بالتطور التكنولوجي ، لاستخراج واستغلال المحروقات ، والغير المتاح داخليا .

- من جانب التدفقات الخارجة (المديونية) : انّ المعمل الجاري خلال الفترة ، إ نصب اساسا على تلبية احتياجات متطلبات التنمية السريعة ، المنتهجة نظريا على الأقل ، ويؤكد ذلك التركيب الهيكلي لمديونية ميزان السلع ، التي تشكل تقريبا ثلثي مديونية ميزان الخدمات والعوائد ، اذ ا ن المرتبة الأولى في مديونية ميزان السلع ، تحتلها مجموعة سلع التجهيز الصناعي ، بمعدل أهمية في الواردات السلعية بلغ في المتوسط خلال الفترة 81/ 1988 حوالي 30.40% ، يليها مباشرة ، مجموعة المواد نصف المصنعة ، بمعدل أهمية بلغ في المتوسط على طول الفترة 81/ 1988 ، حوالي 25% ، الشيء الذي جعلنا نستنتج حوالي (30.40 + 25) = 55.40% ، من الواردات السلعية موجهة للاستثمار والاستغلال في القطاع الصناعي ، بينما مجموعة المواد الغذائية تشكل 22% ، أي حوالي خمس الواردات السلعية ، تهيمن عليها واردات المواد الغذائية ، وذلك لأسباب عدة أهمها ، عدم جدوى السياسات المتبعة ، خلال الفترة ، وطول فترة الجفاف ، التي شملت فترة الثمانينات كلها تقريبا . أما مجموعة المواد الاستعمالية الأخرى فأهميتها اقل .

ولعل من الأسباب التي جعلت ميزان السلع ، يأخذ هذه الأهمية ، ما يلي :-

- من الجانب الدائن :

- عدم اعطاء أهمية لتوجيه التدفقات الداخلة من الخدمات والعوائد ، وتوجيه الاهتمام الى الصادرات السلعية ضرورة مقابلة مديونية ميزان العمليات الجارية الضخمة ، الشيء الذي استدعى العمل على تنمية الصادرات السلعية ، وكان الحل الأسهل ، هو صادرات المحروقات .

- التوافر الضخم للبترول والغاز ، وتوجيه استثمارات ضخمة ، لاستخراجهما واستغلالهما ، لأجل التصدير مع وجود طلب ضخم في الأسواق العالمية .

- من الجانب المدين : متطلبات برامج التنمية المسطرة ، خلال فترة المخططات التنموية ، والتي استوجبت نفقات ضخمة على سلع التجهيز الصناعي ، والآليات والمواد الأولية ، التي يتطلب الأمر استيرادها .

- افتقار البلد لامكانيات التوسيع الذاتي ، والتطوير التقني ، على الأقل من حيث الارادة ، اعتمادا على نماذج جاهزة الاستيراد ، وحصر مفهوم نقل التكنولوجيا في غالب الأحيان ، على نقل المصانع والآليات ، دون استغلال الطاقات الابداعية الكامنة .

- ضعف مستوى الانتاج الغذائي ، خاصة المواد ذات الاستهلاك الواسع لعوامل سبق تحديد بعضها .

- ضعف مستوى استغلال المؤسسات الصناعية القائمة ، الشيء الذي استدعى معادلة الطلب بالعرض بالاستيراد .

- التوسع في استهلاك الباهاة والكماليات ، غير المنتجة محليا خاصة بعد رفع شعار من أجل حياة أفضل ، ونتيجة لتفتح الفرد والمؤسسة ، على الاستهلاك حسب النمط الغربي .

- الملاحظ أنّ الصادرات السلعية تتأثر بشكل جد حساس ، بالمحيط الاقتصادي العالمي ، وخاصة بالسوق البترولية السوق المالية العالميتين ، وحيث انّ الواردات السلعية ، مرتبطة بالصادرات السلعية حسب ما تم استنتاجه سابقا

الدلالة على الواردات الغذائية ... وبالتالي القطاع الزراعي باعتباره يستغنى أكثر من نصفها (40 ...) من الواردات السلعية في المتوسط خلال الفترة) مرتبطاً أيضا بالسوق البترولية والمالية العالميتين .

ج ـ أنّ ميـزان الخدمات والعوائد ، اختص على طول الفترة بما يلي : ـ

ـ من جانب التـدفقات الداخلة : انه يشكل أهمية ضعيفة في ميزان العمليات الجارية (42.6% من دائنيته) ويعود ذلك لعدم وجود سياسة تشجيعية فعالة لتطوير المداخيل الممكن احداثها عن طريقه ، خاصة وأن امكانيات ذلك متوفرة في الجانب السياحي ، وتتحدد المداخيل المسجلة في معظمها في بند عوائد الاستثمارات والمعاملات ، والنقل خاصة البحري منه ، وتعتبر عوائد السياحة (السفر) ، ضعيفة مقارنة بامكانيات ذلك بينما سجل انعدام كلي لتدفقات عوائد العمل وعوائد الملكية .

ـ من جانب التدفقات الخارجة ، وهي تأخذ جانب محسوس من مديونية ميزان العمليات الجارية ، بمعدل أهمية جيد على طول الفترة بلغ 28.2% ، أي أن اقبال المقيمين على خدمات الغير ، أكبر من اقبال الغير على خدمات البلد ، اذ أنّ معدل التغطية للخدمات والعوائد ينحصر في المتوسط على 17% فقط ، وهي تتكون أساسا من حيث القيمة من عوائد الاستثمارات والمعاملات ، ويغلب عليها نشاط البناء ، تليها الخدمات المستهلكة الخاصة بالنقل البحري بينما بقية المكونات أقل أهمية ، في حين نسجل الانعدام الكلي ، للتدفقات الخاصة بعوائد العمل ، مع ضآلة عوائد الملكية .

د ـ اختص ميزان التحويلات وحيدة الجانب بما يلي : ـ

ـ ميزان التحويلات الوحيدة الجانب ، يكاد يكون مهملا ضمن ميزان العمليات الجارية ، اذ يشكل من جانب التدفقات الداخلة حوالي 18.0% ومن جانب التدفقات الخارجة نحو 22.1% من مجموع دائنية ومديونية ميزان العمليات الجارية على التوالي ، وهو ليس له اتجاه واضح في الجانبين ، وتسيطر على قيمه في الجانبين الدائن والمدين ، وبصفة مطلقة التحويلات الخاصة ، وعلى وجه التحديد ، تحويلات أملاك العمال ، وذلك على طول الفترة .

هـ ـ أنّ صادرات السلع تأخذ أهمية تقترب من الثلث ، في الناتج الداخلي الاجمالي ، وحيث أنها مكونة أساسا من المحروقات ، لذلك يمكن القول أنّ الناتج الداخلي الاجمالي ، ومعدل نموه مرتبط بدرجة معتبرة بتغير السوق المالي والبترولي العالمي .

و ـ أنّ تغير الواردات يؤثر بشكل مباشر وآني على معدلات الانتاج في الفروع الصناعية ، اذ سجلنا أنّ انخفاض الواردات بمعدل ما ، أدى الى انخفاض الانتاج بمعدلات متفاوتة في تلك الفروع .

هـذه هي بعض النتائج المتوصل اليها ، والتي يمكن اعتبارها كركيزة ، في تنوير الطريق لمن يريد تطبيق سياسة تصحيحية رشيدة ، في مجال المعاملات مع الخارج ، في اطار الاقتصاد الكلي ، ضمن نماذج نراه بتحديد الشكل حاليا ، بالنسبة الينا ، وذلك لثلاثة أسباب على الأقل : ـ

1 ـ ان هذه السياسة تكون غير مجدية ، اذ أنّ النتائج المتوصل اليها محصورة من حيث الزمن .

2 ـ تغير الكثير من المعطيات الاقتصادية والاجتماعية ، في البلد خاصة بعد سنة 1988 ، وبالتالي امكانية

تير النتائج ... بب ذل ..

3ـ أنّ الهدف من البحث بيداغوجي بالدرجة الأولى ، لاستظهار مدى قدرة الطالب على انجاز بحث متكامل وفق معايير البحث العلمي .

غير أنّ امكانية تطويره ، من حيث صبغة البحث ، وموضوعه ، بتحديث المعلومات الاحصائية ، وإضافة قسم ثالث : حيث عرض ((آفاق التسيير الأمثلي ، لميزان العمليات الجارية ، خلال فترة التسعينات)) ، تبقى قائمة ، لتكوين موضوع بحث لنيل شهادة الدكتوراة .

ورغم أنّ التوصيات المبنية على أساس هذا التحليل ، يمكن أن تتم في القسم الثالث الذي أشرنا اليه ، الا أنه يمكننا أنْ نوصي إيجازا ، بما يلي :-

1ـ ان سرية المعطيات الاحصائية ، وغياب وعدم انتظام الكثير منها مما يحد بشكل كبير من عملية سير البحوث العلمية ، لذلك فان الدعوة جد ملحة لا صدار قانون ، يعطي الحق ، وينظم عملية توفير واتاحة المعطيات الاحصائية ، وانشاء هيئة في شكل بنك مركزي للمعطيات ، مع العمل على التفكير في ربطها بشبكة معلوماتية ، عبر المشروع الجامعية ، تتداول فيها المعطيات بكيفية شبيهة بالشبكة المعلوماتية الخاصة بتسيير الحسابات الجارية للبريد والمواصلات ، ويكون بامكان الباحث حينئذ انجاز بحثه أو أطروحته في أقصر وقت وبأقل تكلفة جهد ممكنين .

2ـ ان تصحيح الواقع غير المرغوب فيه لميزان العمليات الجارية ، أمر إلزامي ، يبدأ بالعمل على التحدات فائض معتبر ، بالتدريج ، على مستوى كل ميزان جزئي ، وذلك من خلال التسحب على مكونات كل ميزان جزئي ، من خلال الضغط على واردات ما هو غير ضروري يوما بعد يوم بشكل تنافسي على الانتاج المحلي ، والحد من النزيف الناتج عن الاستعمال المفرط للخدمات الأجنبية وغيرها من جهة ، والعمل على ايجاد التوازن تدريجيا للصادرات السلعية خاصة ، بتنويعها ، وذلك بالعمل على ايجاد منتوجات قابلة لذلك مع العمل أيضا على استعادة استخدام الطاقات الانتاجية عند مستواها المقبول ، إضافة الى ضرورة خلق منافذ لتسويق الخدمات المحلية ، ويشكل الجانب السياحي موردا مأمولا .

تم بعون الله .

قائمة المراجع

حسب الترتيب الابجدى للمؤلفين

أولا : باللغة العربية :

1 ـ أحمد السمان . الاقتصاد السياسي . النقد والاعتماد والتجارة الخارجية . ج 2 . كلية الحقوق دمشق 1984

2 ـ أقاسم قادة . عمر صخرى . نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية . تقييم نقدى . مركز الابحاث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية . 1987 .

3 ـ أنيس كجو . الاحصاء وطرق تطبيقه في ميادين البحث العلمي . ج 1 . موسسة الرسالة . 1982 .

4 ـ دومينيك سالفادور . الاقتصاد الدولي . سلسلة ملخصات شوم . دار ماكجروهيل للنشر . الجزائر 1982 .

5 ـ دومينيك سالفادور . الاحصاء والاقتصاد القياسي . سلسلة ملخصات شوم . ديوان المطبوعات الجامعية . 1982

6 ـ صبحي تادرس قريصة . محمد عبد العزيز عجيمية . مصطفى رشدى شيحة . النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية . دار النهضة العربية . 1982 .

7 ـ عباس السيد . الاقتصاد القياسي . دار الجامعات المصرية . بدون سنة .

8 ـ عبد العزيز فهمي هيكل . مبادىء الأساليب الاحصائية . دار النهضة العربية . 1974 .

9 ـ عبد العزيز فهمي هيكل . موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية . دار النهضة العربية للطبعة . 1986

10 ـ عصام عزيز شريف . مقدمة في القياس الاقتصادى . ديوان المطبوعات الجامعية . 1981 .

11 ـ عزيز الفونس . تخطيط التجارة الخارجية . معهد الدراسات المصرفيه القاهرة 1967

12 ـ عبد القادر حلومي . مدخل الى الاحصاء . ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر . 1985 .

13 ـ الغندور أحمد . العلاقات الاقتصادية الدولية . دار النهضة العربية . 1971 .

14 ـ فاروق عبد العال محمد . المحاسبة القومية . دار الجامعات المصرية . بدون سنة .

15 ـ محمد زكي شافعي . مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية . دار النهضة العربية . 1970 .

16 ـ محمد عادل العامي . المحاسبة الاقتصادية القومية . مكتبة عين شمس . 1975 .

17 ـ المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار . الدليل الاقتصادى والاجتماعي . 1989 .

18 ـ ناظم حيدر الوسيط في الاحصاء التطبيقي . دار الكتاب . جامعة دمشق . 1977 .

19 ـ يوحين ديوليو . النظرية الاقتصادية الكلية . سلسلة ملخصات شوم . ديوان المطبوعات الجامعية ـ 1983

ثانيا : باللغة الأجنبية :

20 _ AKACEM Kada . O. SEKHRI . Le S.C.E.A evaluation c ritique . C.R.E.AD 1987.

21 _ AKACEM Kada . Comptabilite nationale; le S.CE.A ; elustre par de nombreux exembles et exercices coririges . 198

22 _ ALGRIE SELECTION . Revue . N° : Hors serie. Juin 1988 . 1987.

23 _ ALCOER : La balance des paiments . SNED . Algerie . 1973 .

24 _ BAUCHET . Comptabilite nationale ; et analyse economique . 1971

25 _ B. BERNIER . Y. SIMON . Initiation à la macrO_ economie . Manuel concret de 1°cycl 2° Edition . DUNOD .

26 _ BENNISAD. La planification du developpement . O.P.U. 1984.

27 _ BERNARD BOB et PIERRE Henriy . Progection des echanges exterieures et Balance des paiments . PARIS ECONOMICA. 1975.

28 _ Direction de la comptabilite nationale . M. Planification ; Comptes economiques nationaux . Le T.E.S 1979. T:1.

29 _ Direction generale de douane. resultat globaux par groupe d'utilisation 1981_ 1986

30 - L'EXPORTATION . Revue. Juin 1988. N° hors serie. P: 54

31 - F.M.I. Statistiques financieres international. Annaire 1988

32 - F.M.I, BULLETIN DU F.M.I. 7/12/ 1987.

33 - F.M.I. BULLETIN DU F.M.I. 5/10/ 1988 .

34 - F.M.I. BULLETIN DU F.M.I. 16/01/ 1989..

35 - I.M.F. B alance of payments statistics year book . 1985.

36 _ I.M.F. B alance of payments statistics year book. 1987.

37 - MARC - TALAHON . Eco table . la balance des paiments . E. ORGANISATION 1982. PARIS .

38 - MARC Ecrement. Independance politique et liberation economique, un quart de siecle du developpementde l'A lgerie. E.N.A.P. O.P.U. P.U.G. Grenoble. 19..

39 - MEADE. The balance OF paiments . OXFORD.

40 - MOURAD LABIDI. COMPTABILITE NATIONALE. OPU . 1982.

41 - O.N.S. Revue statistique N° 19

42 - O.N.S. Annuaire statistique de l'Algerie. 1987. et 1988.

ملحق رقم : 2

خلال الفترة 76 / 1987

1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	1978	1977	1976	السنة
1170 1u7	...7.48	2123128	772987	1544979	1662894	1736676	1556577	646695	377859-	77946-	219689	
5778402	5782663	6555160	6074784	6102086	6205914	6691535	5236636	3654146	2514428	2491869	2173816	ان التجاري
3282215-	3706314-	4430032	4017.97-	4571.11-	4541020-	4953659-	3682519-	3007451-	2822287-	2569815-	1954127-	ات السلع تعمنل
	1220650	712695-	1855.10-	1699580-	1871.12-	1815368-	667.97-	138482-	160460-	102662-	87134-	ات السلع تعمنل
	639574	365468	388207	415160	396117	412717	325644	241452	156408	154926	131717	دمات والعوائد
	1669024	276165-	2215717	2114748	2290531	2246271	1901441-	1698884	1307168-	1157578	888370	ديــــن
	282449-	366532-	376681-	299483-	421807-	425950-	371089-	288249-	250847	214956-	165849-	ل ا
	125227	12507	134661	165360	104945	89067	80912	87620	54619	44057	30766	دائــــن
	407676-	491602-	511732-	464883-	526762-	515007-	452011-	375669-	305366-	259013	196615-	مــديــن
	145087-	258308-	183377-	155625-	139927-	109433-	64409-	50779-	41709-	31786-	6730-	ســفــر
	64544	45944	67426	72693	67428	65648	43952	40325	36743	41636	36535	دائــــن
	209631-	304252-	250803-	228346-	207355-	175061-	128361-	91104-	78452-	73422-	43265-	مــديــن
	71826-	742764-	855303-	919466-	947546-	969623-	758180-	670093-	512135-	501567-	320640	عائد الاستثمارات
	94338	106692	104802	104482	165441	221580	154351	71680	19716	47447	43745	دائــــن
	782564-	849456-	958505-	1023888-	1110286-	1112?2-	912541-	741701-	554231	549014-	364385-	مــديــن
		9189-	16075-	271346-	325463-	300002-	263246-	259372-	204477-	333578-	185568-	عائد الاستثمار المباشر
		1531	15.32	10.24	10.14	5.10	4.13	—	—	—	—	دائــــن
		10720C-	17607	272540-	324487-	36,431-	263743	259372	204477	333578-	185568-	مــديــن
	671922-	677331	667615-	586660-	591125-	554761	454000-	358472-	212545-	152324-	125460	عائد استثمار أخرى
	88542	94441	87457	88562	152259	207122	142346	60250	27507	35827	33163	دائــــن
	722664-	772322-	755443-	675222-	739684-	761823-	596354-	456520-	239694-	188331	158637-	مــديــن
	46358-	55644-	52612-	61430-	53867-	42740-	40456-	12446-	10??3-	15461-	16614-	معاملات حكومية في جهة أخرى
	13212	10820	14833	14846	12168	13740	11485	11450	13407	11620	10576	دائــــن
	600-	66364-	67435-	76276-	46135-	55360-	52442-	23836-	24??0-	27141-	20190-	مــديــن
	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	عائد العمل
	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	دائــــن
	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	مــديــن
		5.11-	5.8-	5.12-	5.01-	509-	—	996	487	484-	961-	عائد الملكية
		—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	دائــــن
		5.11-	5.8-	5.12-	5.01-	509-	—	986-	487-	484-	961-	مــديــن
	63852-	344501-	375438-	324556-	387352-	311853-	362100	388315-	344582	263855-	224.73	خدمات وعوائد أخرى
	355269	65762	81128	72863	58303	56641	46440	41839	24330	21786	20671	دائــــن
	419121-	450343-	457166-	397248-	445655-	428494-	408558	430154-	368922-	285643-	203144-	مــديــن
1	352180	101587	89901	113647	151080	135841	115376	128463	125622	116673	162262	التحويلات وحيدة الجانب
		176629	174163	198144	242845	221066	196787	182208	179247	162180	202064	دائــــن
		75042	84882-	84667-	91765-	88055-	81421-	58745-	53785-	45509-	34632-	مــديــن
68355	1048705-	51802	37376	40?16-	83153-	37160	95806	620274-	402007-	365919-	369133-	رصيد المعاملات الجارية
	5.5106	5.1047	5.1080	5.1192	5.0630	5.0890	4.9946	4.3784	4.9653	4.8414	4.8072	سعر وحدة حقوق السحب بالدينار الجزائري

المرجع : BALANCE OF PAYMENTS YEAR BOOK STATISTICS بتصرف

I.M.F 1985 - 1987

الجزائر

Table 2. DETAILED PRESENTATION, TRANSACTIONS DATA, 1976–83 / DATA, 1979–86

(In millions of SDRs)

	Code	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
CURRENT ACCOUNT	A . . C 4	-768	-1,989	-2,926	-1,262	191	72	-166	-80	73	1,000	[illegible]
GOODS, SERVICES, AND INCOME	1 T . C 4	-1,118	-2,231	-3,078	-1,511	-40	-190	-464	-302	-104	801	[illegible]
Total Credit	1 T . A 4	*4,796*	*5,459*	*5,379*	*7,824*	*11,141*	*12,778*	*13,612*	*12,720*	*13,239*	*13,548*	[illegible]
Total Debit	1 T . B 4	*-5,914*	*-7,690*	*-8,457*	*-9,335*	*-11,181*	*-12,968*	*-13,476*	*-13,032*	*-13,343*	*-12,747*	[illegible]
1 Merchandise exports f.o.b.	1 A . A 4	4,522	5,147	5,064	7,340	10,489	11,969	12,237	11,726	12,480	12,837	[illegible]
Oil and gas	1 A . A Y	*4,095*	*4,923*	*4,856*	*7,131*	*10,277*	*11,729*	...	...	...	...	—
Other	1 A . A X	*427*	*224*	*208*	*209*	*212*	*239*	...	...	...	...	—
2 Merchandise imports f.o.b.	1 A . B 4	-4,064	-5,305	-5,825	-6,041	-7,377	-8,5[illegible]	-8,917	-8,902	-9,009	-8,678	[illegible]
3 Shipment credit	1 B . A 4	55	76	85	136	120	128	157	260	183	166	[illegible]
4 Shipment debit	1 B . B 4	-373	-475	-574	-643	-734	-842	-844	-738	-787	-761	[illegible]
5 and 7 Other transportation credit	1 C . A 4	9	13	22	40	42	47	50	63	81	79	—
6 and 8 Other transportation debit	1 C . B 4	-36	-60	-51	-112	-119	-170	-195	-170	-215	-202	—
9 Travel credit	1 D . A 4	76	86	74	81	86	129	133	142	132	90	[illegible]
10 Travel debit	1 D . B 4	-90	-131	-158	-183	-257	-344	-409	-446	-491	-596	[illegible]
11 and 13 Direct investment income credit	1 F . A 4	—	—	—	—	1	1	2	2	3	3	—
12 and 14 Direct investment income debit	1 E . B 4	-385	-659	-523	-521	-528	-605	-640	-532	-334	-21	—
Construction activities	1 E 2 B Y	*-382*	*-607*	*-5[illegible]*	*-474*	*-515*	*-6[illegible]*	*-613*	*-531*	*-334*	*-21*	—
Other	1 E 2 B X	*-3*	*-52*	*-45*	*-47*	*-13*	*-[illegible]*	*-27*	[illegible]	—	—	—
15 Other investment income of resident official, incl. interofficial credit	1 G 1 A 4	59	65	43	84	237	349	244	120	129	157	—
16 Other investment income of resident official incl. interofficial debit	1 G 1 B 4	-17	-20	-21	-30	-36	-38	-44	-46	-56	-69	—
17 Other investment income of foreign official excl. interofficial credit	1 G 2 A 4	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
18 Other investment income of foreign official excl. interofficial debit	1 G 2 B 4	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
19 Other investment income credit	1 G 3 A 4	12	6	12	37	48	58	51	53	44	28	[illegible]
20 Other investment income debit	1 G 3 B 4	-313	-369	-452	-851	-1,159	-1,455	-1,415	-1,273	-1,423	-1,444	[illegible]
21 Interofficial, n.i.e. credit	1 I 1 A 4	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
22 Interofficial, n.i.e. debit	1 I 1 B 4	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
23 Other resident official, n.i.e. credit	1 I 2 A 4	—	5	5	6	4	6	6	11	10	7	[illegible]
24 Other resident official, n.i.e. debit	1 I 2 B 4	-42	-51	-45	-47	-101	-107	-82	-147	-128	-135	[illegible]
Embassies and consulates	1 I 2 B Y	*-41*	*-51*	*-44*	*-47*	*-101*	*-107*	*-82*	*-147*	*-128*	*-130*	...
Purchases of technical services	1 I 2 B X	*-1*	*-2*	*-1*	*-1*	—	—	—	—	—	—	...
25 Other foreign official, n.i.e. credit	1 I 3 A 4	22	19	22	17	19	21	18	43	19	14	...
26 Other foreign official, n.i.e. debit	1 I 3 B 4	—	-3	-4	-1	-4	-3	-3	-2	-4	—	...
27 Labor income, n.i.e. credit	1 M 1 A 4	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
28 Labor income, n.i.e. debit	1 M 1 B 4	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
29 Property income, n.i.e. credit	1 M 2 A 4	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
30 Property income, n.i.e. debit	1 M 2 B 4	-2	-1	-1	-2	—	-1	-1	-1	-1	-1	—
31 Other goods, services, and income credit	1 M 3 A 4	43	45	49	84	93	77	115	142	160	168	66
32 Other goods, services, and income debit	1 M 3 B 4	-589	-590	-743	-864	-818	-832	-879	-776	-895	-843	-78[illegible]
Nonmerchandise insurance	1 M 3 B X	*-24*	*-35*	*-36*	*-42*	*-46*	*-20*	*-54*	*-26*	*-35*	*-9*	—
Technical services paid for by enterprises	1 M 3 B W	*-470*	*-482*	*-631*	*-752*	*-675*	*-731*	*-727*	*-639*	*-753*	*-740*	—
Other	1 M 3 B V	*-95*	*-73*	*-77*	*-70*	*-97*	*-81*	*-98*	*-111*	*-108*	*-66*	—
UNREQUITED TRANSFERS	1 L . C 4	350	241	252	248	231	262	298	223	176	199	[illegible]
Total Credit	1 L . A 4	*422*	*335*	*361*	*367*	*394*	*435*	*479*	*387*	*341*	*346*	[illegible]
Total Debit	1 L . B 4	*-72*	*-94*	*-109*	*-118*	*-162*	*-173*	*-181*	*-164*	*-165*	*-147*	[illegible]
33 Migrants' transfers: credit	1 K 1 A 4	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
34 Migrants' transfers: debit	1 K 1 B 4	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
35 Workers' remittances: credit	1 K 2 A 4	375	293	314	322	312	379	459	367	321	309	[illegible]
36 Workers' remittances: debit	1 K 2 B 4	-55	-72	-90	-101	-127	-127	-114	-147	-138	-129	[illegible]
37 Other private transfers: credit	1 K 3 A 4	16	18	21	22	35	16	6	5	4	16	...
38 Other private transfers: debit	1 K 3 B 4	-3	-7	-8	[illegible]	-7	-10	-36	-4	[illegible]	-10	—
39 Interofficial transfers: credit	1 H 1 A 4	2	—	—	—	25	21	1	[illegible]	[illegible]	2	—
40 Interofficial transfers: debit	1 H 1 B 4	-14	-15	-10	-16	-29	-36	-31	-14	-21	-8	—
41 Other transfers of resident official: credit	1 H 2 A 4	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
42 Other transfers of resident official: debit	1 H 2 B 4	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
43 Other transfers of foreign official: credit	1 H 3 A 4	28	18	26	22	22	18	13	15	16	17	—
44 Other transfers of foreign official: debit	1 H 3 B 4	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

البنك المركزي الجزائري
BANQUE CENTRALE D'ALGERIE

DIRECTION
DES SERVICES ETRANGERS
ET DU
CONTROLE DES CHANGES

Statistiques
et Balance des Paiements

BALANCE DES PAIEMENTS
entre l'ALGERIE et
Année

Chiffres en Dinars Algériens

	RECETTES (Crédits)	DEPENSES (Débits)
I - BIENS ET SERVICES		
A — MARCHANDISES		
1) Exportations, importations		
2) Marchandises autres		
B — TRANSPORTS		
1) Maritimes		
2) Autres		
C — ASSURANCES		
D — VOYAGES		
E — REVENUS DU CAPITAL		
1) Coupons et dividendes		
2) Revenus d'investissements directs		
3) Intérêts sur prêts de la clientèle		
4) Intérêts sur placements et crédits bancaires		
F — REVENUS DU TRAVAIL		
G — REVENUS DE LA PROPRIETE INTELLECTUELLE		
1) Ventes et achats de brevets		
2) Redevances de fabrication		
3) Droits d'auteur		
4) Coopération technique		
H — SERVICES DIVERS		
1) P.T.T. - Radio		
2) Redevances cinématographiques		
3) Grands travaux		
4) Travaux à façon		
5) Réparations		
6) Frais bancaires		
7) Services autres		
I — GOUVERNEMENT ALGERIEN		
1) Intérêts des emprunts et placements publics		
2) Contributions aux frais de fonctionnement des Organismes internationaux		
3) Recettes et dépenses des postes diplomatiques algériens à l'étranger		
4) Autres recettes et dépenses administratives		
J - GOUVERNEMENTS DES PAYS ETRANGERS		
— TOTAL DES BIENS ET SERVICES		
— SOLDE DES BIENS ET SERVICES		

Imp. BCA 3(...) 300 (...)

BALANCE DES PAIEMENTS
entre l'ALGERIE et
Année

Chiffres en Dinars Algériens

	RECETTES (Credits)	DEPENSES (Debits)
II – PRESTATIONS GRATUITES		
A – SECTEUR PRIVE		
B – SECTEUR PUBLIC		
– TOTAL DES PRESTATIONS GRATUITES		
– SOLDE DES PRESTATIONS GRATUITES		
III – PRETS A LONG TERME ET INVESTISSEMENTS		
A – SECTEURS PRIVE et BANCAIRE –		
(1) RESIDENTS : DESINVESTISSEMENTS ET INVESTISSEMENTS A L'ÉTRANGER		
a) Prêts de plus d'un an		
b) Investissements directs		
c) Investissements de portefeuille		
d) Autres investissements		
(2) NON RESIDENTS : INVESTISSEMENTS ET DESINVESTISSEMENTS EN ALGERIE		
a) Prêts de plus d'un an		
b) Investissements directs		
c) Investissements de portefeuille		
d) Autres investissements		
Total des Secteurs Privé et Bancaire		
B – SECTEUR PUBLIC –		
(1) DESINVESTISSEMENTS ET INVESTISSEMENTS PUBLICS		
(2) EMPRUNTS ET REMBOURSEMENTS D'EMPRUNTS PUBLICS		
Total du Secteur Public		
– TOTAL DES PRETS A LONG TERME ET INVESTISSEMENTS		
SOLDE DES PRETS A LONG TERME ET INVESTISSEMENTS		
AJUSTEMENTS		
A – OPERATIONS en COURS		
– ERREURS ou OMISSIONS		
TOTAL DES TITRES (I + II + III + AJUSTEMENTS)		
SOLDE DE BALANCE DE BASE		

تذييل ملحق رقم 4

3

BALANCE DES PAIEMENTS
entre l'ALGERIE et
Année

Chiffres en Dinars Algériens

	RECETTES (Crédits)	DEPENSES (Débits)
IV – AVOIRS A COURT TERME ET A VUE–OR		
A – SECTEUR PRIVE		
(1) Résidents - Avoirs à l'étranger		
(2) Non résidents - Avoirs en Algérie		
Total du Secteur privé		
B – SECTEUR BANCAIRE -		
(1) Intermédiaires agréés - Avoirs en devises		
(2) Non résidents - Avoirs chez intermédiaires agréés		
a) Avoirs en devises		
b) Avoirs en monnaie algérienne		
Total du secteur bancaire		
C – SECTEUR PUBLIC -		
(1) Avoirs		
a) en or		
b) en devises convertibles		
c) en devises bilatérales		
d) F.M.I (Quota)		
(2) Engagements		
a) en devises et en or		
b) en monnaie Algerienne		
c) F.M.I Avoirs en monnaie Algerienne		
Total du secteur public		
TOTAL DES AVOIRS A COURT TERME ET A VUE - OR (A + B + C)		
SOLDE DES AVOIRS A COURT TERME ET A VUE - OR		
REGLEMENTS MULTILATERAUX		
TOTAL GENERAL (IV + REGLEMENTS MULTILATERAUX)		
SOLDE GENERAL (IV + REGLEMENTS MULTILATERAUX)		

قائمة الجداول

فهرس الموضوعات